الفعل الواقع بالفعل لا العزم عليه وفيه بحث لان المقصود توجيه
العبارة على وفق القواعد ولا يجب الاطراد ويمكن ان يذكر ههنا
وجوه اخر بعضها مبنى على ما ذكره الشارح وهو ما ياتي فيه قصد تعقب
الفعل الواقع بعد الا لفعل الواقع قبلها كتعقب الجزاء للشرط مع صحة
النفي والاستثناء بعضها على حذف المستثنى وجعل الجملة تعليلا
اما ما مبنى على الاول فوجوه الاول ان يكون صفة لمصدر محذوف مع
حذف الضمير والتقدير ما ايس الشيطان من بني ادم الا ياسا اتاهم
عقبه من قبيل الصار وحذف الموصوف من الجملة شايع في كلامهم كقوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا اي انا ابن رجل وسياتي في تمام بيانه
ان شاء الله تعالى الثاني ان يكون صفة الزمان محذوف والمعنى
ما ايس الشيطان من بني ادم في وقت من الاوقات الا وقتا ياتيهم
من حسن الثناء عقبه وحاصله انه متى ايس منهم اناهم من قبلهن
الثالث ان يجعل الياس مجازا عن شبهه وهو اكتساب اسباب
الرجاء وان تكاب ما ينبغي معه الياس وذكر السبب واراده المسبب شايع

كثير كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم اي يجازيهم على استهزائهم فالمعنى
يا اهل الشيطان هم عند ما يئس منهم فعلا هذا لا بيان او ما يقابل كل
ذلك وحاصل المعنى انه تحقق الاتيان بين قبيلهن عند ياسه منهم
البتة واما ما بني على الثاني فوجوه ايضا الاول ان يحمل على حذف
مستثنى وهو مصدر موصوف بالعلة ويجعل اياهم تعليلا لما يئسهم
مما قبله ووجه الحذف فانه يبلغ في العلة مبلغا يكون عنده في حكم العدم
فلا يليق بالاستثناء الذي يوجب ثبوته فالمعنى ما يئس الشيطان
من بني آدم قط الا ياسا قليلا لانه ياتيهم من قبيل النساء عقب ما يئسه
ورجوع فيثبت انه ما يئس الشيطان من بني آدم قط الا ياسا
قليلا من شانه لان تفاجا باتيانه اياهم من قبل النساء والثاني ان يقدر
المستثنى ظرفا موصوفا بالقلة ويجعل الجملة تعليلا لكلام فالمعنى
ما يئس الشيطان من بني آدم قط الا زمانا قليلا لانه ياتيهم من قبل النسا
متى يئس فيرجع البتة والثالث ان يقدر المستثنى حالا مقدرة
ويجعل الجملة تعليلا لكلام فالمعنى ما يئس الشيطان من بني آدم قط

الا اناسا

الا واقفا بابه اي مقدرا دفع ما سداه ومؤيدا الرفع باسه لانه
ياتيهم من قبلهن عند باسه ما صدا وقع بابه هذا ولولا محافظة النظم على
في الكلام وتشبيه الوجوه التي نذكر بزيادة الملح في الطعام لامكن ان
نذكر سوى ما من الفوايد وجوه اخر مبنية على القواعد ونختم الكلام
بتوجيه وجيه وتحقيق بالقبول فاقول وبالله التوفيق يجوز ان يراد
ما باس الشيطان قرب اباسه كما اريد بالموتى في قوله عليه الصلوة
والسلام لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ما قرب
باس الشيطان من بني ادم الا حال الاتيان اياهم من قبل النساء فانه
ما اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الاضلال وما
اشتغل بشيء منها وما بقي رجاوه الا في هذا الواحد فان لم ينتفع به ايضا
انقطع رجاوه بالكلية وحصل تمام الباس منهم

مباحث الانشا

قال الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج او
اقول الانشاء كما يطلق عليه يطلق ايضا على ما يلزم المعنى الثاني وهو
ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود وكذا كل من انواعه يطلق على

م

الاولين وعلى الطلب ان كان طلبيا وغيره ان كان غيره فالامر مثلا
يطلق على اللفظ نحو اقم الصلوة وعلى الغاية كما قالوا هو قول القايل
لغيره او بمن دونه افعل وعلى الطلب الحاصل به وقس عليه سائر
الانواع ثم انك اذا قلت ليت زيدا قايم فقد دللت على نسبة القيام
الى زيد في النفس وعلى هيئة نفسانية متعلقة بتلك النسبة
على وجه يخرجها عن احتمال الصدق والكذب وهي الطلب في
الطلبي وغيره في غيره فالمجموع المركب من هذه الفاظ كلام لفظي
انشائي والمجموع المركب من معانيها ومدلول الكلام اللفظي الانشائي
وكلمة ليت ليست موضوعة لاحد المجموعين والا لاحد جزئيهما
والا لاحداث تلك الهيئة والانشاء اذا انقسم الى التمني وغيره
اريد به انشاء الكلام الانشائي وجب ان يراد بكل من انواعه
القاء كلام انشائي لا يجعل اللام في قوله واللفظ الموضوع له التمني
صلة للوضع على للغاية والعاقبة كما في قوله لدوا للموت
موضوع للافادة بمعنى التمني لكن الشارح فسر التمني واشباهه بطلب

حصول

يطلب حصول شيء وظاهر انه غير لقار للفظ فعد بـ قوله ولا يتوهم هذا
يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ الخ اقول اي لا ينبغي ان يتوهم
ان الحمل على المبنى المصدري يقتضي ان لا يكون البحث عن احوال
اللفظ لان الكلام يجر الى البحث عن احوال اللفظ بالآخر ليت يقال
في التمني سهل وهلم ويليل الى غير ذلك احوال مما يتعلق باحوال
اللفظ قال والقسم لعل ورب وكم الخبرية الخ اقول اما القسم ورب
وكم فان كلا منها للانشاء لكن ما دخل عليه خبر محتمل للصدق و
الكذب فان والله مثلا لانشاء العين ورب لانشاء التقليل
وكم الخبرية لانشاء التكثير ولا ينافي ذلك كون ما دخل عليه الاخير
ان محتملا للصدق والكذب باعتبار نسبة غير نسبة التقليل و
التكثير حتى اذا قلت لم رجل عندك فهو باعتبار نسبة الظرف
الى الرجل محتمل لها وباعتبار استكثارك اياهم لا يحتملها لانك
استكثرتهم ولم يخبر عن كثرتهم وكذا اذا قلت واما لعل كان
و والله بالقضاء وكه مضمون خبر بعين يخلاف ما اذا قلت لعلك

بجى فان لعل اخرجت ما بعدها عن احتملها وكذا ليت واشباهها

قال تعال ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية فى الاصل اخبار

الخ اقول سواء استعملت اخبارا ايضا كصيغ العقود اولا اصلا

كافعال المقاربة وافعال المدح والذم قال وهى على ما ذكره المص

خمسة اقول اشارة الى جعلها بعضهم ستة حيث عد الترجى منها

والحق ما ذهب اليه المص لما سيأتى ان الطلب غير معتبر فى مفهوم

الترجى لتناوله ارتقاب المكروه ولا طلب فيه اتفاقا قال

ولكثرة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى الى آخره

اقول المفهوم من هذا ومن قوله الاتى كما يعرض بلو فى غير الواقع تمنيا

كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعة فى وقوعه ان استعمال

هل ولو مكان ليت من قبيل الاستعارة التبعية لان كلا منهما

يفيد كون العلاقة هى المشابهة قال وقد يتمنى بلعل مقتضى الحكم

ليت اقول المفهوم منه ان يكون لعل مجازا عن التمنى والمفهوم من

قوله لبعد المرجو عن الحصول ان يكون مستعملا فى معناه الحقيقى وهو

٦

الترجى

الترجي لكن المرجو قد شابه المتمنى فضاهاه بحيث نزل منزلته يعني
التمني فأعطي حكمه في نصب الجواب وغاية ما يمكن ان يقال اذ استعارة
تبعية مكنية فان لعل ههنا كالمتمني في التشبيه المسنة اظهارها ونصب
المضارع في جوابه كذكر الاظفار هناك فان قيل هذا اعتبار
لم يصرح به القوم قلنا لا باس فيه فان القوم لم يصرحوا بالتشبيه
المكني عنه وقد ذكره الشارح في البيان في تحقيق قول الشاعر
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
ومن هذا يظهر ان الترجي ليس بطلب قوله اي بتفسير الترجي بالارتقاب
وجعل الارتقاب مشاكلا للطمع وللاشفاق ظهر ان الترجي
ليس بطلب اي ليس من انواع الطلب لان حصول قسميه وهو ارتقاب
المكروه لا يكون مطلوبا بالاحتمال قوله وما يجري مجراهما كالايقاع و
كالانتزاع وكالايجاب والسلب وكالنفي والاثبات فاني كلامنا
وان لا دليل ظاهرا عليه لكن المراد هو الادراك قوله او التحقق
كقولك اذ يتوهم في الاناء ام عسل قوله اعترض عليه بان هذا القول

مبنى على الظاهر توفيقا التحقيق ان الهمزة هٰهنا لطلب التصديق
فان السايل قد تصور الدبس والعسل ووجه هذا الجواب
لم يرد له في تصورهما شيء اصلا بل في تصورهما على ما كان كل
رد ان التصديق حاصل له حال السؤال هو التصديق باحدهما
معينا كالفعل مثلا في الانا وهذا ان التصديقان مختلفان
الا ان الاختلاف بينهما لما كان باعتبار تعين المسند اليه في
احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا
فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلق هو تصور المسند اليه
او المسند او قيد من قيوده قال وذلك لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل آه اقول يريد بيان وجه قبح هل
زيد قام وهل عمرو عرفت بان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل لما عرفت في مباحث القصر فيكون هل لطلب حصول
الحاصل لانها يطلب التصديق الحاصل في صورة التقديم وهو
محال بخلاف الهمزة فانها لا يجب ان يكون لطلب التصديق بل

انما يكون

انما يكون القصد وتعين الفاعل كما في المثال الاول اما المفعول كما في
المثال الثاني واعترض على قوله لان التقديم الى آخره بان هذا ظ
في عمرا عرفت لان تقديم ماحقه التاخير يستدعي التخصيص غالبا
المستدعي حصول التصديق بنفس الفعل الا ان استدلاله التقديم
للتخصيص ليس قطعا اما على زعم الشارح فلاحتمال ان يكون زيد
مفعول فعل بغيره الظاهر كما سياتي وكذا لو يمتنع لكنه فتح لعدم
استعمال المفسر بالضمير وعلى ما راي القوم فلاحتمال ان يكون التقديم
للاهتمام ونحوه كالتقديم للتقوي و يمتنع لكنه فتح لما عرفت ان تقديم
ماحقه التاخير المستدعي غير التخصيص لا نادرا فبطل ما قيل ان تقديم
المنصوب لا نزاع انه يستدعي التصديق بنفس الفعل لجواز ان يكون تقديم
للاهتمام ونحوه كالتقوي فلا يكون ظاهرا في اعمرا عرفت انه ليس
ظاهرا في ازيد قايم اذ لا نزاع ان تقديم المرفوع لاسما المعرفة يستدعي
ذلك التقديم غايته انه محتمل له على مذهب عبد القاهر لانه شرط
في افادة التقديم التخصيص ان يكون حق المقام التاخير ولا يفرق بين

النكرة والمعرفة للمظهر فيجوز ان لا يكون ان زيد قام بطلب التصور
كما ذكر بل لطلب التصديق ولا يفتح لكون التقديم زيد للاهتمام
والتقوى لا للتخصيص ليلزم القبح ويعلم منه عدم قبح هل زيد
قام ايضا ويدل على هذا اي على عدم اعتدادهم بتقديم المرفوع حصول
التصديق بنفس الفعل انه علل ضمير الشان وعلل على سبعة المجهول
يعني ان القوم عللوا القبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه
مختص لطلب التصديق كما سيجيء في قوله وعلل غيره قبحها بان هل
بمعنى قد لا بانه مختص لطلب التصديق كما سيجيء في قوله وعلل غيره قبحها بان
هل بمعنى قد في الاصل ... كالفعل في اضربت زيدا لما كان الشك في
نفس الفعل ... اطلاق الشك هاهنا وفي الموضعين الاتيين
يدل على ان المراد فيها التصديق لان المجيب اذا ازال الشك حصل
التصديق بلا مرية وهذا احسن مما قيل انه لا شك في التصورات
لان الشك نفسه من التصورات ومتعلقه الذي هو النسبة الحكمية
ايضا من التصورات فلا بد من زيادة تعمق في توجيه تلك العبارة

فنقل

قال فمثل هذا يحتمل ان يكون الطلب التصديق الخ اقول اى مثل ان
يكون الهمزة داخلة على الفعل يحتمل ان يكون الطلب التصديق وحصول
الفعل كما في المثال الاول وان يكون الطلب تصور المسند كما في المثال الثاني
لكنه في الحقيقة سوال عن تعيين المسند الى التصديق كما مر اقول وبهذا
ظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف اقول اى يكون المسول عنه بها
تارة ما يليها من الفعل بان الطلب التصديق بحصول الفعل
مرة اخرى غير ذلك بان يكون الطلب تصور المسند فظهر التعسف
في كلام المص حيث عن امرين الاول وترك الثاني والحق انه لا تعسف
لان المتبادر من العبارة والمفهوم من الامثلة ان يكون السوال بالهمزة
وحدها السوال فيما ذكره من المثال المجموع الهمزة وام وكم بينهما
قال قال الشيخ في دلايل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اليكره
اقول ذلك لاشارة الى كون السوال عنه بالهمزة بالمها وحاصل
كلامه ان السوال عن الشي انما يصح اذا كان مظنة للوقوع فانك
اذا قلت ازيد اقلت شعرا فظ صح لاحتمال ان تقول شعرا في عمره احتما

على ان ذا السوال عن مجرد صدور الفعل واذا قلت انت قلت شعرا

فقط لم يصح لان معناه انت الذي قال شعرا اذ السوال

عن تعيين الفاعل وقايل شعر فلا ينحصر في عدد فلا يحتمل ان يظن

انه زيد حتى بخلاف ما اذا قيل انت حملت هذا الشعر لان قايله

شخص فيحتمل ان يكون زيد مقيس عليه الباقي قال وهل لطلب

التصديق اقول لعل وجه اختصاصها بالتصديق انها في الاصل

كما سياتي بمعنى قد المختص بالماضي والمضارع الدالين على التصديق

بخلاف الهمزة فانها اصل في الاستفهام قال قلت التصديق

الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين الخ اقول قد عرفت

مما سبق ان هذا ايض كلام ظاهري لان تصور احدهما على

التعيين اي يعلم نسبة القيام الى احدهما مطلقا فالمطلوب

هو التصديق في الحقيقة واما تصور زيد وعمرو بخصوصهما فهو

حاصل للسايل حال السوال وانما المجهول المطلوب عنه نسبة القيام

الى خصوص احدهما بل التحقيق في الجواب ان التصديق الحاصل

التصديق

التصديق بحصول احدهما مطلقا فان المطلوب هو التصديق بحصول
احدهما معينا فلا اشكال وبهذا يعلم ان لا اصل لاستدلال على امتناع
ايضا مبني على الظاهر فالتحقيق فيه ان يقال لان وقوع المفرد بعد ام
دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق بنفس
الحكم فيلزم حصول التصديق وعدم حصوله وهو المعني بالتدافع بخلاف
الهمزة فانها ليست الا لطلب التصديق فتعين احد الامرين كلام
فلا تدافع غاية لزوم التكرار والافساد فيه لان المقيد هو
الهمزة بشرط ام او العكس او كل منهما بطريق التاكيد
الفاضل المحشي ذكر تحقيق جواب السؤال وترك هذا التحقيق
الذي به يظهر الحق على الكمال قال وفيه نظر لانه لا وجه لتعجبه
سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص الى آخره اقول
لا وجه لقوله لا وجه لتعجبه سوى ان الغالب الخ بل وجه التعجب
ان التقديم للتخصيص غالبا وقد يكون لمجرد الاهتمام

ونحوه كما مر فلو حمل على الغالب لزم الامتناع لافضائه الى تحصيل
الحاصل ولو حمل على النادر لم يلزم ذلك قطعا لكنه يحتمل
بناء على الغالب فوجب قبحه انفهام تحصيل الحاصل منه بناء على
الغالب لا لزومه كما ظن لانه وجه الامتناع لا القبح وظ ان هذا
الوجه لا يجري في وجه الجيب اثمتين فلا وجه للقول بلزوم قبحه
قال وما ذكره صاحب المفصل الى آخره اقول هذا رد على الخلخالي
حيث قال لا نم امتناع اللازم عند وكذلك عند صاحب الكشاف
فانه قال في المفصل والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل
يفسره هذا الظاهر وجعله من جملة ما يجب فيه حذف الفعل
وذكره مع الامثلة التي لا شك في قبحها وهذا منه تصريح بانه لا قبح
فيه كما لا قبح في ازيد عرف فكانه لم ينظر في الايضاح المفصل
حيث قال ابن الحاجب فيه بعد بيان ضعيف مثل هل زيد
قام فان قلت فقد ذكر ان زيد في هل زيد خرج فاعل فعل
مقدر يفسره الظاهر قلت لم يقصد به الا توجيه وجه ضعف

لكن

لان ذلک شایع فی البینة قال وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلک
الی آخره اقول ای لا نم لزوم عدم قبح المثال علی السکاکی بجواز قبحه
بعلة غیرها ههنا فان انتفاء علة خاصة لا توجب انتفاء الحکم
مطلقا غایته ان قبحه لم یلزم مما ذکره لا ان عدمه یلزم منه قال
واصله اهل ای اصل هل بمعنی اقد وترک الهمزة قبل هل لکثرة
وقوع هل فی الاستفهام فاقیمت مقام الهمزة وتطفلت
ای تبعت هل الهمزة فی الاستفهام قال اهل عرفت الدار
بالغریین اقول تمامه وصالتا ت کما بوقفین الغریان هما العطیتان
العالیتان من البناء یقال هما قبر امالک وعقیل ندیمی جذیمة
الابرش سمیا غریین لان النعمان بن المنذر کان یغریهما بدم
من یقتله اذا خرج فی یوم بؤسه کذا فی الصحاح وقیل کان تمثالا دم
رجلان من العرب خالد بن المضلل وعمرو بن الاسد بان وهما
اللذان عنا بهما اللذان عناهما الشاعر بقوله الا بکر الناعی بخیر
بنی اسد عمرو بن مسعود بالسید الصمد فشق خیمات فراجعا

الكلام فغضب وامر بان يجعلا في تابوتين ويدفنا في ظاهر
الكوفة فلما اصبح سال عنهما فاخبر بصنيعه فندم وركب حتى وقف
عليهما وامر ببنا الطربين وجعل لنفسه في كل سنة يوم نعيم
ويوم بوس وكان يضع سريره بينهما فان كان يوم نعيمه فاول
من يطلع عليه يعطيه مائة ابل واذا كان يوم بوسه فاول من يطلع
عليه يعطيه راس ظربان وهي دويبة كالهرة منتنة الريح ويامر
فيقتل ويغري به الغريان واراد بالصالسات قال الاجحا
التي جعلت انا في صلي النار بالكسر اي احترق والكاف في كما زايدة
يوقفين من اثنبت القلاد اذا جعلت لها انا في القياس ثنتين
فاخرجه على الاصل كما اخرج عليه من قال فانه اهل لان يوكرما
قوله وعطفت عليها في الاستفهام اي تبعت متفرعة عليها فيه
قال وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع الي آخره اقول اي بيان
ان التقييد بالجملة الحالية لكون قرينة على ما ذكر هذا القول لانه
غلط منشاوه اشتراك لفظ الحال الحالية وبين الزمان المقابل

كلما ض

للماضي والمستقبل فان الممنوع تقييد المستقبل بالحال بمعنى
الزمان المقابل له لا الجملة الحالية لان الواجب منها مقارنتها
الوقوع الفعل واشتمالها فيما نحن فيه ممنوع كيف وقد وقع
في الاستعمال كثيرا اقول قال الحماسي ساغسل عني العار الخ اقول
الشعر لسعد بن ناشب من بني زمان القضا اصله الحتم لا بجا
كان فاعلا بجالبا وما كان حالا في موضع مفعوله ويكون القضا
بمعنى الحكم والتقدير ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف
في الاعداء حال جلب حكم الله تعالى عن الشي الذي يحل في
انا نفسية كان مفعولا بجالبها وفاعله ما كان حاليا ويكون القضا
بمعنى الموت المحتوم والقدر المقرر والمعنى جالبا الموت
على حاليه قال ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل لقصر
الخ اقول قوله ولاختصاص مع ما عطف عليه لقوله كان لها
مزيد اختصاص الى اخره قدمت عليه وقوله اي لكون هل لقصر
الى اخره اشارة الى ان الباء ههنا دخلت على المقصور هو لا مستعمل

العربي وقد سبق والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل طلبا شديدا
ابيناظاهر من الهمزة وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى
وذكر له وجهين اثباتا للسكاكي اما الثاني فظاهر واما الاول
فلان صيغ الافعال تضمن نسبا حكمية تصلح ان تتوارد عليه النفي
والاثبات ولها انتسابات الى الازمنة وصفا بخلاف الاسماء المشتقة
فان نسبها قيدية لا تصلح لذلك وانتسابها الى الازمنة عارض
لها ولذلك كان لهل فرط اختصاص الى زيادة انتساب ولكونها
في الاصل بمعنى قد كان اظهر واحسن كما لا يخفى على من امعن النظر
واتقن قال ادل على طلب الشكر من فعل تشكرون وفعل انتم
تشكرون اقول ان قيل سلمنا ان هل في المثال الثاني داخلة
على الفعل تقديرا كما هو اصله لكنه لما كان في غالب الجملة الاسمية
وجعل فيه ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت صورة وهو يقرر كمال
استقراح الشكر فكيف يكون ادل عليه من فهل انتم تشكرون اجيب
بان هل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة ايضا لما ذكر الشارح

فيما ان

فيما مران ليس كل جملة اسمية مفيدا الثبوت بل انما الجز فعلية
لما نهاح تفيد استمرار التجدد تخييب ولو سلم فظاهران ماهو
بحسب الصورة والحقيقة معا اول على المطلوب مما بحسب الصورة
فقط قال ومن اى هل قسمان اقول وذلك لان هل التى
للتصديق نوع تقسم بالضرورة الى قسمين فان التصديق ينقسم
الى التصديق بوجود الشى فى نفسه والى التصديق بثبوته
لغيره والطالب للاول هل البسيط والثانى هل المركبة قال
فطلب ما شرح الاسم الى اخره اقول اعلم ان الاشيا قد يكون
لها حقايق ماهيات فى نفس الامر فقد لا يكون فتعريف الماهية
الحقيقة المسمى الام من حيث انها ماهية حقيقة اى مع العلم
بها وملاحظتها تعريف حقيقى يسمى حدا تاما ان افاد تصوير الماهية
فى الذهن بالذاتيات كلها وناقصا ان افاد تصويرها فيه ببعضها
يسمى رسما ان افاد تصويرها فيه العرضيات المختصة المركبة منها
ومن الذاتيات تعريف مفهوم الاسم وهو الذى يستعمله الواضع

الاسم بازائه سواء كان لما صدق عليه ماهية حقيقية في نفس
الامر وان لم يعتبر ولم يلاحظ اولا فتعريف اسمي يفيد تبيين ما وضع
الاسم بازائه اما بلفظ اشهر كقولنا الغضنفر الاسد وبلفظ
يشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا كتعريفات الامور الاصطلاحية
من الكلية والنوع والجنس ونحو ذلك فظهر ان التعريف الاسمي
ما لا يكون تعريف الماهية الحقيقية المسمى بالاسم من حيث هي
هي سواء لم يكن تعريف الماهية اصلا بل بيان ان اللفظ لاي
معنى وضع او كان تعريف الماهية الاعتبارية او الحقيقية لكن
لا من حيث هي هي بان لم يحققها بعد الاسمي وبهذا المعنى يقال
له اللفظي ايضا قال الشارح في حواشي شرح المختصر ان الحد اللفظي
عند المحققين هو ان يقصد بيان ما يعقله الواضع فوضع الاسم
بازائه سواء كان بلفظ مرادف او بالملزوم او بالذاتيات حتى
ان ما يقال في اول الهندسة ان المثلث شكل محيط به ثلثة
اضلاع تعريف اسمي ثم بعد ما تبين وجوده هو بعينه حد حقيقي

والفاضل

والفاضل المحشي يدعي المغايرة بينهما والعجب انه يدعي امرا
اصلا حدا مثلنا على استعمال القوم ويشنع على الشارح في
استدلاله عليه باستعمالهم واطلاقهم حيث يقول وعدم تفرقتهم
بينهما من عدم التدبر في مقاصد القوم ولا غيران يجرد اطلاقهم
الاسمي في مقام اللفظي وبنفسه استدل باشارة عبارة حل
واخذ بشرح عبارة اهل الفلسفة دفع ذلك ليست فيه دلالة
الاشارة اصلا فان العبارة هكذا قد يطلب بما ماهية ذات
الشيء وقد يطلب به ماهية مفهوم الاسم المستعمل فاعلم
سنا والقسم الثاني للتعريف بالمرادف لعدم الاحتياج اليه في
الفن المولف فيه الكتاب المشروح ولعل كونه مختصا بالاسمي
بحيث لا يطلق عليها اللفظي ايضا مما لا دلالة عليه اصلا ولا عبارة
ولا اشارة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة وقليل انصاف فقط
قال فقضى الترتيب الطبيعي ان لا يطلب اولا شرح الاسم
الى اخره اقول لم يذكر الترتيب بين الماهيت بحسب الحقيقة

الهيلية المركبة لان الحق ان لا ترتيب بينهما بطريق اللزوم
لكن تقدير الاولي اظهر ومن لم يعرف انه موجود استحال منه
ان يطلب حقيقته وماهيته الي آخره قوله الماهية مطلقا ما به الشيء
هو هو فاذا اعتبرت مع التحقيق سميت ذاتا وحقيقة فلا يقال
ذات العنقاء وحقيقته بل ماهيته اي ما يتعقل منه واذا اعتبرت
مع التشخص سميت انيته هذا هو ما اصطلح عليه الجمهور وصرح به
الشارح في شرح المقاصد في تفسير ماهية الشيء وحقيقته التي
هو هو بها هو كما وضع الحقيقة الي الماهية في ثلثة مواضع
ثانيا يمكن ان يوجه بانه تنبيه علي ان المراد بالماهية هنا ما
اعتبرت مع التحقيق وما قوله والمعدوم لا هوية له ففيه اشكال
لان الهوية اخص من الحقيقة لا يجب ان يكون في ضمن فرد معين
ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم لكن يقال لم يرد بالهوية المعنى
المصطلح بل ما فهم من قوله هو هو فان بالضمير الاول المفصل
والثاني راجع الي الشيء والشيء هو الموجود كما تقول هو مختلف

وفيه

فيه العبارة يجب ان لا يختص بمذهب ولو سلم فكان عليه
ان يقول والمعدوم ليس بشيء لا لقوله لا هوية له بل الحق ان المراد
بها الهوية المطلقة وهي تلازم الحقيقة تظهر اثر لو قال استحال
منه طلبت لما كان لها مفهومات وحقايق الخ قال يعني ان الموجود
له صورة حاصلة في العقل من اللفظ الدال عليه سواء كان من
الذاتيات او لا سواء كانت مع الوجود او لا هو مفهوم وله
ماهية مركبة من الذاتيات ماخوذة باعتبار التحقق والوجود
وهي حقيقة وكذلك الموجود والمعدوم يرتسم في العقل من اسميته
صورة هي مفهومه لكن لا تحقق لها ليكون حقيقة قال حتى ان
ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء الخ اقول مثل تعريف
المثلث قبل العلم بوجوده في مبادي الهندسة بشكل يحيط
به ثلثة اضلاع تعريف اسمي بعد الدلالة على وجوده يصير هو
بعينه تعريفا حقيقيا قال وان كانت تلك الاوصاف نظرا
الى مفهوماتها كليات اقول ضم الكلي الى الكلي من حيث

انهما كليان وان لم يعلم الشخص لكنه قد يستفاد بحسب
القرينة اقول من ذوي العلم قال لم يقل من ذوي العقل لئلا يتناول
الباري تعالى اقول فانه قد اجاب بما يفيد بعينه وتشخصه على
ما ذكرنا اي اجاب بوصفين مختصين به تعالى وقد مر ان المخاطب
منهم سنة العين وان كان كليين في نفسهما فلو كان سؤاله
عن الجنس لم يكن جوابه مطابقا وهو محال من النبي قال في نحو
اقول سواء كان ذلك الامر ذاتيا لهما كالثبوت في اي الثبات
عندك او عرضيا نحو ان القرنين خير قال والغرض من ذلك السؤال
التقريع اقول يعني ان هذا الاستفهام ليس على حقيقته لان
الله تعالى بعد كلامه بالاستفهام الحقيقي يقتضي الجهل لان
المستفهم ههنا ليس الا الرسول وعلمه بغير معلوم بل المراد ان الغرض
من سؤال النبي ليس حقيقة الاستفهام عن كمية المعجزات لان
المقام يأباه وبل التقريع وبيان انهم مع وضوحها مكابرون لا ينفعهم
الايات النذر قال وقوله سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية

بينه قوله هذا قياس في غاية الحسن ونهاية اللطافة وروي
قوله بينة مرفوعا على انه خبر لقوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة يعني ان هذه الآية دليل واضح وشاهد عدل على وجود
مميز كم الاستفهامية مجرورا بمن لكن مراد الفاضل انه لم يقع عليه
في صورة عدم الفصل بين كم الاستفهامية ومميزها بفعل متعد حيث
قال قبل هذا الكلام واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل
متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها
مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا قوله فظهر ان كلمات الاستفهام
الخ اقول اي من اول الباب الى ههنا ولهذا يجوز ان يقع بعد ام الاستفهام
الاستفهام عن الاستفهام صورة لئلا يلزم حقيقة لان ام حينئذ
بمعنى بل لكن اعتبرت الصورة في الهمزة لعراقتها فيه قوله ام كيف تقع
ما بعطي العلوق الخ اقول اعلم اني جزء عامر سواء يعلم ام كيف يحي
السؤال من الحسن اني يحقق كيف وانها في يعلم للمقابلة وغيره

راجع الى عامر وجمعه لكون المراد به قبيلة ومن البلاء كما في قوله
تعالى وبذلكم بالحيوة الدنيا من الاجرة والعلوق ناقة تعطف
على غير ولدها فلا تحبه وانما تشمه بانفها وتمنع لبنها وقيل ناقة
علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل
بين يديها لتشمه فتدر عليه فهي تسكن اليه مرة وتنفر منه اخرى
والرئمان المحبة واضافته الى الانف لادنى ملابسة ويروى
مرفوعا بدلا من ما يعطي ومجرورا بدلا من الضمير المجرور في به
منصوبا على انه مفعول يعطي وعلى الاولين ضمن يعطي معنى
يسمح وصف على البناء للمفعول من المضمنة بمعنى البخل
المعنى لا ينفع محبة يظهر من الشم بالانف اذا بخل باللبن
وهذا البيت فيمن بالحاج لا بقول لا يظهر قلبه على حيدة قال
وام ههنا بمعنى بل اقول اي في هذه الابيات البيت كلها
لا في البيت فقط قال كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين
اقول اي حكاية عن فرعون معناه بل انا خير من هذا الذي

هو دليل

هو جبريل خبر بلا موسى عم قال وبهذا يحل ما قيل في قوله
تعالى الخ اقول اى يحمل ام فى هذه المواضع على معنى بل يحل
الاشكال الذي اورد غير العين القرهي اسناد الشارح
رح نقل عن الشارح انه قال قد كتبته وصلى في سوق حوائجه
يطلب جوابه ثم اجاب نفسه بما نقله الشارح بقوله واما
حاجة الى ما قيل في الجواب الخ قال وتحقيق كيفية هذا
المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله اقول
قال الفاضل المحشي وذلك بصعوبة بيان علاقة المجاز في
كيف المناسبة المجوزة له ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح
به وجه المجاز وكيفية المناسبة به اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي
مجازي وهو لا يكفي في تحقيق كيفية المجاز وبيان انه من
اى نوع من انواعه فانه عام لكل مجاز او لانتقال في المجاز
مطلقا من الملزوم الى اللازم ونحن نذكر فيه انما يفيد تحقيق
كيفيته وبيان انه من اي نوع منها انشاء الله تعالى قال كالاستبطا

نحو كم دعوتك او هذا مجاز مرسل علاقته السببية حيث استعمل
ما وضع للمسبب في السبب لو سايطه وذلك لان الاستفهام
عن عدد دعايه اياه مسبب عن الجهل به المسبب عن استكثاره
عاده او ادعاء لان القليل منه يكون معلوما والاستكثار
سبب عن استبطائه عادة او ادعاء فالاستفهام عن علة
دعائه اياه مسبب عن الاستبطاء بهذه الوسايط وكذا قوله
تعالى متى نصر الله فان الاستفهام عن زمان النصر مسبب
عن الجهل بزمانه والجهل به مسبب عن استبعاده عادة او ادعاء
وهو مسبب عن استبطائه وكذا ثبت السقط فان معناه
الى اي مكان وفي اى شان تعلتنا وكانيا وانما سعلت جاء
ان يكون لنا وقت نفرح بها فيه على الحسين ويعلو فيه بها على
الحسين واهل السنة خلا ملك الحسان ويعني ان هذه
الركاب تأمل ان يكون لنا زمان نسعد فيه نفرح بها على ما
تعلت بنا من الجهل الهلك والخلا ملكا الحسان اهل السنة

السنة

ظننت فلا استفهام عما ينقل اليه وهو مسبب عن الجهل
به المسبب عن استكشاره المسبب عن استبطائه قال
والتعجب نحو ما لي لا اري الهدهد اقول فان كان لا يغيب
عن سليمان عم بلا اذنه فلما لم يبصره فكانه تعجب من حال
نفسه فهذا الاستفهام سبب الادراك الامر الغريب وهو
سبب للتعجب فيكون هذا من ذكر السبب واراده على عكس
ما سبق هذا المفهوم من الكشاف ان الاستفهام على حقيقته
حيث قال نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم فقال ما لي لا اري
الهدهد على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساير ستروا وغير ذلك
ثم لاح من غيبته وانت خبير بان قوله فاضرب عن ذلك ولخذ
يقول بل اغاب اجعل ام بمعنى بل كما مر لا ينافيه قوله كانه يسال
عن صحة ما لاح له لان معنى الاستفهام لا تسلخ عنه بالكلية قال
والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون اقول هذا ايضا من قبيل
ذكر السبب واراده المسبب فان الاستفهام عن الشيء سبب

لتنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا اسلك طريق واضح
الضلال ولو نعمك كان ذلك غفلة منه عن الالتفات اليه فاذا
نبه عليه وجذ ذهنه اليه بتنبيه الضلال فلا استفهام عن ذلك سبب
توجيه ذهنه اليه وهو سبب التنبيه على كونه ضلالا لا امر واضح يكفي
في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام ان المخاطب لم يعلم
بذلك الطريق حيث يسأله قال والوعيد كقولك لمن يسيء الادب
الم اؤدب قوله هذا ايضا من ذكر المسبب وارادة السبب فان هذا
الاستفهام سبب لتنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب
الصادرة عن غيره هو سبب لوعيده على اساءة بطريق دلالة
النص كانه قال اي ادبت فلانا لاساءته فان اسأت فاذاك
ايضا وفي ترك الاستفهام عن الاثبات بان يقول ادبت فلانا
الى الاستفهام عن النفي ايهام ان المخاطب اعتقد نفي التاديب
فلذلك اقدم على الاساءة وفيه كمال المبالغة قال والتحرير قوله
هذا ايضا كما قبله فان الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب سبب

لحمله على القراءة بما يعرفه قال والانكار كذلك اقول اي وكالانكار
وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير
في ايلاء المنكر الهمزة كذا قال الشريف في حواشيه يعني بالايلاء
ويكون كذلك خبره هذا من ذكر المسبب وارادة السبب فان
الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل المسبب عن عدم
توجه الذهن اليه المسبب عن انكاره بمعنى كراهة والنفرة عن
وقوعه في احد الازمنة وادعاء انه لا ينبغي ان يقع فيه وكذا الانكار بمعنى
التكذيب قال واما غيرها وان صح مجيئه للانكار فلا يجري فيه هذا
التفصيل اقول اي اشتراطه ايلاء المنكر سواء كان فعلا او فاعلا
او مفعولا او غيرها غير الهمزة من كلمات الاستفهام فان المنكر
في ماذا ايضربك لو فعلت كذا هو ترك الفعل وفي من اذا فعل كذا
هو الفاعل وفي كم تدعوا في كثرة دعوته للمتكلم وفي كيف تؤذي
اليك الآباء الاب وفي البيت تميز الانفصاء الغراء من الزوال قبله
ان الحبيب تا فوفانتر فلا سكوان الحنين من البعيد احسن والاضما

ابو سم يقتسمون رحمة ربك قوله اي النبوة لهم المحرمات للنبوة من
يصلح لها والمتولين يقتسم رحمة الله التي لا يحوزها الا هو تباهر
قدرته وبالغ حكمته قال واما قوله اتخذ اصناما آلهة قوله
غير هنا الاسلوب لانه اراد دفع ما يتوهم من تقديم الاصنام من
لزوم كون المنكر اتخاذ الاصنام الهة فيلزم ان لا ينكر اتخاذ
غيرها الهة ووجه الدفع ان تقديمها لا دخل له في الانكار
الانكار بل المنكر هو نفس اتخاذ الالهة سواء كانت اصناما
او غيرها من الممكنات بل الواجب اتخاذ الاله الحق وترك
الالهة الباطلة فلهذا اولى الفعل الهمزة ليفيد ما ذكرنا تقتضي
القاعدة قال بحسب تقدير المفسر قوله فان تقدر المفسر
بعد المنصوب نحو ازيدا ضربت ضربته كان الانكار على
المفعول وان قدرته قبله نحو اضربت زيدا ضربته كان الانكار
على نفس الفعل وتعيين واحد منهما بحسب القرينة كما تعين
انكار المفعول في قوله ابشرا منا واحدا نتبعه فيقدر المفسر بعده اذ

بالقريحة اذا ذكرت اوطانها بجانب نجد وهو البيت خطاب
لرفيقه على عادة العرب والحنين الشوق ونوقان النفس وكل
العشق ولا يضاجع نضو وهو البعير المهزول والنور المتحقق من
الارض الربا جمع ربوة بمعنى التليل والنجد ما ارتفع من الارض
وتهبو اي تميل تلك الا غناء الربا تنحر طيب الرائحة من نسيم
البادية والعرار نبت طيب الرائحة قوله واما الهمزة فهي للانكار
ما يليها تفصيل المذكور قال ايقتلني والمشرفي مضاجعي قول
الشعر لامرء القيس تمامه ومسنونة زرق كانياب اغوال فمعناه
على ما يأتي في البيان ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني
في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى
مشارق اليمن وسهام محددة النصال قال فانه ذكر فايكون
منفيا من الفعل الخ اقول فهو صاحبه المشرفية فلو كان
الاستفهام لانكار الفاعلية بناء على ما سبق الى ان يهم لما احتاج
الى ذكر ما يكون منفيا من الفعل قال وكالفاعل غيره قوله تعالى

المعنى انكار ان يكون بشرا متبعا منا اى من جنسنا وجملتنا
لا مزية علينا وحدا اى متعدد الاتباع لصوص ما حادثه دون
اشرافنا قال وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى ا انت فعلت
الناس الى آخره قوله يعنى الاول يكون اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر وعلى الثانى يكون اخراجه على خلافه كما سبق
فى اوائل الكتاب قال وهو ان النبى عم لم يعتقد اشراكه
فى ذلك وانفراده به قوله اى لم يعتقد النبى عم اشراكه مع الله
جل وعلا فى كل من الاكراه والامتناع حتى يكون قصر افراد ولا
انفراده به حتى يكون قصر قلب قال وقد اشار ههنا الى تذكر
هذا التفصيل قوله يعنى السكاكى فانه قال واياك ان يزل عن
خاطرك التفصيل الذى سبق فى نحو انا ضربت وانت ضربت
هو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت
المعنى فى الوجهين قال فكانه بنى هذا على مذهب القوم قوله
اعتذر ايضا بانه اراد ان فى الاية مانعا اخر سوى ما تقدم وهو

ان يقال

ان يقال مراده الاعتراض على ما في الكشاف من ان هذا نكر
قبيل أغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة
لا الى الفعل كما هو مذهب صاحبه حيث ذهب هو والشيخ
عبد القاهر الى اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في المظهر
المعرف ايضا فيكون كلاما الزاميا لا امتحانا عنده قال وكلاهما
حسن اقول اذ معنى الاول انكار النفي ومعنى الثاني تقرير المنفي
واحد مما يستلزم الآخر قال فعلم ان التعقيد الخ اقول تفريع
على كون الهمزة في الآيات ما شواهدها للتقرير قوله بما يعرفه
عيسى وهو علم قوله لهم ذلك القول قال قل الذكرين حرم ام
الانثيين اقول اي ذكري الضان والمعز حرم الله تعالى ام الانثيين
منهما ما اشتملت عليه ارحام الانثيين ذكرا كان او انثى و
المقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منها كما كان المشركون يزعمونه
فانه كان تارة يحرمون ذكور الانعام واخرى اناثها واخرى
اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون

ذلك التحرير الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحرير
تقرير قال تقرير بمعنى التثبيت اقول اي لا بمعنى الحمل على
الاقرار فانه لا يناسب مقام التوبيخ كانه قد نحال تحقيق
العصيان منك ولكن ما كان ينبغي ان تحقق قال وعليه
قوله فرق البدر بو صنع لى مهاد اقول اي قول ابي العلاء الكهو
تمام جرم الجوزا بحيث بلدي وساد وحاصل المعنى ان غاية
ما تقابل معنيه ان يوضع لي مهاد فوق البدر ويكون الجوزاء
الذي فوق البدر بمراتب لا نهاية لها في الفلك الثامن
وسادا بحيث بلدي وشاني اعلى مرتبة من ذلك قوله وعليه
اى على كون الانكار للتكذيب في المستقبل قوله تعالى
هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي لا يكون غير الاحسان
جزاء للاحسان قال وهل خير الضرغام قربا ليوم المهيب اقول
الضرغام الاسد والمعنى اذا ادخر النمل الطعام لعامه لا يدخر الضر
غام فانه متى كان طالبا لقوته جعله لقوته قال في التكلم عطف

تمّ

على الاستبطاء اقول في المختصر اولا كان ذلك لانهم اختلفوا في
ابهم نه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول
لاصالته بتقدمه او كل واحد عطف على ما قبله لقربه قال نحو
اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا اقول فان شعيبا ع م
كان كثير الصلوة فلما كان قومه اذا رأوه يصلي ضحكوا فقصدوا
بقولهم اصلوتك تأمرك الهزؤ والسخرية لا حقيقة الاستفهام
بل هو مجاز من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب فان الاستفهام
عن كون صلوته امره بذلك مسبب عن ادعاء ان المخاطب معتقد له
وهو مسبب عن التهكم والسخرية وكذا الحال في التحقير والتهويل
والاستبعاد فان الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به
المسبب عن حقارته من وجه لان الحقير لا يلتفت اليه فلا
يعلم وعن تهويله من وجه اخر لان الامر الهائل لعظمته بعيد عن
العقول فلا يعلم وعن استبعاد وقوعه ايضا لان ما هو بعيد
الوقوع في الاعيان فاللائق بان يكون حاصلا في الاذهان

وعرفوه بانه طلب فعل غير كف الى اخره هذا تعريف اختاره الشيخ
ابن الحاجب فالاقتضاء جنس وقوله غير كف يخرج النهي
مبناه على انه لم يجعل علم الفعل معلوما بل جعل المطلوب في
النهي كف النفس عن الفعل المنهي عنه فاحتاج الى اخراج
النهي عن تعريف الامر بهذا القيد قوله على سبيل الاستعلاء يخرج
ما على سبيل التسفل وهو الدعاء على سبيل التساوي وهو الالتماس
واشترط سبيل الاستعلاء كما هو راي ابي الحسين ولم يهمله
كما هو راي الشيخ الاشعري ولم يشترط العلو كما هو راي المعتزلة
لانهم الادني يامر الاعلى وارد على القيد الاول نحو اكفف ودع
بان المراد غير كف النفس عن الفعل الذي اقتضته صيغته
الاقتضاء وقيل الصواب على مذهبه ان يترك هذا القيد بغير
الحيثية فان الكف له اعتباران احدهما من حيث دلالة على انه
فعل في نفسه بهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك كف عن الزنا
الثاني من حيث انه كف عن فعل بحال من احواله والمعالمطلوب

وبهذا

وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك لا تزن فاذا قيل طلب
فعل من حيث انه فعل دخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه لا
تزن على القيد الثاني ان الاستعلاء غير معتبر فيه لقوله تعالى حكاية
عن فرعون ماذا تامرون اذ لا يتصور امره باستعلاء غيره عليه
مع دعواه الالوهية ورد بان فرعون لما دهش مما رآه من
موسى اظهر التواضع للملاء استمالة لقلوبهم وخاطبهم بماذا
تامرون قال ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر الخ
اقول اعلم ان ههنا امرين الاول لفظ الامر وهو ام و ذلك حقيقة
في صيغة افعل استعلاء بالاتفاق ويطلق على الفعل مجازا
عند الجمهور وحقيقة عند البعض حتى يكون مشتركا فذهب
ابو الحسين البصري الى ان اللفظ الامر مشترك بين القول
المخصوص والشيء والفعل المخصوص والصفة والشان لتبادر
الذهن عند اطلاقه الى هذه الامور ورد بالمنع بل يتبادر
الى القول المخصوص وقيل هو حقيقة في القدر المشترك بين

القول والفعل اعني مفهوم احدهما دفعا للمجاز ولا اشتراك
بينهما بانه قول حادث مخالف الاجماع ثم انه حقيقة في الوجوب
فقط عند جمهور الحنفية وفي الوجوب والندب وبطريق
التواطي عند جمهور الشفعا فيه ان الندب وبعضهم ماموربه
عندهم الثاني صيغة الامر وهي افعل ونحوه فاختلف الاصوليون
في انها اذا وضعت فقيل للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور
وقيل للندب فقط وهو مذهب ابي هاشم وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب فيكون مشتركا معنويا وقيل مشتركا بينهما لفظا
وقيل بالتوقف بين الوجوب والندب وحمله الشارح على
التوقف بين الاشتراك المعنوي واللفظي فكانه اخذ مما يوهم
عبارة ابن الحاجب حيث قال الجمهور حقيقة في الوجوب
ابو هاشم في الندب وقيل للطلب المشترك وقيل مشترك
الاشعري والقاضي بالتوقف فيهما او قد يتوهم ان الضمير
في قوله فيهما راجع الي كونها موضوعة للقدر المشترك وكونها

مشترك اشتراكا لفظيا والحق هو الاولى صرح به الشارح و
المحقق وغيره من المحققين ويحتمل ان الشارح اخذ من
موضع آخر مصرح فيه واذكر هذا والعجب ان الشارح بعد ما
صرح باختلاف الاصوليين المستلزم لكون القايل بان الطلب
على جهة الاستعلاء تتناول الندب من علماء الاصول قال
الفاضل المحقق كلام المفتاح يدل على ان الطلب على جهة
الاستعلاء لا تتناول الندب ولعل الشارح استعاد ما
ذكره من كلام ابن الحاجب فتدبر ولا تغفل قال وقيل القدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء اقول قال الفاضل
المحقق ثم اذ لجعل الطلب على جهة الاستعلاء قدرا مشتركا
بين الوجوب والندب لزم ان يكون الاظهر عند المتكون
الصيغة موضوعة للقدر المشترك مخالفا لما اختاره الجمهور
من حيث كونها موضوعة للوجوب وفيه بحث لان اللازم
ملتزم عند المص يشعر هذا الاول انتقال الاظهر فلو كان تابعا لهم

لكان الظاهر ترك الاظهار الثاني انه قال الامر موضوع لطلب
الفعل استعلاء ولم يقل موضوع للوجوب مع كونه اخصر
الثالث انه قال ثانيا وقد يستعمل لغيره وعد الاعتبار ولم يعد
الندب منها فيستفاد من ذلك كله ان الطلب على سبيل
الاستعلاء مشترك بين الوجوب والندب قال في الاو
اشار بقوله كالاباحة الى اقول وجه انتفاء الطلب في الاباحة
ان ادنى مرتبة طلب الفعل رجحانه على الترك فيكون كالاباحة
والفرق بين الاباحة والتخيير انك اذا قلت افعل هذا او ذاك
فان اردت طلب احد الامرين مع جواز الجمع بينهما سمي اباحة
وان اردت طلبه مع امتناع الجمع بينهما سمي تخييرا والجامع
بين الاباحة والامر الاذن في الفعل بينهما فيكون من استعمال
الكل في الجزء والمقيد في المطلق فان قيل الاباحة ليست
مرادة قلت بل قرينة الاستعارة من صيغة الامر لعلم ان مراد
اهل العربية بالحسن في هذا المثال الحسن البصري فانه

اي قائلة

اى فانه وابن سيرين من كبار التابعين المثال وانما وضع
فى زمنها قال والتهديد اقول الجامع بينه وبين الامر التقابل
فيكون من قبيل الاستعارة بتنزيل التقابل منزلة التشبيه
بواسطة تهكم كما فى قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم والحاصل
ان اعملوا بمنزلة لا تعملوا غيره نهيكا بهم قال والتعجيز اقول
الجامع بينه وبين الامر المشابهة حيث شبه الاتيان الممتنع
الذي لا يصح الامر به المقدور نظرا الى زعم المخاطبين بحسب
الظاهر فاستعمل صيغة الامر لاظهار عجزهم فيما زعموا فيكون
استعارة قال نحو فاتوا بسورة من مثله اقول في الكشاف من
مثله متعلق بسورة صفة لها اى بسورة كائنة من مثله
والضمير لما انزلنا او لعبده ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد
واعترض عليه المحقق عضد الملة والدين بانه لم لا يجوز على الثانى
يكون الضمير لما انزلنا واجاب عنه الشارح فى المختصر بانه يقتضى
الى ثبوت مثل القران فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق

اذ التعجز انما يكون عن اتيان الملاتي به فكان مثل القرآن ثابت

لكنهم عجزوا عن ان ياتوا بسورة وهو محال واما وجود مثل النفي

في البشرية والعربية الامية فليس بمحال بخلاف ما اذا كان صفة

السورة فان المعنى حينئذ هو اتيان السورة الموصوفة لكن التعجيز

باعتبار انتفاء الوصف فلما توجه عليه ان يقال فليكن التعجيز

اذا تعلق من تبا تعلقا باعتبار انتفاء المأتي فيجوز ان يكون

المضمر لما قولنا على الثاني ايضا دفعه بانه احتمال عقلي لا يسبق الى

الفهم ولا يوجد مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم

فلا اعتداد به فحرر قال وبعضهم معنا كلام طويل طايل تحته

وكانه اراد ما كتب مولانا شمس الدين الكرماني في الانموذج

نقلا عن القوم قال والمقتضي اقول الجامع بينه وبين الامر

المشابهة الكونية في الانموذج نقلا عن القوم ايضا حيث

نسبة الكون لغير المقدور للمامور بالمقدور له في ترتب المامور

به على الامر فاستعمل صيغته فيه قال ولا هانة اقول الجامع

يسهانه

بينها وبين الامر السببية فان امر الاعلى للادنى سبب الاهانة
فى الجملة لا يقال الاهانة منها استفيدت من قوله حجارة
او حديدا لانا نقول هو قرينة حمل الامر عليها لا انه الدال عليها
والمفيد لها بالاصالة قال والتسوية اقول الجامع بينها و
بين الامر ليس الجامع بينه وبين الاباحة وهو الاذن لانتفائه
فى المثال المذكور بل عدم المنع عن الفعل فان اوردان
التسوية استفيدت من دخول او بين الامر والنهى فالجواب
ما مر قال التمنى اقول الجامع بينه وبين الامر مطلق الطلب فيكون
من استعمال الكل فى الجزء او المقيد فى المطلق وهذا كله انما
على التمنى مما لا يكون لطلب الفعل اصلا حيث قال وذلك اما
بان لا يكون لطلب الفعل اصلا وعلى التمنى مشكل لان المراد ان
لا يفيد الطلب المعتبر فى الامر اصلا اعنى ما به يستدعى حصول
المطلوب ولا يلزم منه ان لا يفيد فى الجملة لجواز ان يفيد
نوعا آخر من الطلب وبهذا يندفع المنافاة بين عد التمنى

منه وبين ما سبق في اول الباب من هذه من انواع الطلب
بما سياتي ان هذه الاربعة التي منها التمني فيها معنى الطلب
قال الا ايها الليل الطويل الا انجلي البيت اقول هو مطلع
قصيدة من المعلقات السبع هايج الشوق تو يجري
عليه والجوى الحزن وشدة الوجد من عشق او حزن و
اللواعج جمع لاعج وهو حرقة الفؤاد من الحب قال والى الثاني
اعني ما يكون الخ اقول عطف على قوله والى الاول اشار
قال والدعاء رب اغفر لي والالتماس الخ اقول الجامع
بين الامر وبينهما الطلب وهو ظاهر قال ولكن الالتماس
في العرف الخ اقول لما فهم من عبارة المص ان التعبير فيه
انتفاء الاستعلاء مع ثبوت التساوي استدرك باهل
اللغة لا يكتفي في الالتماس بحسب العرف بل لا بد من نوع
تضرع لا الى حد الدعاء ليحصل الفرق بينهما قال وهو الامر
في الاستعلاء اقول لما كان طلب الفعل استعلاء وقد

شرح كا ..

شركا بين الوجوب والندب كما ذكر الشارح فمقتضاه لزم
ان يكون طلب الكف عن الفعل استعلاء وقد جاء مشتركا بين
التحريم والكراهة فيكون النهي موضوعا للقدر المشترك بينهما
عند المص هو مذهب البعض قال كالتهديد قوله الجامع
بينه وبين النهي التقابل كما ذكرنا في الامر قوله او يستعمل
للطلب الكف او الترك عطف على قوله بان يستعمل لا لطلب
الكف او الترك قال وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام
او الثبات الخ اقول اذ حمل الصراط المستقيم على قلة الاستقامات
احتج الى حد التاويلين حمل الهدي على الدوام والثبات
وحمله على زيادة فاهدنا على الاول مجاز قطعا وعلى الثاني
ان جعل المفهوم الزيادة داخلا في المعنى المستقبل فيه
كان مجازا ايضا ان جعل خارجا عنه ولا عليه بالقران كان
حقيقة لان الهداية الزايد هداية ايضا واذا حمل على طريق
الحق على وجه الكمال بحيث يتبين كمال النفس بحسب قوتها

النظرية والعلمية الى ذلك بل يكون الطلب على حقيقته لان
وقد ذكر في الحقيقة وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها بمعنى
الطلب الخ ولتحقيق الوجهين موقوف على تقديمتين الاولى
ان المطلوب الذي يذكر باحد هذه الاربعة نوعان نوع لا يترتب
عليه ما يذكر بعده الا باعتبار تعلق الطلب به حتى كانه يترتب
على نفس الطلب وقوع يترتب عليه ذلك مطلقا الاول نحو
اكرمني اكرمك فان اكرام المتكلم لا يترتب على نفس طلب اكرام
المخاطب بل على اكرامه ولكن من حيث كونه مطلوبا للمتكلم حتى
لو لم يكن مطلوبا له لم يترتب غالبا فكانه مترتب على طلبه و
الثاني نحو اسلم تدخل الجنة فان دخول الجنة مترتب على
الاسلام طلب او لم يطلب الثانية ان الطلب لكونه معنى
سيلة لم يكن كسائر الافعال حتى لو يجز تقديره في الشرط كما جاز
تقديره غيره حيث لو يجز ان يقال بمعنى اكرمني اكرمك ان الطلب
اكرامك اياي اكرمك كما جاز ان يقال بمعنى ان تستكما ذركاه

تعريفه..

تعريضه اذ ذكر اذا عرفتهما فاعلم ان الوجه الاول ناظر الى النوع
الاول والثاني الى الثاني تعريضه الوجه الاول ان هذه
الاداة متضمنة معنى طلب الفعل وطلب الفعل لا يكون الا لغرض
والا كان عبثا فوجود ذلك الغرض مسبب عن ذلك الطلب
في الخارج كما عرفت اي اكرام المتكلم الذي هو الغرض انما يترتب
على اكرام المخاطب في الخارج اذ لو كان مطلوبا للمتكلم فانه
ترتب على طلبه وانما قلنا ان وجوده مسبب عما ذكر في الخارج
لما تقرر ان العلة الغائية لوجودها الخارجي معلول للعلة الفاعلية
بواسطة فعله المعلول لتلك الغاية بحسب الذهن فكانه علة
للعلة الفاعلية من حيث فاعليتها وهذا متعارف لا نظاير
لا تحصى ولما علم كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب
مترتبا عليه في الخارج من ذكر الطلب اي المطلوب من حيث
هو مطلوب لان المذكور ودل عليه ذكر السبب الصالح لان
يكون سببا حاملا على الطلب اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف

الشرط فی الاول وهی ان وحرف امنیت فی الثانی وهی الفا التی
کانت فی الفعل المضوب لیعلم انه جزاء لما تتضمنه الطلب فانه
لجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشیاء والحاصل
ان الجزء الاول فی الصور الاربع متضمن معنی الشرط والثانی معنی
الجزاء فقدر حرف الشرط فی الاول والجزم وبها الثانی تحقیقا
لمعنی الشرط والجزاء فاضمحل قول الفاضل المحشی اولا ان هذا
الوجه یقتضی ان تعتبر الجزاء المذکور مترتبا علی الطلب ومسببا
عنه ولیس کذلک فان قولک اکرمنی اکرمک فالجزاء المذکور مترتب
علی اکرام المخاطب للمتکلم لا علی طلب اکرامه فالسببیة المفهومة
الکلام انما هی بین الاکرامین وهو ظاهر اما ولا فلانه لا یلزم من
ترتب الغایة المذکورة فی موضع الجزاء علی الطلب ان یکون تقدیر
اکرمنی اکرمک لما عرفت ان الطلب لیس کسائر الافعال حتی یکون
معتبرا بالاستعمال علی ان الطلب ههنا بمعنی المطلوب من
حیث هو مطلوب فکیف یتوهم ذلک اما ثانیا فلانه اراد ترتیب

الجزء

الجزء على اكرام المخاطب للمتكلم ترتبه على نفس اكرامه له مع قطع
النظر عن كونه مطلوبا للمتكلم فباطل كيف ولو كان كذلك لما لزم
ولو ادعاء ترتب الثاني على الاول سواء طلب او لا كما في الصلاة
ودخول الجنة وظاهر انه ليس كذلك وان اراد به ترتبه عليه من
حيث كونه مطلوبا فمسلم لكنه المراد بترتبه على طلب الكلام كما
عرفت وكذا ان اراد بالاكرامين نفسها خلا منه ذلك وان اراد
بالاول الاكرام من حيث كونه مطلوبا فمسلم لكنه لا يفيد له
قوله ثانيا المناسب ان يقال العلة الغائية بوجودها علة
للمعلول وان كانت بماهيتها علة فان الكلام في سببية الطلب لما هو
سبب للطلب عليه لا الى سببية الطالب لما هو سبب حامل
له على الطلب قوله ولهذا قالوا ان العلة الغائية تتقدم هي الذهن
على المعلول وتتاخر في الخارج عنه يؤيد ما ذكرنا وان قلت
كلامه هكذا معلول له للعلة الفاعلية بتوسط المعلول وعلية العلة
العلة الفاعلية للمعلول فيكون علة للمعلول ايضا كان تعسفا ظ

وذلك لان التعسف انما يلزم لو لم يكن اعتبار الحيثية المفيد
لهذا المعنى بلا تكلف شايعا مستفيضا وقوله مالنا بعدها
نقل كلام ايضاح المفصل فكان الشارح فهم من اول كلامه
الوجه الاول دخول قوله بخلاف الخبر الخ اشارة الى الوجه
الثاني والحق ان مجموع كلامه وجه واحد المراد منه الوجه
الثاني لا الاول لفساده ذلك لما عرفت من التفرقة بين كون الخبر
بالنظر الى النوعين وصحة الوجه الاول في نفسه وتقرير الوجه
الثاني ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه لئلا يكون عبثا
والحامل عن الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه اي غالبا
اذ قد يكون الحامل على الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم
لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره ان ذلك الغير يتوقف
على حصوله لا ان ذلك عليه غاية للمطلوب مسبب عنه في الخارج
كما ذكر في الوجه الاول لاشعاره بان الاول لو لم يطلب لم يترتب
الثاني عليه وهذا حكم النوع الاول المبني على الاول دون الثاني الخ

عليه

عليه الوجه الثاني وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط والجزاء
فاذا ذكر الطلب وذكره بعده ما يصلح توقفه عليه فقد وجد معنى الشرط
والجزاء فانه مع قول الفاضل المحشي لا نظر اذ يقال ذلك العزيلة
للمطلوب ومسببا عنه في الخارج كما ذكره في الوجه الاول فان هذا
المعنى اول على ترتب الجزاء على المطلوب مما ذكره من مجرد التوقف فتدبر
قال هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة الخ يعني ان
الجزم الثاني بتقدير الشرط في الاول اذا كان المذكور بعد الامر
والنهي والاستفهام والتمني صالحا لان يكون جزاء من مفهوم واحد
منها وقصد ايضا المسببية بين الاول والثاني حتى اذا لم يكن جزاء
من ذلك لم يجزم الثاني كما في اين بيتك اضرب زيدا في السوق قلنا
ورد على هذا ان يقيموا الصلوة في قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا
يقيموا الصلوة لا يصلح ان يكون جزاء من مفهوم قل فانه غير مترتب
على مجرد قولنا لهم وقوله يقولوا اما قوله تعالى قل لعبادي الخ وهو
حسن لكن الاحسن ان يقال ان الصلوة اذ توضحت بهذه الايه صح

تقديران يقال لهم يعني لان الوجوب يحصل بقول الوجوب
معلق بالى الوجوب في حق عباد الله المؤمنين وان نزلت بعد فرضيتها
فجعل فعلهم مرتبا على مجرد قوله ثم اشارة الى ان حق العباد
المشرفين بالاضافة الى الله تعالى وللايمان ان يكونوا بحيث
ترتب امتثالهم على مجرد امره كان في قولك ان توضأت صحت
صلوتك اشارة الى ان الطهارة من العلة في صحة الصلوة حتى
كانها مترتبة على الطهارة وحدها وكذا اذا لم يقصد السببية بين
الاول والثاني لم يجزم الثاني بل يبقى المضارع على رفعه كما بين
في الشرح فظهر بهذا التقرير ان قوله بخلاف قولنا ان يقيموا متعلق
بقوله اذ لكون المذكور بعدها الاربعة صالحا لان يكون جزءا من
مفهومها وقوله واذا لم يقصد السببية الخ متعلق بقوله وقصد السببية
الخ كقولك لا تنزل نصب خبرا قال نزل مضموم اللام وجزمه خطأ لانه
يراد به الوقف او لم نبقوا منه قرينة الحال العرض النزول على المخاطب
وطلبه منه قال هذا مبني على الظاهر اذ ليس المقصود الحقيقي عرض النزول

مثلا بل عرض محبته للنزول ولذا قال السكاكي وكما اذا قلت لمن تراه

لا تنزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام

التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا ويوجه بمعونة قرينة

الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه فان قلت لا شك انه

انكار وتعيير بمعنى لا ينبغي آه قد تقرر السؤال هكذا معنى الهمزة التي

تضمنتها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان

ينبغي ان تتخذوا من دونه اولياء فهلا جعلت الفاء تعليلية حتى

يستغني عن تقدير الشرط ويجاب تارة بما في الشرح واخرى بان

قوله فالله هو الولي ليس علة لمعنى النفي فلا يصح ان يعلل به ما هو

ماض اسكان نعمان الاراك البيت قال نعمان اراك بفتح النون واد في

طريق الطائف يخرج الى عرفات والربع المنزل قوله لانه لم يبق فيه

معنى النداء اصلا قال اي لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في

المتعجب منه والمندوب فان كلا منهما منادى دخله معنى التعجب

والتفجع قوله فاي مخصوص هذا الرجل مرفوع كما في النداء لكنه اي

ظاهر حال اي وصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كما في
النداء لكن مجموع يا ايها الرجل شاذ في باب الاختصاص في محل
النصب على الحال قال نحن العرب اقرى الناس اقول العرب
منصوب واقرى الناس اي اكثرهم قرى وهو الضيافة فتخبر عن قال
انا معاشر الانبياء اقول وفي عنه عليه الصلوة والسلام انه
قال نحن معاشر الانبياء فينا بكاء البكار بفتح الباء والقصر على وزن
الفرق فلا الكلام الا فيما يحتاج اليه بصبابات جمع صبابة وهي
سحابة يغشى الارض كالدخان والمراد المصايب الامور الصعبة قال
ثم قال ابن الحاجب المعرف منقول الى اقول ان الانسب ان لا
ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى
اجراء لا لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم تحول لكن
والنصب ودخول اللام في نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة
ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مع معقبه
يا اللام قال انا بني نهشل لا ندعى لاب اقول فانه عند دلالة

ا

نشر بنا تدعى متصل من الدعوة وقوله عنه متعلق به يقال ادعى
فلان في بني فلان اذا انتسب اليهم وادعى عنهم اذا عدل نسبه عنهم
هذا كما يقال رغبت في كذا ورغبت عن كذا قوله لاب اي من
اجل اب قد كان اب وانتساب بني على اضمار بفعل لانه قال
اذكر مشل وجران لا ندعى ويقال شريت المنفي بمعنى بعته
اشتريته جميعا فهو من الاضداد والمعنى انا لا نرغب عن ابينا فننتسب
الى غيره وهو لا يرغب عنا فينتسب الى غيرنا بعينا انه اذ قد رضي كل منهما
بصاحبه قال يا ناق جدي البيت اقول ناق ترخيم ناقة جدي اي اسرعي
من الجد والاناة كهشاه بمعنى الغاني ولو قاد والبيار في حال متعلق
بالنائك وصري مفعول افنت والاحلاس جمع حلس وهو كسلد
يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج
عريضا للتصدير اي الحزام في صدر البعير الظاهر ان الاضافتين
الاخيرتين لادنى ملابسة ويحتمل ان يكونا على الحقيقة بان يشبه
ملابسة بالاحلاس والانساع قال كقوله فما قرمعوا البيت

ا

اقول قال الحسين بن مطير الاسدي يرثي معن بن زائدة الما
على معن وقولا لقبره سقتك الغوادي مربعا ثم مربعا فيا قبر معن انت
اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا بلى قد وسعت الجود
والجود ميت ولو كان حيا ضقت حتى تصدعا فتى عيش في معروفه
بعد موته كما كان بعد السيل مجراه مرتعا ولما مضى معن مضى
الجود وانقضى واصبح عرنين المكارم اجدعا اقول يخاطب صاحبين
له بان تنزلا على معن ويبلغا عنه الدعا بدوام الغضارة له
للطراوة والمراد بالغوادي سحاب كل يوم المربع منزل القوم في الربيع
خاصة فيكون هاهنا ظرفا قال الامام المرزوقي يجوز ان يكون
مفعولا بان يراد به المطر نفسه ويكون المعنى سقاك الغوادي مطرا
بعد مطر ويجوز ان يكون مصدرا من قولهم ربعت الارض
اذا اصابها الربيع فكانه قال ربعتك الغوادي مربعا بعد
مربع اي سقتك سقيا بعد سقي وفي بعض النسخ اول حفرة

وفي بعضها آخر حقرة والثانية اولى لان الاولى تشعر بمجي حادث
عجيب معن مثله والثانية تشعر بعدم مجيئه وخطب بمعنى عيقت
من الخطر بالكسر وهي ارض يحيلها الرجل لنفسه بان يعلم عليها
علامة بالخط ليعلم انه قد اختارها ليبني عليها بناء تقلد عا يعني
يتصدع ويتشقق والصدع الشق في الشي الصلب والمربع اسم
مكان من ربعت الماشية رتوعا اي اكلت ما شاءت والعرنين
بكسر العين المهملة ما ارتفع من الانف والاجدع بالدال المهملة من
الجدع وهو قطع الانف قال وكعول يا عين بكي عند كل صباح
اقول تمام جودي باربعة على الجراح الشعر لفاطمة بنت الاحجم
الخزاعية وقد ذكره الشارح الصغير باعتبار الشخص الشاعر قال لا نما
• المراد وفي قوله يا عين كسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع
ما يحذف في النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليها باب
النداء باب حذف والجائز قولي يجوز ان يريد اكرمي البكاء لان
تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية مثل اكرم يكون للتكثير او

لتكثير نحو ضرب وقتل وانما قال عهد كل صباح لانه اراد جعلي
مسهدا نهارك لذلك او لانه يريد انتكان وقت بكايته في الاعلام
الغارات على الشائنين فاجعلي بازاء معلم حينئذ البكاء عليه
الساعة وقوله جودي بما ربعة ارادت بالاربعة الشيون التي هي مواصل
قبايل الراس وملتقاها ومنها يجي الدموع يعني جودي بل يعك
كله ولا تدخري منه شيئا قال اي ينسبت الى الكذب اقول
اشارة الى ان قوله يكذب على البناء للمفعول من باب التفعيل
قال فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمال في غير ما وضع له اقول
يعني ان الخبر الواقع موقع الانشاء للتفاؤل او لاظهار الحرص في
وقوعه مجاز علاقته الاول اليه فانك اذا قلت سعد فعلك الله التقوى
او رزقني الله لقاءك فقد اعتبرت تو ضيعه المطلوب الذي
حصل في المستقبل حاصلا واستعملت اللفظة الدال على الحصول
قطعا كما في اني اراني اعصر خمرا فان العصير يسمى خمرا حقيقة
وانما سمي ههنا باعتبار الاول اليه كذا لهما في الصورتين الاخر

ويحتمل

ويحتمل ان يكون كناية في بعضها كما اذا قلت جاء الحبيب اظهارا
للاعجبية في محبته ويريد الاخبار عن مجيئه لكن لا بالذات بل انتقل
عنه الى انك مشغوف به ملتفت الحاضر اليه بحيث يخيل اليك
حاصل تحققا فتخبر بوجوده فيكون الاخبار بالوقوع كناية عن فرط
الطلب وغاية الشغف ونهاية الحرص على الشوق قال ونحو ذلك
من الاعتبارات اقول كان يقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب
الى ما يكرهه من عدم اهتمامه بالتقوى وقعه بخلاف ما اذا قلت
دعك الله للتقوى اذ ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ
او ان يقصد اظهار افتقاره والانتساب كقولك اشتريت لي
كذا ايها الشريف واظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب
كقولك اعطني مقام اعطني وان يقصد ادخال السرور في قلبه
كقولك اعطاك زيد مقام ليعطك الى غير ذلك مما يهتدى اليه
بالتامل في الاعتبارات قال تشتمل الجمل التي لها محل من
الاعراب اقول فانها اذا كان لها محل من الاعراب يكون واقعة

موقع المفرد فيناني كونها كلاما سائرا بين المفرد والكلام من التوابع

السام قال لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا

لذاته اقول هذا ان القيد ان ذكرهما الفاضل الرضي وهو انه

واراد بالاسناد الاصلي الاسناد الى المبتدا او كون المسند الى

الفاعل بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في المتكلم والخطاب و

الغيبة فانه اذا لم يتغير فيها نحو شيء الحال عن الضمير فاعتبر

كانه لم يوضع لان يستدل بل انما حصل له ذلك بسبب العارض

فيكون اسناده عارضيا لا اصليا فخرج المصدر المسند الى

فاعله نحو دق الثوب القصار والصفات المسندة الى فاعلها

اذ لا يتغير لها في تلك الاحوال فتقول المسند الى فاعله صفة لجميع

المصدر والصفات واراد بكون الاسناد مقصودا لذاته ان لا

يكون مقصودا لتبعه الغير فانك اذا قلت زيد قام ابوه جاءني

رجل قام لا يكون اسناد قام الى ضمير زيد او رجل لذاته بل يعود

الى المبتدا او الموصوف كذا الحال في زيد قام ابوه لان اسناد

الى

الى ابوه ليس لذاته بل لتعلقه بما قبله بسبب ما قال والجملة لا يكون
لها محل من الاعراب الا ان يقع موقع المفرد اورد عليه
النقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو والله احد في
قوله تعالى قل هو الله احد والجملة الحالية عن الضمير نحو الخبر
خادم في قولك اسك والجيش قادم فان الاول في محل الاعراب الرفع
والثانية في محل النصب مع انها غيره واقعين موقع المفرد لا
ان يكون اوتي ماوله وقد يقول ان الاصل في كل من الخبر والحال
هو الافراد فتدبر قال الا بين الكناية والشعر من التناسب
المتعارف عنهم ان الكناية بالف النثر والشعر بالف النظم
فان اعتبر مطلق التاليف فالتناسب بينهما ظاهر وان اعتبر النثر
والنظم فبينهما تضاد نازل منزل التناسب قال ونحو ما ظاهر
ه اراد هو معنى الواو من حروف العطف الخ اقول ان اراد به تلك الحروف
لكن اذا اشتهرت بمعنى الواو كما ذكر في كتب الاصول مثلا اذا قال
له علي درهم فدرهم او ثم درهم يلزم درهمان كما اذا قال له علي درهم

ودرهم وقد ورد ثوبه في الحديث بمعنى لو اجتمع قادمهم فليكف
عن ملبسه ثم لباب بالذي هو خبر فلا مناسبة فتدبر قال
اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة الهوى اقول قد يتوهم
ان الكرم يفهم منه الحلاوة فكانه قيل عاد مرارة النوى وحلاوة
كرم ابي الحسين ولا يخفى انه تكلف ما تردّه الطباع السليمة
بل الصواب ان يقال ان بينهما جامعا خياليا وذلك لان من عادة
الشعراء المتاخرين التخلص وهو الانتقال مما ابتدأ به الكلام من نسيب
او غيره الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما وقد ينتقل منه اليه بلا
ويسمى الاقتضاب وهو مذهب العرب فابو تمام الذي
الانتقال من النسيب الى المدح وقد الملايم اختاره هذه الطريقة
لتقارن هذين الامرين في خياله فيكون بينهما جامع خيالي على
ما سياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى قال نعت هو لك على التنبيه
اقول هو لك وعلى مفعولا نعمت والغداة ظرف له في اختيارها
ابدا فانا نعرف عهد الانتراس وطمين منها اللك باق وهو حال.

من

من طلال فاعل عفى الثاني والسار في اللوى بمعنى في رسوم
عطف على طلول والمعنى زعمت الحبيبة هو لك بالمام منك
ساقي قريب من الزمان كان ذرس طلال ورسوم اللوى
حال كونها من ديار الحبيبة والخطاب في هواك للنفس لو يرد
ان الكاف مكسورة باعتبار ملاحظة تانيث لفظ النفس بل
هي مفتوحة ومعناه الخطاب ليس بغيره قد مر مثله في مباحث
الالتفات في تحقيق معنى قوله تطاول ليلك بالاثمد وقوله
ولا علمت اي لا صادت مهموم اي لا مدخره وعلى القاي
مالزق متعلق تجرمه قال لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه او
في الكشاف انه توكيد له لان قوله انا معكم معناه الثبات
على اليهودية وقوله انما نحن مستهزؤن رد للاسلام ودفع له
منهم لان المستهزئ بالشي المستحق به منكر له ودافع لكونه مقبولا
به ودفع نقيض الشي تاكيد لثباته او بدل لان من حقر الاسلام
فقد عظم الكفر او استيناف كانهم اعترضوا عليهم حين قالوا

لهم انا معكم فقالوا ما بالكم ان صح انكم معنا تر افقون با هل

الاسلام فقالوا انما نحن مستهزؤن وفي المفتاح انه تاكيد له

او استيناف فانه تمثال في امثلة التاكيد لما كان المراد بانا معكم

قلوبنا وما كان معناه اما بنهم اصحاب علاهم الايمان وقع انما

نحن مستهزؤن مقررا فتفصيل ذلك ان الجملة على الاولى الاستيناف

وانت جيرات التاكيد سواء حمل على المعنى المصطلح او جعل

بمعنى التحقيق والتقرير كما هو الحق فيه معنى البيان بالضرورة

وكذا البدل فيه معنى البيان والايضاح كما سبق في احوال

المسند اليه في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح انما اختار

البيان لكونه اعم فائدة انتم عاينه والله فع ما قال الفاضل المحشي انه

جعله بيانا ليس بواضح قال على معنى عاطف سوى الواو لم يتعرض

لعايد العطف بالواو في جمل لا محل لها من الاعراب مع احتياجه

الى التعرض لخفاء فيه وهذا قيل ان الواو فيما بينهما التشريك اللفظي

فقط وقيل انه استيناف الكلام وكذا موضع المعلوم في النحو انتهى

المفردات

المفردات او ما في حكمها من جمل لا محل من الاعراب دون الجمل التي
لا محل لها فهل ذكر واله فايدتين الاولي دفع توهم الاضراب من
الجملة الاولي الي الثانية والثانية التشريك والجمع بين مضموني
الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر كان مثل ذلك معلوم
بدلالة الجملتين علي تحقق مضمونها في الواقع فليس كل
منه قطعا قلنا ذكرته انما هو بدلالة عقلية ربما لم يكن مقصودة
قبل العطف فتعين الي بيان الاجتماع وتقوي الدلالة العقلية
بالوصف ثم اذا وجد بينهما ما سياتي التوسط بين الكمالين وكال
الانقطاع مع الابهام تعين العطف ووجب كما سياتي تحقيقه
انشاء الله تعالي قال وليس او في مثل قوله تعالي كلمح البصر
او هو اقرب الخ اقول لما فهم من قوله واو وفا ما او ام في عطف
الجمل مثلها في عطف المفردات ان او لابد من كونها العطف
المفرد او عطف الجملة ورد علي ان او في قوله تعالي وما امر
الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب قوله تعالي في حق يونس عم وارسلناه

الي بانه الف او يزيدون ليست لعطف واحد منهما فلجاب
عنه بقوله وليس او في مثل قوله الخ وتقريره ان ما ذكرنا هو اذا
كانت للعطف وهي في الايتين ليست له بل حرف استيناف
الجرد لاضراب معنى بل صرح بقطع به علماء الاصول ابضو وجعل
بعضهم قوله تعالى في حق قطاع الطريق ان يقتلوا او يصلبوا
او يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض من هذا
الفعل كقوله تعالى ثم في شك منها قال تعالى لا يعلم من في
السموات والارض الغيب الا الله وما يشعرون ايان يبعثون
بل ادراك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون لما
نفي علمهم الغيب وذلك ينفي شعورهم مما هو مالهم لا محالة بالغ
فيه بان اضرب عنه وبين ان ما انتهى وتكامل فيه اسباب علمهم
من الحجج والايات وهو ان القيامة مدركة لا محالة لا يعلمونه كما ينبغي
بل هم في شك منها لكن يخبر في امرا لو جلا عليه دليلا بل هم منها عمي لا يدركون
دلائلها لاختلال بصيرتهم وادراك اصله تدارك فادغمت التاء

في الدال ومعناه تتابع حتى استحكم قال ونحو وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون اقول البيات مصدر بمعنى البيتوتة
وقع موقع الحال وقائلون من القيلولة والجملة ايضا حال معطوفة
على بياتا كانه قيل لجاء اهلها باسنا بائتين او قائلين وانما
خص هذان الوقتان لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون
نزول العذاب فيهما اشد وافظع قال نحو ثم انشاناه خلقا
آخر اقول قال تعالى فكسونا العظام لحما ثم انشاناه خلقا آخر ذهب
اهل التفسير الى ان المراد من انشاء خلق آخر نفخ الروح فالغرض
من هذا العطف هو استبعاد مضمون نفخ الروح عن كسوة
العظام لحما لظهور التفاوت بين حيوان ذي ادراك وبين جماد
وعند قال ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون اقول جوز صاحب
الكشاف عطفه على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد
على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون
نعمة وعلى قوله خلق السموات على معنى انه خلق ما لا يقدر عليه احد سواه

ثم هم به لا يقدر على شيء منه ثم في الحال قلت فما معنى
ثم قلت استبعاد ان يعدلون به اشعار بان الباري في الاول
صلة كفروا ويعدلون من العدول وفي الثاني صلة
يعدلون من العدول بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام
وتحقيق الاستبعاد وهذا التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف
ثم الاستبعادية وبين المعطوف عليه بها فانه اذا قيل ان الله تعالى
حقيق بالحمد على ما خلق من النعم فالمناسب في الاستبعاد ان يقال
ثم الذين كفروا به يعرضون عن حمده فيكفرون نعمته فان من
استحق جميع المحامد من قبل العباد فالاعراض عن حمده في غاية
الاستبعاد ولا يناسب ان يقال ثم الذين كفروا يسوون
به غيره اذ لم يسبق ذكر ما يفيد امتناع التسوية بينه وبين
غيره حتى يناسب استبعاد التسوية وكذا اذا قيل انه تعالى
خلق ما خلق مما لا يقدر عليه سواه فالمناسب في الاستبعاد ان
يقال ثم الذين كفروا يسوون به غيره الذي لا يقدر على شيء منه لا ان

يقال

فقال ثم الذين كفروا يعرضون عن هذا كما لا يخفى ثم قال الشارح
وانما لم يحمل معنى على التراخي مع استقامته لكون الاستبعاد اوفق
بالمقام قوله استبعاد ان يعدلوا به ربهم انما يشعر بان ذلك على الوجه
الثاني فقط والظاهر انه على الوجهين اقول لم يرد التخصيص
بالوجه الثاني بل المراد الاكتفاء بكلام المص توضيحه ان الوجه الثاني
يفيد عطف اشراك الكفرة الاصنام بالخالق على خلق السموات
والارض وظاهر ان المعطوف متراخ عن المعطوف عليه بازمنة كثيرة
بخلاف الوجه الاول فانه يفيد عطف كفرانهم النعمة على استحقاقه
المحامد وليس المعطوف ههنا متراخيا عن المعطوف عليه بالزمان
البتة لانه امر مستمر يوجد قبل المعطوف ومعه وبعده فلما كان
الوجه الثاني مظنة ان يراد معناه الحقيقي فرع عليه السؤال بفاء
للتعقيب حيث قال فما معنى ثم ليفعل منه ان ثم على هذا الوجه الذي
يفهم منه التراخي الزماني اذا كان للاستبعاد فلان يكون له على الوجه
الذي لا يفهم منه ذلك اولى فتدبر فظهر مما ذكرنا ان قوله الاستبعاد

لاشراكه بخالق السموات والارض وهو ماخوذ مما هنيئا ظاهر عبارة

الكشاف قال وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا تعلق بقوله

تعالى فلا اقتحم العقبة الخ اي يشير الى ان قوله تعالى كان من الذين

آمنوا عطف على اقتحم العقبة داخل تحت حكم النفي وان قوله

ما العقبة ليكون فك الرقبة بيانا لاقتحام العقبة يعلل المشار اليه بها

ان الايمان اصل الطاعات واساس الحسنات فهي بدونها لا يقبل

الاية لانه شرطها والتحقيق ان التعديد في فك الرقبة وبين كونه من

جملة الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة وحكم عليهم بانهم

اصحاب الميمنة فليتامل قال وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في

درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله الى اخره

قال الفاضل المحشي يعني التدرج في ذكر المعاني فذكر ما هو الاولى فالاولى

كما في البيت فان سيادة نفس احض به واولى من سيادة

ابيه ثم سيادة ابيه من سيادة جده قال نجم الائمة فثم هناك كالفاء

ونحو قوله حيث مثوى المتكبرين فنعم اجر العاملين وما قال الاحسن

الا اليوم

الا البوة لما في البلاغة ان يقال ما في البيت من فصيل دعاء
ين
الترتيب في السببية بان تدعى ان الاب اتاه السودد معنى قبل الابن
والجد قبل الاب كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان
قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى
شرف كما علا برسول الله عدنان فان قيل يابى هذا التوجيه قوله قبل
ذلك حال قلت انما يابا ه اذا جعل قبل ذلك متعلقا بساد وليس
كذلك هل هو حال من جد قلنا متعلقه وقد صرح النحاة بجواز تقديم
الحال على ذي الحال اذا كان معرفة بهذا يندفع ما يتوهم من التناقض
بين قوله وقبل ذلك قال هو الذي تصعب فيه العبارة اقول كناية
عن غاية اشكاله بحيث ان لم يعرفه الطالب يبكي من عجزه قال وهو
ان خذلهم وخذلانهم وما سولت لهم انفسهم الى آخره اقول يعني خذلانهم
تركهم والواو في وما سولت اي زينت بمعنى مع وما بعدها حال من
فاعل خذلهم ولا تشتبه الرفع بتلبيه الخفض بفعه ومختصاجم
يكون قال وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء اقول

يعني انها اذا كانت شرطية يلزم ان العامل فيها هو الجزاء حتى

يكون المعطوف عليه في حكمه وبعد تسليم ان العامل هي آخره

قال قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت

استعمال الشرط اقول هذا جواب عن قوله لا نم اذا يستعمل

الظرف بمعنى وقت وقوع مضمون ما اضيف اليه فلا الجزم به الفعل

ويكون استعماله فيما هو قطعي الوقوع والشرط بمعنى تعليق

حصول جملة بحصول مضمون ما دخل عليه والجزم به الفعل ويكون

استعماله في امر على خطر الوجود قال ولا شك ان قولنا اذا دخلت

قرات القران الى آخره اقول هذا جواب عن قوله لا نم ان مثل

هذا التقديم يفيد الاختصاص لكن فيه بحث لان هذا المنع

انما اورد على قوله لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف

وغيره يفيد الاختصاص فيجب ان يكون الجواب بحيث يفيد

اثبات المقدمة الممنوعة وهذا الجواب يفيد بطلانها حيث

افادة التسوية بين اعتبار مفهوم الشرط وبين اعتبار

ان

ان التقديم يفيد الاختصاص نعم الغرض الاصلي حصول الاختصاص
لانه المانع عن العطف لكن الكلام خارج عن قانون المناظرة
وقوله ثم المقيد اذا كان مقدما الخ جواب عن قوله لا نم ان العطف
على مقيد بشي يوجب ولم يتعرض للجواب عن المنع الضمني الذي
ذكرناه لعدم الحاجة اليه بعد الجواب عما ذكر بطريق التسليم
ادخال الكل في الحتف باعتبار الاسباب فانه تارة يكون بالمرض
وتارة يكون بالسيف والرمح او نحو ذلك فالحتف ليس الا واحدا
انما اختار هذه العبارة مع وجود الوزن بقوله فحتف كل ادناها
المناسبة بمقام الحرب حيث ياتي من كل جانب الاسباب
من السيف والرمح والنشاب فظهر بهذا ان الشارح كان
موجها كل نفس جرى بقدر الله تعالى لا بلائم غرض الشاعر
وان كان مطابقا للواقع له والوجه ما ذكرنا بلا لزوم المصراع الآخر
قال فلكون الثانية سوى الاول اوبلا لاعتها وبيانا لها
اقول فان قيل هذه المذكورات لكونها التوابع يجب ان يكون

لها و لما قبلها محل من الاعراب والكلام ههنا فيما اذا لم يكن
للجملتين محل الاعراب قلنا ليس المراد ههنا بالتاكيد واخواتها
معانيها الاصطلاحية بل ما يفيد فايدتها كما يظهر من
التقرير في موضع كل منها قال وهذا على تقدير ان يكون الم
جملة مستعملة الخ اقول بان يكون اسم السورة او القرآن ويكون
مبتدا محذوف الخبر اي الم هذا او خبر مبتدا محذوف اي هذه
قوله او طايفة من حروف المعجم مستعملة بان تقدير بالمؤلف
من هذه الحروف ويكون مبتدا محذوف الخبر او خبر مبتدا
محذوف كما مر فعلى هذا كان حق العبارة ان يقال وهذا
على تقدير ان يكون الم جملة مستعملة بان يكون اسم السورة
او القران او يكون طايفة من حروف المعجم لان كونها طايفة منها
مقابلة لكونها جملة مستعملة قال وههنا وجوه آخر خارجة من
المقصود اقول تلك الوجوه بعضها مذكورة في الكشاف وبعضها
في تفسير الامام البيضاوي ويمكن ان يستخرج بعون الله تعالى

من الاوجه

من الاول الى قوله تعالى الذين يومنون بالغيب مقدار عشر
بانه الف وجه وجوه الاعراب فمن ارادها فليتامل باعمال الفكر
والآداب قال يستامل اقول اى يليق ويستحق وقد خطا
الجوهري هذه العبارة صححها العلامة الزمخشري في الاساس
قال فرانه اى وزان لا ريب فيه وان نفسه اقول اعلم ان الوزان
مصدر قولك وازن الشي الشي اذا ساواه فتارة يطلق على
النظير فيكون المصدر بمعنى الفاعل واخرى على مرتبة الشي اذا
ساوت مرتبة شي آخر في امر من الامور اذا عرفت هذا فاعلم
انه قال في المختصر اى وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان
نفسه مع زيد في جاءني زيد نفسه فظهر ان لفظ وزان ليس زائدا
كما توهم وفيه بحث لان الظاهر ان القايل بالزيادة يجعل
الوزان بمعنى النظير فلا بد منها ان فهم المذكور كما لا يخفى فالوجه ان
يقال المراد به المرتبة فكانه قال مرتبة لا ريب فيه وقرينة نفسه
فلا زيادة ولا حاجة الى الفهم قال لان الكتب السماوية بحسبها

بتفاوة اقول وذلك لان الحكمة في انزالها تكميل النفوس البشرية
بحسب قوتيها النظرية والعملية وذلك لا يكون الا بالهداية
كما هو هدى ضوا كمل قال ولكن ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز الى
آخره اقول اي المفهوم من كلام الشيخ ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد
اللفظي لا المعنوي لان نفي الريب عن الشيء حكم بكماله معنى ذلك
الكتاب ايضا اثبات الكمال قال فتنزل الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض الى آخره اقول اشارة الى ما ذكرنا انها ليست توابع
حقيقة بل منزلة منزلتها قال نحو فوسوس اليه الشيطان الاية اقول
الوسوسة كلام خفي يقصد به الاضلال يقال وسوس اليه اي القى
الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى
الخلد على معنى ان الاكل منها سبب لخلود الاكل وادامة بقائه
ابدا وملك لا يبلى اي لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال
قال المعتصم بالله ابو حفص عمر اقول دبجت ما نسجها من بقيت ديارا
غفر له الله ان كان في حرمة في بعض الروايات انها كان ما نسجها قال

العلامة

العلامة في الفايق ان عمر رضي الله تعا عنه اتاه اعرابي فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة وبراء عجفاء نقبا واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما بها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى
التقينا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة
عجفا فحمله على بعير وزوده وكساه ولا يجوز ان يقال انه من باب
عطف البيان للفعل تامل منشا السوال قوله حيث جعل قوله
ما ادم بيانا لتوضيحها الى آخره اقول وحاصله انه لم لا يجوز ان يقال
انه من باب عطف البيان لمجرد الفعل مع قطع النظر عن الفاعل
لا للجملة حتى يكون مما نحن فيه وتقرير الجواب ان مجرد الفعل
الثاني لا يقع بيانا للاول لان القول اعم من الوسوسة ولا اعم
لا يكون بيانا للاخص بل مجموع الجملة الثانية بيان المجموع

الاولى انما امر بالتامل لان ههنا امورا ثلثة الاول مجرد الفعلين
الثاني الفعلان من حيث اسنادهما الى الفاعل والثالث
مجموع الفعل والفاعل وسائر القيود ولما كان ظهور امتناع
الايضاح بالنظر الى الاول دون الثاني فان علم كون الفعل
المسند الى الشيطان بجاء الوسوسة محتاج الى التامل امر لينظر
ان الايضاح انما هو المجموع دون المقيد قال فحيث طرح الواو
جعله بيانا يسومونكم الى اخره اقول هذا ظاهر لكن الشان
في بيان وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو والثانية بالواو ولعل
وجهه ان الثانية وقعت بعد قوله تعالى ولقد ارسلنا موسى
باياتنا ان اخرج قومك من الظلمات الى النور وذكرهم بايام
الله في ذلك لايات لكل صبار شكور والمراد بايات الله على
ما ذكره رئيس المفسرين ابن عباس رضي الله عنهما نعماؤه وبلاؤه
فكان المقام مقام تذكير النعماء والبلاء وتعديدها فاراد بهما امتنانا
من الله كريم فالمناسب ذكر الواو الدال على الاستقلال بخلاف الاولى

فانه وقعت

فانها وقعت فى مقام مقابلة اساتهم بعمل الاحسان واختيارهم
الضلال والكفر على الهداية والايمان فلا ينا سبه الواو كما لا يخفى
قال وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه ادنى الى آخره اقول قوله لانه
ادنى علة قدمت على المعلول وهو قوله كانه جنس آخر فى
قوله على جنس العذاب اشارة الى ان المراد بالعذاب المذكور
فى سورة ابراهيم غير المراد فى سورة البقرة والاعراب لانه فسر
بالتذبيح والقيل فيها واريد به الجنس فى سورة ابراهيم وقيل
استبعاد واستعماله بالاعمال الشاقة قال فانه بين عذاب
القوم الكبير اقول انما جعله بيانا للعذاب ولم يجعله صفة لقوم
كبير تقديرا اعتنيه به لان خلاف الغالب المجرور ضعيف
عند النحاة ولهذا قال الامام البيضاوي رجوعكم فى ذلك اليوم
وهو شاذ عن القياس قال نحو قالوا سلاما قال سلاما اقول
المتبادر منه انهم تعادلوا بالالفاظ العربية ولا يفيد لانهم كانوا
عارضين بلغة العرب اديضا عليه انها كثيرة وقد اشتهر من التحيل
النبي عليه السلام ويحتمل انهم تعادلوا بلغة بغير منها ما يعتبر

في لغة العرب قال ويسمى الفصل كذلك قطعا اقول اي تسمى ترك
العطف موجود في جميع الاقسام لا انجبار البعض على البعض
اللهم الا ان يقال القطع يكفي في وجه التسمية ولا يشترط الرجحان
قال فبين الجملتين تباين للغرض عن الاولى فان في الاسلوب
الى آخره اقول وما التباين في الغرض فلان الغرض عن الاولى
كان ان الكتاب بالغ في الهداية حد الكمال تقرير النفي الريب
عنه وتحقيقه لكونه ذلك الكتاب الكامل ومن الثانية وصف
الكفار بانه لا يجري عليهم الالطاف ولا ينفعهم الانذار واما في
الاسلوب فلان طريق الاولى الحكم على الكتاب بجملة محذوف
المبتدا موصول بجزءها ذكر المتقين واحوال المومنين و
طريق الثانية الحكم على الكافرين قصدا الجملة تامة مصدرة بان
الشعر بالاخذ في الاسلوب واحرى فرض بان الاولى كالاهنا فيه
لوصف الكتاب بانه هدى المتقين كذلك الثانية تقويه
لوصفه بانه ليس هدى لا منيا دهم واجيب عنه بان الحكم على
الكفار بان وجود الكتاب وعدمه سواء عليهم لا يستغني ان يكون

كون

كون الكتاب بهذه المثابة عرضا مستوفا له الكلام على اداء الغرض
من وصف الكتاب في هذا المقام فتفخيم شانه ذلك في الاشفاع
دون علم الاشفاع قال وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه
باياتي باعادة صفة اقول قوله اوضح يدل على ان قولهم واضح في
افادة ذلك المعنى وليس كذلك بل لا دلالة لها على ذكر لان معنى اعادة
الملقة ذكر بامرة بعد اخرى فاذا ذكر الشي اولا بلا صفة وثانيا بها
لم يوجد فيه اعادة الصفة اصلا بل اعادة الشي بصفة من صفاته
فكيف يصح تفسيرها بذلك اللهم الا ان يقال انه من باب المشاكلة
او المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات
فاذا ذكر اولا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعد وحصل
الاعادة فتحصل الدلالة قال والسوال المقدر منها لما اداحسن
اليه اقول اورد عليه ان سوال المخاطب غنيه عن سبب احسان
ملاوحيرله اذا هو علم من غيره بالاسباب الحاملة له على افعاله
الاختيارية وهو مردود لان المفهوم من كلام الشارح ليس كون

السايل هو المخاطب يرد ما ذكر بدليل انه لم يقل في التقدير
لاذا احسنت اليه بل قال لاذا احسن اليه بصيغة الماضي
المبني للمفعول لا صيغة الحكاية من المضارع لانه لا يناسب
قوله احسنت الى زيد بصيغة الماضي فمراده ان المقام مقام
ان يسال غير المخاطب المتكلم عن السبب فتامل فان قيل
ان كان السوال عن السوال فالجواب يشتمل على بيانه الخ قوله
منشاء السوال قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب و
حاصله ان لا معنى لترجيح الثاني على الاول باشتماله على بيان السبب
لان السوال في الاستيناف ان كان عن السبب وجب ان
يشتمل عليه الجواب والا لم يكن مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون
بليغا وان كان عن غيره فلا وجه لاشتماله عليه لفوة المطابقة
قوله فاوجه هذا الكلام يعني قوله وهذا ابلغ وحاصل الجواب
اختيار الشق الاول ووجه الاعجاز ان الثاني مشتمل
على سبب السبب فيكون فيه تحقيق الحكم ما لا ينبغي بخلاف الاول

فانه

فانه مشتمل على السبب فقط واعترض عليه الفاضل المحشي
بان الحكم المثبت لزيد في المثال المذكور هو احسان
المخاطب اليه وليس بقدر هناك ههنا سوال من المخاطب عن
سبب احسانه اليه كيف وهو اعلم من غيره بالاسباب الحاملة
له على افعاله الاختيارية نعم يتصور ذلك اذا نسي او اراد ان يمتحن
غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما عما نحن فيه على مراحل هذا كلامه
وقد عرفت جوابه فلا حاجة الى الاعادة نعم الاحسن بحيث التحقيق
الثاني ان يقال المراد بالسبب سبب ما هو اصل في الجواب
توجه عليه تحقيق الجواب فانك اذا قلت لصاحبك احسنت الى
زيد اتجه ان يسال هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسانك
اليه وانعامك لا فاذا قيل زيد حقيق بالاحسان فقد تم الجواب
عن السوال المقدر واذا قيل صديقك القديم اهل لذلك فقد
اتى بما هو الجواب عنه حقيقة وهو الحكم بكونه حقيقا لذلك مع دليل
وذيل فيه ذكر ما يوجب استحقاقه وهو الصداقة القديمة وكذلك

بنصح الاستحقاق ويقوي الحكم به فيكون ابلغ واحسن
قال وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف اقول يعني
ان كون الجواب مارة باعادة الاسم واخرى باعادة الصفة لا يجري
في صور الاستيناف بل يجوز ان يكون جوابا عن السوال
او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل ليلا يتوهم
من التقسيم الى القسمين بقوله وايضا منه ما ياتي الى آخره
الحصر فيهما فان المقيد له اما واما دون منه ومنه قال
واما الاصل لوقع الابهام فلقولهم لا وايدك الله الخ اقول
قال في المختصر فانما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه
هو مضمون قولهم لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه
في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتمل على قوله
قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله عطف على
قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت
القول وانه لو لم يحك الحكاية فحق ما قال للمخاطب لا وايدك الله

فلا بد

فلا بد له من معطوف عليه واراد به الزوزني حيث قال ابو بكر
الخوارزمي انشد في الصاحب قطعة له منها هذا البيت
هو لم يكفف عقارب صدغه فقولوا له يسمح بترياق ريقه
فاستحسنته جدا حتى حممت من حسدي له عليه قال ابو منصور
الثعالبي انشدت الامير ابا الفضل هذا البيت وحكيت له
هذه الحكاية فقال الامير لي تعرف من اين للصاحب معنى
البيت قلت لا وايد الله الامير فقال انما سرقه من قول القائل
ونقل ذكر العين الى ذكر الصدغ لدغت عينك قلبي انما عينك
عقرب لكن المص من ريقك ترياق مجرب فقلت لله در الامير
فقد اتى في خطائه كثيرا من التخصيص بمعرفة التلصيص وبين قوله
ايد الله الامير وقوله قلت لا كمال الانقطاع اذ الاول خبر لفظا
ومعنى والثاني انشاء معنى لكن اورد الواو بينهما لا للبس
كما في بل لدفع ان يتوهم انه دعا عليه بل التأييد عنه واعلم
ان مراد الشارح من جعل المعطوف عليه مضمون لا اللبس بيان

الاشتراك بين الطرفين بحسب المعنى لان هذه الواو لا يفيد
سوى دفع الايهام بل تصحيح المثال بالنظر الى ما نحن فيه هو
ان يكون الواو بين الجملتين فلما لم يوجد الاولى صورة فيه
احتياج الى التاويل قال فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء
على المخاطب الخ اقول يروى ان ابا بكر الصديق رضه مر يوما
برجل في يده ثوب فقال له اتبيع هذا فقال الرجل لا اصلحك
الله يا امام المسلمين فقال له ابو بكر ما هذا هكذا قلت و
اصلحك الله ويحكى عن الصاحب ابن عباد انه قال هذه
الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المراد المليح
قال وقال لتوهم بعضهم اياك بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم اقول
اراد به الزوزني حيث قال يجب ان يعطف واما على اياك الاخرى
فعلها فعليه ان يقول واما الوصل فاما لدفع الايهام نحو
كذا واما للتوسط ووجه كونه خبطا ان فيه تصحيف اللفظ
المذكور وتقدير محذوف ليس لحذفه ظهور وتضعيف عبارة

هي في غاية الغلق والمطابقة بنا على اسم فاسد قال لانه يعتني
آمنوا اقول وذلك لان فمومنون اونساء والي النجاة المنجية وتعليم
الماد المتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر قوله اي
وشهد كم تفسير لقوله واشهد وا وقوله الي اخذ عليهم تفسير لقوله
الم يوخذ عليهم وقوله الا انه الاستفهام للتقرير على تفسير آخره
قال قد نقل المص الكلام السكاكي وسرف فيه بما جعله محتملا الى
اقول اراد بتصرفه فيه ذكر الشيئين مكان الجملتين وتعريف
التصور مع ان السكاكي قال اتحاد في تصورهما لتنكير قوله ظنا منه
انه اصطلاح له سياتي توضيحه حين نقول الشارح والمص لما اعتقد
ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصطلاحه الخ ونحن نشرح
اولا هذا الكلام الذي نقله المص لا مطابقا لما اراده بل مطابقا
لما ذكره السكاكي قوله ثم نشير الي ما في نقل المص من الاختلال
اراد به قوله الاتي وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع الفعلي
ما يكون بذكر كمال العام الي آخره وقوله بعد ذلك فظهر الفساد

في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل الى آخره قال وههنا
نظر اقول اي في كون التماثل جهة جامعة نظر لانه في الاصطلاح عبارة
عن الاتحاد في النوع فيوجد بين زيد وعمرو فينبغي ان لا يتوقف
صحة المثال المذكور على اعتبار آخر وليس كذلك وحاصل الجواب
المراد ههنا ليس المصطلح المذكور بل اشتراكهما في وصف له نوع
اختصاص بهما كما ياتي في البيان ان شاء الله تعالى قول صاحب
المفتاح ان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع
التعدد من البين لا ينافي ذلك لانه يجعل ذلك بمنزلة الحقيقة وجعله
بمنزلة الوصف الشخص قال فان كل عدد يصير هذا العدد ثانيا الخ
اقول فان العشرة مثلا تصير اعند العقل ثانيا قبل العشرين فان قيل
يجوز ان تنسيا معا بان نعني العشرين قبل العشرة مثلا اول
فحيث يعد العشرة بالواحد والعشرون بالاثنين واما ثانيا في
فحيث يعد العشرة بالواحد والعشرون بالاثنين قلنا المراد
ان يعد الشيء واحد كان يعد بواحد واثنين او نحوهما قال

من حيث

من حيث انه بسبيه الي الوهم انها نوع واحد زيد في احدهما عارض
قال كان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شي يسير لا يخرجه
عن حقيقته وكذا السواد حضرة زيد فيها شي يسير لا يخرجها عن حقيقتها
ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد اقول وذلك بسبب الاشتراك
في ان اشرقت الدنيا ببهجتها اي بيابها وطراوتها اشراقا حسيا
بالشمس والقمر ومعنويا بابي اسحق لافاضته عليها انوار العدل
والاحسان قال ولذلك اختلف الصور الثانية في الخيالات
ترتيبا ووضوحا اقول انتصاب ترتيبا ووضوحا على التميز من اسناد
اختلف الي فاعله وقوله حكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال
بيان الترتيب يعني كم من صور يجتمع في خيال واحد بالتقدم
والتاخر ولا يجتمع في خيال اخر اصلا وقوله كم من صور لا تغيب عن
خيال بيان الوضوح يعني كم من صور تتضح في خيال بحيث لا تغيب
عنه كصورة المعشوق في خيال العاشق ولا يتضح تلك في خيال
شخص اخر بل لا يقع فيه اصلا قال وقد ظهر لك مما ذكرنا اقول اي ظهر

تفسير الجامع العقلي بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في

المفكرة وتفسير الجامع الوهمي بامر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما

في المفكرة وتفسير الجامع الخيالي بامر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما

في المفكرة قال فان قلت ما ذكره من تفريق كلام المفتاح تشعر بانه

يكفي الخ اقول واباه قوله في التصور في بيان الجامع العقلي فظهر انه

اراد بالتصور الامر المتصور قال ويأباه قوله في التصور معقول الخ اقول

لان الافراد انما يستفاد من التنكير والمصنف كما عرفت التصور افسد

طريق استفادته فكيف يصح رجعه اليه قال ولعمري انه كلام في

غاية السقوط الخ اقول وذلك لما سبق في بحث تقديم المسند

اليه ان تقديم الفاعل حال كونه فاعل ممتنع بالاتفاق قال

الفاضل المحشي يمكن ان يدفع هذا الكلام عن غاية السقوط

ويسند الى المذهب الكوفي وهو ان زيدا في زيد قام يجوز

ان يكون فاعل قام وتقديم الفعل على الفاعل انما يجب على

مذهب البصريين هذا كلامه وعلى هذا لا يصح ان يحمل الاتفاق

المذكور

المذكور سابقا على الاتفاق بين البصريين قال وهذا مبني على
ذكره السيرافي الى آخره اقول هذا اشارة الى كون المناسب رعاية
ذلك في الثانية ايضا وحيث بناه على ذكره انه جزم على تقدير الرفع
بعطف الجملة على الجملة الاسمية ولم يجوز عطفها على الجملة الفعلية
التي هي خبر المبتدا باعتبار خلف الضمير كما جوزه بذلك الاعتبار
على تقدير النصب وليس ذلك الا لمحافظة المناسبة وعدم وجود
انها في تلك الصورة في قوله والضمير محذوف لانه اذا عطف على خبر
المبتدا الذي فيه ضمير فلا بد ان يكون في المعطوف ايضا ضمير توافقا
قال والى هذا يشير الكلام بعض المحققين اقول اراد به ابن الحاجب
فان قيل لم لا يجوز ان يحمل كلام الشارح العلامة على هذا المعنى
قلنا لان هذا ليس مبنيا على اعتبار التقديم والتاخير بخلاف
ما ذكره فتدبر قال فيكون منفيا على تكلف تعلق آخر كالواو
قال واما الضمير فمجيئه ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا
مشتقا فظهر ان الاصل هو الاعراب ثم الضمير قال فلما صرح الفراء بانه

وهو عريان اقول تمام ولم يبق سوى العدوان ودناهم كما دانوا

وجواب لما نام يقال صرح الشيء بمعنى انكشف وصريرة للشيء نا

كناية عن كمال ظهوره يعني لما ظهر الشر كل الظهور وصار بحيث

لا يستره شيء ولم يبق بينا وبينهم سوى الظلم الصريح جازيناهم بمثل

ما ابتدأوا به قال وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى با

للزوم لذلك الكلام اقول قال الفاضل المحشي هكذا في النسخ التي رأيناها

والصحيح ان يقال لاستلزام ذلك الكلام وفيه بحث لان قوله

لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى العبارة بالللزوم الحاصل

لذلك الكلام وتخصيصه بلازميته ذلك الكلام اياه اعني ضد الشرط

وهذا صحيح لا ريب فيه والاعتراض باللزوم انما يرد اذا جعل

الظرف لغوا متعلقا باللزوم حتى يكون ذلك الكلام في المعنى

مفعولا قال فانت طلاق والطلاق اليه اقول يحكى ان الرشيد

كتب ليلة الى القاضي ابي يوسف يسأله عن قول القائل ر فقه

يا هند فالرفق أيمن وان تخرقي يا هند فالخرق أشأم فانت

طلاق

طلاق والطلاق عزيمة وفي بعض الروايات والطلاق اليه
ثلث ومن تحرق اعن وتظلم فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلث و
اذا نصبها قال ابو يوسف هذه مسئلة نحوية ولا امن هذا الخطا
ان قلت فيها برائي فاتيت الكسائي وهو في فراشه فسالته فقال
ان رفع ثلثا طلقت واحدة لانه قال انت طالق ثم اخبر ان الطلاق
التام ثلث وان نصبها طلقت ثلثا لان معناه انت طالق
ثلثا وما بينهما جملة معترضة فكتبت بذلك الى الرشيد فارسل
الي بجوائز فوجهت بها الى الكسائي هذا والظاهر ان كلا من
الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلث والواحدة اما الرفع فلان اللام
في الطلاق ان حمل على العهد يقع الثلث وان حمل على استغراق
ما يتناوله يقع واحدة واما النصب فلانه يحتمل ان يكون على
المفعول المطلق فح يقع الثلث لانه بمنزلة ان يقال انت طالق
ثلثا المقول والطلاق عزيمة معترضة ويحتمل ان يكون حالا من الضمير
المستتر في عزيمة وح لا يقع الثلث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان

ثلثا فانما يقع ما زاد ثم هذا ما يعطيه معنى اللفظ بحسب العربية
واما الذي اراده الشاعر فهو الثلث لقوله بعد فمعنى بها
ان كنت غير رفيقه واما الامر بعد الثلث مقدم قال وقوله بدي
كل ما فيها وحاشاك فانيا اقول اولم يحتقر الدنيا احتقار مجرب
البيت لابي الطيب يمدح الاسود كافور والي مصر حين خرج
مغاضبا من عند الامير سيف الدولة الى مصر يعني انت يحتقر الدنيا
من جربها فعرفها وعلم ان جميع ما فيها يغني ولا ينبغي فلذلك لك نهجها
ولا تدخرها وقوله حاشاك استثنا انما معنى ذكره تحسينا للكلام
ورعاية للادب في مخاطبة الملوك وهو حسن الموقع قال وقد يجي بعد
تمام الكلام اقول اي يجي الاعتراض بعد تمام الكلام كما في الحديث فان
قولهم لا يحوا اعراض يجي في الاخر فيكون تسميتها اعتراضا بمجرد
اصطلاح هذا مذهب البعض دون الجمهور كما يأتي انشا الله تعالى
قال خشيت اظاهر قبرهم البيت اقول اراد تناطا فيرها طاهرهم اسلحتهم
وما لك رجل دافعه في الحرب والمعنى لا خشيت منهم من تهب خلعت

وجعلت بالكامر هونا عندهم ومقيما لديهم قال فلا يصح العطف
على الامر قبله فتعين كون الواو للحال اقول يرد عليه ان على تقدير
تحقق النون يجوز العطف بان يكون لا تبتغان في معنى لا تبتغا
عدل به من الطلب الى الخبر للمبالغة في طلب وقوعه كما في قوله
تعالى لا يعبدون الا الله اي قوله وقولوا للناس حسنا او بان يكون
لا تبتغان انشا فيجاز العطف قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف
وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا
ولم يحذف الثانية لانها متحركة فلو حذفت احتيج الى تحريك الساكنة
وحذف الساكنة اقل تغيرا والوجه الثاني ان الفعل معرب مرفوع
وفيه وجهان احدهما هو خبر في معنى النهي كما ذكر في قوله تعالى
لا يعبدون الا الله الآ والثاني هو حال في موضع الحال والتقدير فاستقيما
غير متبعين قال افا دومن دمى ونوعد وفي البيت اقول اوله
بعا بني مصعب وبنوابيه فابن احيد عنهم لا احيد فكان الشاعر
حين جنا به فطلبه مصعب من الدهر واخوه بغا ني ان طلبتني نوابيه

اي اخرته والاستفهام في ابن احيل اي اميل والغرض الانكار لا
اجيل تاكيد لافادة اي سكون الى التحمل من ذمى اي من حملي من
افادة الامر بكنه من العقود وما ينتهي اي ما يوخرني وما يكفي
وعيدهم عما كنت عليه من الاقامة منهم ومن اتباعهم قال ولا يبغي
لجعلها ناقصة وجعل الواو حرفية قوله لانه خلاف الاصل فلا يصار
اليه الا الضرورة ولان قوة المبالغة الموجودة في التامة كما
لا يخفى على المتامل قال اصدقه في مرتبة وقد مرت البيت اوله
قبله بني من الغربان ليس على شرع بخبرنا ان الشعوب الى صدع
اراد بالبني المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم
واستخبر الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع
والصدع التفريق اصدقه في مرتبة اي اصدقه هذا الغراب المبلغ
عن الفراق حال كوني في شك فيما اخبرته والاحسن ان يجعل
في مرتبة ظرفا لغوا متعلقا باصدقه ليناسب ما بعده كمال المناسبة
يعني لا استبعد خوف الفراق على اصدق بخبر انجر مشكوك فيه غير حقيق

بالتصديق

بالتصديق والحال انه شك قوم موسى ولم يصدقوه في امر قطعي
يقيني بعد ان ابد تسع ايات تدل على صدقه واياته كانت احدى
عشر اثنان منها اليد والعصى واما التسع فهي الفلق والعلوفات
والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة والحلاث ونقصان
والنقصان في اثمارهم وفي زروعهم ومعنى الطمس ما روي ان اموالهم
وحلويهم انقلبت حجارة وفي ذلك بدعاء موسى عم ربنا اطمس
على اموالهم قال فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اقول من قبيلها
جعل المفرد في موضع الجملة ومن فوه الى في نصب فاه بناء على ان
فوه الى في بمعنى مشافهة فاعرب منها ما تقبل اعراب المفرد وهو
النصب المناسب ههنا قال واما قوله اذا ثبت امام وان بيسار الخ
اقول جواب عما يقال ان المبتدا في هذا البيت شيئان فلا
يمكن تاويلها بالمفرد فكيف يصح قولهم ما جاء بد وتر فتسهيله
تسهيل الشيء الخارج عن قياسه واصله الصعب من التاويل والتقريب
الجواب ان المبتدا منها وان شيئين لكن الخبر لما تقدم على المبتدا

الذي هو فاعل في المعنى وصار كاينه مسندا الى الظاهر ومفرد في
التقدير فكانه قال وجدته حاضرا اي حاضر لعنده قال وينبغي
ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف الخ اقول ليكون مفردا صالحا
لوقوعه حالا لعدم الواو قال وان امرا اسرى اليك البيت
اقول الاسراء السير في بعض الليل بعدو نبه اي عنك هو ماة اي مفازة
بيداء اي صحراء سملق اي مستو لا نبات فيه قال في الحال على
الحصص اقول لان الشيخ قال ينبغي ان يقدر ههنا خصوصا
قال فلاولان مما يجوز فيه ترك الواو اقول المراد بالاولين الاسمية
والفعلية الماضوية وبالاخرين الفعلية المضارعية والحال المفرد
قال فقلت عسى ان يبصرني البيت اقول قيل كان يخاطبها امراة
غدلة على اعتبار تشابه بنيه فقيل فقلت لهذه المراة لا تلوميني فيهم
عسى ان تشاهدني في الحال ان اولادي في مبيني ويساوي كا
الاسود الخضاب قال كقوله نصيب النهار الماعام اقول تمامه و
رفيقه بالغيب لا يدري الشعر للمسيب من عليين نصف عارضاه

الماشي الغداة الى نصف النهار بالرفع بمعنى انتصب ها موا اى سائر توه
بالغيب اى ملتبس الغيب يعنى غائب عنه لا الا درى حاله
مباحث الايجاز والاطناب والمساواة قال اذا قال
الخميس نعم اقول والشعر للزمخشرى الاكثر تمامه لا يبعد الله التلبب
والغارات اذا قال الخميس نعم التلبب التحيّر والتنبو والخميس
الجيش الذي له خمسة اركان قدام او خلف ويمين ويسار
وقلب هذه هو الوسط يعني لا يبعد الله التشمّر للنهب ولا خذ
اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض لا نعم فاعتبروها واعتنوها لكنهم
ان يقال الغارة نفضى اليها غالبا قال وقد ودت لا ديم الراهشة البيت
اقول قصته ان جذيمة كان قد ملك العراق الى اطراف الروم فقتل
ابا الزباء يقال اذ دوي ويقال الزحم فضاعتها واستولى جذيمة
على ملكه دمشق الى العراق ملكه الزبا بعد ابيها فبعثت الى جذيمة
انى قد رغبت فيك واردت الى تزوجني فيصير ملكي الى ملك فسر
بذلك وشاور وزراءه فاجتمع رايهم الى ان يسير اليها وخالفهم قصير

سعد فلم تقبل جذيمة رايه فلما قرب من بلادها تلقاه في اصحابها با
الهدايا وجيوه تحية الملوك والادخاله به الى الزبا كانت كيث
وخامرت به فاقعدها على نطع وفي بطست من ذهب وشد عضداه
بالاديم كما يفعل العصا دون قطعت راهشاه فلما ضعفت يداه
من سيلان الروم منعطفا فقطر بعض الدم خارج الطست
فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله قال
في قول زهير بن ابي سلمى قوله في الصحاح ابو سلمى بضم السين والد زهير بن
ابي سلمى الشاعر وليس في العرب غيره واسمه ربيعة ابن رباح من
بني مازن يقال رجل عمي القلب اي جاهل قال لانها الاصل المقيس
عليه اقول هذا التعليل غير واقع موقعه بل موقعه قوله سابقا
الاقرب ان يقال الى قوله لغاية فانه المقتضي لبيان فائدة العدول
عن قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة حيث اخر المساواة
في العنوان وقدمها في البيان والتقديم في هذا المقام تابع
للتقديم في قوله ملتفظ مسالة فكان عليه ان يذكر التعليل هناك قال حتى

تحقيق

تحقيق المكر السيء الا باهله اقول اعترض بان المكر لا يكون الا سيئا فيكون
لفظ السيء زايدا على اصل المعنى لفايدة نحو التقطيع مثلا فيكون من
قبيل الاطناب لا المساواة واجيب بان المكر قد لا يكون سيئا فانه يسند
الى الله تعالى حيث ورد في التنزيل مكر الله والسيء لا يسند اليه فتدبر
قال او النوعية عطفا لتعظيم اقول لا يقال الحيوة العظيم نوع ايضا
فكيف يصح عطف النوعية على التعظيم لان حيثية النوعية غير حيثية
التعظيم كما يفهم من تقرير الشرح فتامل قال فالمعنى لكم في هذا الجنس
من الحكم الخ اقول جعل اللام في القصاص لتعريف الجنس والحكم
المتعلق بالجنس القصاص جنس من الحكم فالمعنى ولكم في هذا الجنس
من الحكم في هذا الجنس الذي هو شرعية القصاص حيوة عظيمة
قال ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة اقول
بل لو كان فانما هو كثرة لا لنفسه قال قلت حسنه ليس من جهة
التكرار الخ اقول فيه بحث لان رد العجز على الصدر تكرار مخصوص فما
تحدان في الخارج الا رجحان الخالي عن التكرار على ما فيه هذا التكرار

حينئذ رجحانه على رد العجز على الصدر فلا يكون من المحسنات وما قيل
من قولهم لا احسن في رد العجز على الصدر الخ اعتراف لحسن رد العجز
على الصدر مطلقا مع ان هذه الاحسنية موجودة ههنا ايضا فان
القتل الاول غير الثاني في المعنى فالصواب في الجواب ان يقال
المعدود من المحسنات هو الذي يكون كلماته القافية اكثر من
المكررتين كما يشهد به التتبع وههنا لا يبقى سواهما الا كلمة واحدة
ففي ههنا مناقشة وهي ان الضمير في حسنه راجع الى رد العجز على
الصدر فيكون المعنى حسن رد العجز على الصدر ودفعها ان المراد
بالضمير معناه الاصطلاحي وبالظاهر معناه اللغوي فكانه قال
حسن الصفة البديعية من جهة رد الاخر على الاول قال وبسلامته
عن توالي الاسباب خفيفة اقول وهي ان تجمع حرفان ثانيهما ساكن
نحو قم وقل هو الله قوله الا في موضع وهو لام الفعل الاولى والف
التقى قال وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر شايع في الاعراب
لا يفيد الاختصاص اقول لانه ليس تقديم ما حقه التاخير ويمكن

دفعه

دفعه بان ماذكر انما يلزم اذا لم يكن المبتداء مخصصا بشيء آخر غير التقديم وقد تخصص منها بالصفة حكما اذ المعنى حيوان عظيم او نوع من الحيوان قال ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الخ اقول اعلم ان الصفة لما احتاجت الى موصوفها في القيام كان القياس ان لا يجوز حذفه لكنهم جوزوه او ظهر امره او اشتهر من حيث علم من اطلاق الصفة فاذا كانت مفردة يحذف موصوفها تارة جوازا واخرى وجوبا كما تقرر في موضعه واما اذا كانت جملة او ظرفا او جارا مع المجرور فيكثر حذفه بالشرط المذكور لكن لا كالاول في الكثرة لان القايم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله في تمامه وما في حكمها مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وانما كثر بالشرط المذكور لعدم الدلالة عليه حيث ذكر قبله ما اشتمل عليه فكان في حكم المذكور فان تقديره ومنهم دون تلك من دون ذلك ونحوه وتقديره في الكرم صدق هذا احد او شخص او نحوه وفي غيره اي حذف الموصوف في غير ما وجد فيه الشرط المذكور نادر لا تفاء ما يرتبط به بالمحلّ

ذا فضل ما في الدار دون هذا الاسيما اذ الزم منه اى من يتقيد به كما
اذا قيل اما ابن ضرب وله فلفظه حالا اي اذا علموان اضافة في الطرف
الى الجملة في غاية الندرة علم ان لفظ حبلا ههنا ليس بجملة بل مفرد
لانه علم فلما ورد عليه ابن حينيئذ يجب ان ينون دفعه بقوله
وحذف التنوين لانه محكى عن الجملة كزيد في قوله ثبت احوالي
بني زيد فانه يحكى بالضم عن زيد في قولهم المال يزيد لا يزيد المال
فلا يتغير حاله في المواقع الثلثة ثبت من المتثنية يتعدي الى ثلثة مفاعل
مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واحوالى مفعوله الثانى
وبني زيد بدل من احوالى او عطف بيان له ولهم قد يداى صباح
في موضع المفرد مفعوله الثالث تقديره ما دين وظلما مفعول له
والعامل معنى قولهم قد يداي يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق
بظلما ويجوز ان يتعلق بالهم فديداى لهم صباح علينا على تقدير
تضمين الصباح معنى الجوز والمعنى اعلمت اما ان هذه الجماعة
الذين هم احبائي لهم صباح لاجل ظلم وقع علينا كما في خرياب

لاقتضاء

الانشاء اقول اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها
ويجوز في غيرها القرينة قال ولا يقصد مطلوبا او مكروها الا
هو يجوز الخ اقول هذا بيان لقوله ويذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن اي لا يتصور السامع مطلوبا ان كان جزاء
الشرط من الطالب كما في قوله حتى اذا جاءها وفتحت ابوابها او
مكروها ان كان من المكاره كما في قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا
الاية الا وهو اي السامع يجوز ان يكون الامر اي الشرط اعظم منه
اي من ذلك المتصور بخلاف ما اذا ذكر جواب الشرط فانه
مع تعيين وربما يسهل امره عند السامع فلا يكون عظيما فضلا
عن ان يكون اعظم من كل ما يتصور الا ترى ان المولى اذا قال
لعبده متوعدا اياه والله لان قمت اليك ولم يذكر جواب الشرط
بل سكتت تزاحمت اي اجتمعت عليه اي على العبد من الظنون
بيان لما في ما تزاحم قدم عليه والظنون في الوعيد متعلقة بالمعترضة
اي الطارية العارضة لعبد المولى اياه حتى فقس من سراهم حامل

من ضرب العذاب لانه في المعنى مفعول وعلى ضربت بتعليق بقول النفخ
والفرحان المباهي على غليلي وجالت من الحولان قال والمستثنى منه نحو
جاءني زيد ليس الا اخ اقول تقديره ليس الا زيدا وتقدير تين دطرفي
وجهه لانها سهد بين دراعي الاسد وجبهة الاسد وتقدير يا رب
يا ربي ويا غلامي حذف الياء اكتفي بالكسرة وكجواب القسم نحو والفجر
وليال عشر ذي الحجة والجواب ليعذبن يدل عليه قوله الم تر الى قوله
فصب عليهم ربك سوط عذاب جواب لما نحو فلما اسلما اي اطاعا
لحكم الله تعالى وتله للجبين اي صرعه على شقه فوقع احد جبينه على
الارض وانعقعا على مباشرة الامر تقديره كان ماكان مما ينطلق به
الحال ولا يحيط به المقال قال نحو لا يستوي منكم من انفق اقول
هذا مثال لحذف المعطوف مع حرف العطف قال واما الجملة
اقول اراد بالجملة ههنا الكلام المستقل الذي لا يكون جزء من
كلام اخر بقرينة انه لم يعد كلا من الشرط والجزاء جملة لعدم [illegible]
مثل [illegible] من اختيار ذات الشيء كثير لكم مع [illegible] اذنكم ان خيرها يكون لكم

نحو

ليحق الحق اى ثبته ويعليه ويبطل الباطل اى يزهقه الساحلهوانما
قدر المعلل المحذوف موخرا بينه يدل على قصد معنى الاختصاص اى ما
اختارها لكم وما قصر كم عليها الا لهذا الغرض هو سيد الاغراض
قال اتى الزمان بنوه البيت اقول يعني ان اهناء الزمان من الامم
السابقة كانوا في حدثان الدهر وعنوان الزمان فسرهم وانا هم
ما يفرحون به وتخوا ابنا الزمان اوان كونه هرما فلم نجد عنده ما نيسر
بل وجدنا وما يشعرنا قال وظاهر كلام الكشاف الخ اقول
قال صاحب الكشاف الثاني فانفجرت متعلقة بمحذوف اى فضربت
فانفجرت اى فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا فى قوله فتاب
عليكم دي على هذا فا فصيحة لا تقع الا فى كلام بليغ وظاهر قوله
معطى على هذا يوهم الاشعار الى تقدير الشرط وهو مع قوله
كما ذكرنا فانه اشارة الى كونها متعلقة بسبب محذوف شرطا كان
او غيره قال الشارح وظاهر كلام الكشاف وان سميت
فصيحة اما لافصاحها عن محذوف واما وصفا لها بوصف صاحبها.

وقال صاحب المفتاح وانظر الى الفا التى تسمى فاء فصيحة في
قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم
فتاب عليكم كيف افادت فامتثلتم فتاب عليكم وفي قوله فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت معنى هو فضرب فانفجرت ولما اختار
في الاثنين العطف لقلة التقدير ولان الفاء الجزائية لا تدخل
على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف توهم من
ذلك ان تقدير الشرط ينافي عند كون الفاء فصيحة والصواب
خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح وهو
بتقدير الشرط وفاقا ولهذا قال ههنا ايضا وظاهر كلام المفتاح
قال قالوا خراسان البيت اقول اي ان صح ما قلتم ان خراسان
اقصى مقصد ما والية ينتهي مايراد بنا فقد جئناها فاين لنا الخلاص
والقفول اي الرجوع الى الوطن والبيت للعباس بن الاحنف
وبعده متى يكون الذي ارجو واطلبه اما الذي كنت اخشاه فقد
كانا بين الزمان اصابتنا فلو نظرت لحملتنا الهائم المكسور رجلانا

طريق

طريق نضو البارق المتعالى قوله فاعل طريق الابل والبارق بغداد
متعلق به بيغداد بالدال المعجمة وبالنون ايضا كان الاصمعي يسميها
مدينة السلام ونهى عن ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث
ان بغ صنم وواو بالفارسية عطية فكانها عطية الصنم والدهر
نصف الليل نصب على الظرفية وباقي الموضعين للتعجب قال
فان العقل يدل على ان الاحكام الخ قوله هذا انما يصح على مذهب المعتزلة
والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها
بالاعيان دقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما كما تقرر في
الاصول قال فيه تسامح لان ان يدل معنى الدلالة قوله لا يقال المضاف
محذوف والتقدير نحو دلالة الاولية لانه لا يدفع التسامح بل تقرره كذا
قال اى حلهما ليس المراد الخ قوله هذا اشارة الى دفع ما يرد على
المصراع اى في قوله او فذا به نافي التعين وحاصل الرفع ان التشكيك
في التعين انما هو للاطراب والعراب ولما فيه من الدلالة فاعرف بالتامل قال
لقوله قد شغفها حبا قوله في الصحاح الشغاف غلاف القلب هو حبة

دونه كالحجاب فقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قال والعادة
دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلائم لا يهن لما لمس ذ ...ي وكانت
مهوره العشق ... الهدى اذا ادت ان يظهر لهن ان يوهن
اما ما لم يقع موقعه لانه يخالف العادة فكانها قالت فذلكن الذي
لننني في حبه لوما مخالفة للعادة فتدبر فانه في غاية اللطف قال
فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له اقول اي يقدر لفظ ما جعلت التسمية
بمعنى اللفظ الدال على ما جعلت التسمية مبدا له فان التسمية انما
جعلت مبدا للفعل الحقيقي والمضمر انما هو الفعل الاصطلاحي الدال
عليه ففي الكلام حذف مضاف قال كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اقول
وهذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد
ورد النهي عنه قال فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب
اقول او كون المخاطب مقارنا للاعراس وملتبسا به دال على ذلك
لم يذكره اكتفا بقوله سابقا او المخاطب بالفعل قال وذلك لان
الادراك والحرمان الخ اقول يريد بيان ضم الكمال الى اللذة حيث قال

ادلك

اي ليكمل لذة العلم به ولم يقل او ليحصل اذه والعلم به اقول
وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة
قال اعترض عليه بان المخاطب فيه هو الرب تعالى فلا يتصور
فيه الغرضان الاخيران جوابه ان المخاطبات انما نزل على اسلوب كلام العرب
فلا بد ان يكون في نفسه يفيد ما لو خوطب به بليغ لاتحاده مع
قطع النظر عن خصوص المخاطب قال وقضينا اليه ذلك الامر اقول
على في قضينا لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه اي الى
لوط مقضيا اليه ان اي ان دابر هؤلاء المجرمين مقطوع مصبحين
اي حال وقوعهم في الصبح والمراد انقطاع بعضهم بهلاكهم والمراد بالاستئناف
ان قوله ان دابر هؤلاء تفسير وايضاح للابهام المستفاد ذلك الامر قال
مشعر بان الاختصار قد يطلق الى اخره اقول حيث اطلق الاختصار
ههنا على المساواة قال لان للمصابرة باب من التصيل اقول لانها الصبر
في مقابلة العدو قال كلا سوف تعلمون ثم كلا الخ اقول قال الامام
كلا متصل بما قبله على وجه التردد التكذيب اي ليس الامر كما يتوهم

هولاء الموبنون من ان الساعة الحقيقة لكثرة العلامات والاحوال التي

وهذا التكرير قد يكون مجردا عن البديع قوله فان قوله تعالى ان

ربك ثانيا تكرير لقوله بلا رابطة وكذا قول الشاعر في خطبة كتابه

لا انثني بلا رابط قوله مع تنبيها كاس من فم مثل خاتم البيت قوله

في حرام السقط الحال هو المختار يعني بر هنا الملك المتكبر شبهه

فما في العظم والاستدارة بالكاس لان الكاس يكون منفرج الفم

غير صفة فتذكرك ذلك بان شبهه فاهامرة ثانية بالخاتم لكن لا خاتم

انما يكون شيار لا يشابه الشعر فيلا في بان جعل الخاتم من الدراهم

الكاس في الغالب يكون مبتدلا بحيث يكرع فيها من اهل المجلس

كل احد حتى كانه نقلها فتدارك ذلك بصفة الفم بانه لم يقبله ملك

عظيم الشان فكيف فهم وجوده بعض شراح القصائد يراد بالحا

الشافية فانها يضربون النفير قال فهوان بني في كلام لا يوهم خلاف

المقصود بفضلة قوله قال في المختصر نحو مفعول وحال ونحو ذلك مما

ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم انه بالفضلة ما تم اصل

المعنى

المعنى بدونه فقد كونه كلام المص في الايضاح وانه لا يخفى لذاكره

بالفهم اراد به الزوزني حيث قال اى بما هو فاضل عن الاصل المعنى

والافعال اليه لانه لفظ هيد نكته سبت المعنى بدونها ولعل الفرق بينها

اختصاص الانتقال فخم الكلام وسلم اختصاص التتميم ووجه التكذيب

بان الامثلة التي اوردها فيه يقول على ماذكره الشارح واما قوله ولعل

الفرق بينهما الى آخره فظاهر البطلان لانه يقتضي ان يكون الافعال

مفعما من التتميم لاقسام القال لتقبل المرة في قوله وسبحان الذي اسرى

بعبده الى آخره اقول هذا الكلام ماخوذ من الكشاف لكن اعترض

عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية

في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض من اجزاء

ليلة واحدة فقال الفاضل المحشي فالصواب ان تنكيره لدفع توهم

كون الاسراء في ليال او لافادة تعظيمه وقد اجاب صاحب الكشف

عن الاعتراض بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل

فالثاني يقتضي الاستيعاب الاول على البعض وبين ذلك الاثير صبر

محلاً ولذا لا دخول للالف واللام عليه والليل وان كان موضوعا
لمجموع الزمان المعلوم كالاذان ... لكنه قد يقع على البعض والكل فيحمل
على المتعارف والامر فيه يكون في الغالب الاتي بعضه وعجائب
بما ذكر واللام للعهد قوله يجوز ان يراد بذكر ليل ممكن او واسطة
الليل والدخول في معظمه يقال جاء فلان البارحة لسلاد الليل
اي في معظم ظلامه ويمكن ذلك الوقت من ليلة منها والبعضية
بهذا الوجه فلا اشكال قال لا اهل اما ها والحوادث جمة اقول
بما مر بان امرء القيس ابن ملك متعرضين اماها راجع الى ام امرء القيس
والباء في بان زائدة في الفاعل كما في كفى بالله شهيدا يقرأ اقام بالمصر
وتوك قرب ما السادة كذا في الصحاح والحوادث جمة يفيد تاكيد ما قبله
قال ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اقول
لابد اولا من معرفة الفرق بين المعترضة والحالية مطلقا ثانيا بينهما
في مقام الالتباس اما الاول فقد ذكر وان الاعتراضية يمتنع قيام
مفرد مقامها بخلاف الحالية وايضا يجوز اقتران الاعتراضية بالفاء

والتي

والسين وسوف ولن وكونها طلبية بخلاف الحالية واما الثاني
فما اشار اليه صاحب الكشاف ان الحالية صلة العامل ووصف
لها في المعنى بخلاف الاعتراضية فان مضمونها ليس متعلقا بما قبلها في الجملة
لكن ليس هذه العربية قال ومنها المطابقة والاستعطاف اقول
اي من نكت الاعتراض صيغة المطابقة ويسمى الطباق والتضاد وهي
الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة وايضا
للاستعطاف اي طلبه والعطف وهو الميل والشفقة حقوق
القلب وحقيقتها اضطرابه واللهب ما التهب من النار وضمير
لحصيه وفيه للقلب قال وما مات منا سيد في فراشه البيت
اقول اي لم تمسنا بؤس الا في الحرب تحت ظلال السيوف والرماح
ولا طل اي لا ابطل دم قتيل منا في اي موضع كان وعلى هذا اتفق
وهذا غاية بالتفاخر والشجعان ولنها الحرب قال وتقدير كلامه
على ما ذكرنا ظاهر اقول حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى بالنظم لما زاد عليه لا محل لها

من الاعراب جملة او كان او اكثر ورد . عليه الاشكال قال لان
ايمانهم لا ينكره من بينهم اقول وايضا فنهم وحل بهم المستفاد ان .
من قوله تعالى وجحدوا بها واستيقنتها الثاني علم البيان قال
فليس التقدير علم بالقواعد المعلومة انها اقول لان ما تحمل على واحد من
المعنيين الاولين صحيح بلا حاجة الى تقدير وهذا محتاج الى التقدير
بلا ضرورة تدعو اليه فلا يكون صحيحا قال واراد بالمعنى الواحد على
ما ذكره القوم اقول انما نسبه الى القوم لانه يفيد بلا دليل ولان
ظاهره يقتضي جزئية علم المعاني من البيان حقيقة لكونه بمنزلة
الجزء منه وان امكن توجيهه مما ذكرنا تحقيق في تعريف علم المعاني
قال ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه
بمعرفة الخ اقول وذلك لانه محتاج الى ان يراد بالمعرفة سببها مجازا
وهو الملكة او الاصول والقواعد والمجاز مهجور في التعريف بخلاف
ما ذكره ههنا وانما قال اولى دون الصواب لان المجاز اذا اشتهر التحق
بالحقيقة وههنا كذلك قال كدلالة الراح على الرجع اقول هو بضم المهملة وسكون

الفن الثاني علم البيان

الخاء المعجمة المشددة واذا فتحت الهمزة دلت على التحرف من الصيغه
ولا انزاح اح بالحاء المهملة من لعدم البعد وله فلا انزاح على صحيح قال
وهذا اشمل من قولهم العلم حصول صورة الشي في العقل اقول يعني
ان تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ كتعريف العلم بحصول
صورة الشي في العقل فان الفعل صفة والحصول صفة الصورة
فلا يكون هو هو الا ان المعرف هو المجموع اعني حصول الصورة
في العقل لا مجرد الحصول والعالم كما يتصف بالعلم يتصف بحصول
الصورة في عقله وكذا الدلالة ليست عبارة عن مجرد الفهم بل عن
مجموع فهم المعنى من اللفظ على اي معنى يحمل من المعنيين قال
وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض اقول اي ينتقض تعريف
بعض الدلالات بنقض بعضها لا بتعريفها وذلك ظاهر قال
حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن الخ اقول قال الفاضل
المحشي هذا حق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ الخ فباطل لان
الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق عليه كان مجازا

اي يفهم عنه الجزء في ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل
منه الى المعنى الموضوع له فيفهم الجزء في ضمنه ثم بواسطة القرينة
يدرك انه ليس بمراد وان المراد هو الجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه
مراد لا في ضمنه وفهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه بون
بعيد والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق
لها بالفهم بل بالارادة وما ذكره من ضرورة الدلالة على الجزء و
اللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احديهما
ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية
ان اللفظ اذا دل على معنى المطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في
تلك الحال باحدى الباقيين وكلتا المقدمتين ممنوعتان اما
الاولى فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى
لا تعيينه بازائه مطلقا كما صرح به في المفتاح ولا شك ان تعيين
اللفظ بازاء المعنى ليس بنفسه بل بقرينة شخصية او نوعية فلا
يكون المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وضعا شخصيا ولا نوعيا

واما

واما الثانية فلانه لا استحالة في اجتماع الاقوى والاضعف من
جهتين مختلفتين فيه بحث لان بناء ما ذكر على المقدمة الاولى
مسلم لكن لا ايراد عليها غير وارد لان حاصله ان الوضع فيه وانما
بناه على ثبوت الوضع النوعي المختص المجاز اعني تعيين اللفظ بازاء
المعنى بالقرينة ولم يتعرض له المحقق وما يقل من المفتاح فانما هو
بالنظر الى الحقيقة والمجاز لا لمطابقة نعم لو قال مثل هذا الوضع
غير كاف في كون الدلالة بحسبه مطابقة كما انه غير كاف في كون
اللفظ حقيقة لكان وجه واما بناؤه على المقدمة الثانية فغير
مسلم فان الشارح لم يدع ان الدلالة على الجزء واللازم وهذا
المقام مطابقة لا تضمن ولا التزام مطلقا بل ادعى انها مطابقة
من جهة قصد الجزء واللازم من حيثيه فان ترتيب الحكم على
الوصف المستفاد من قوله وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم
صارت غير هذه الحيثية فظهر ان الفاضل المحشي اوكاني قال
هكذا وما ذكره مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع

ما ولد المعنى المجازي وصفا نوعيا والثانية ان الوصيف النوعي
الذي في المجاز كاف في كون الدلالة بحسب مطابقة والمقدمة
الاولى مسلمة الثانية ممنوعا كان موجبا اعلم ان باب من البلاغة
يشترطون في الدلالة الارادة لا بمعنى ان كل ما دل عليه اللفظ يجب
ان يكون اللفظ مستعملا فيه بالاستعمال اذ لا يخفى بطلانه على
احد فضلا عن الفضلاء بطلانه على احد فضلا عن الفضلاء
بل بمعنى ان كل ما دل عليه اللفظ يجب ان تقارنه الارادة مناسبا
لحاله فان المدلول المطابقي يجب ان يكون مرادا به ومستعملا
ذلك فيه والتضمني يجب ان يكون مرادا في ضمن المطابقي المجموع
الالتزامي يجب ان يكون مرادا بصيغة المطابقي الملزوم حتى انهم
صرحوا في الخواص والمزايا التي من مستبعات التراكيب بحيث لا
يوصف اللفظ بالنظر اليها بالحقيقة والمجاز انها اذا لم يكن مقصوده
للمتكلم لم يعتبر كما يقرر في اوايل المفتاح وسيصرح الفاضل المحشي
لكن قريب ان المعتبر في كلام المتون هو فهم المراد لا تفهيم مطلقا
اي

قال اى ولو كان اللزوم الذهنى مما ثبتة الى آخره اقول اشارة الى ان
اللام فى الاعتقاد للتعليل متعلقة باللزوم الذهنى وان فى تعرف
للسببية وقوله لانه المفهوم تعليل لتقييد العرف بالعموم قال بل لم يكن
دلالة الالتزام مما يتانى فيه الوضوح اقول قال الفاضل المحشى فيه بحث
لان لازم الشى وان كان لازما لكن دلالة لفظه على لازمه اظهر من
دلالته على لازم لازمه لان الذهن ينتقل منه اللفظ الى ملاحظة
الملزوم ولا اولى الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا
فبسبب هذه الملاحظات المترتبة ولو بالذات يتفاوت الظهور
وجوابه ان كلام الشارح يبتنى على تفسير اللزوم بامتناع الانفكاك
فان فهم لازم اللازم قبل فهم اللازم بلا تاخر عنه فلا تفاوت بينهما
فى الوضوح وان تاخر عنه فقد انفك عن فهم فهم الملزوم وقد فرض
اللزوم امتناع الانفكاك ولا شك ان القول بالتفاوت فى الوضوح
بناء على الترتيب الذاتى مع كونه مخالفا لمذهب المتكلمين خارج
عن الانصاف كما لا يخفى على من يجتنب عن الاعتساف قال

وانما قال والا لم يكن كل واحد منهما ولا دون ان يقول الى آخره اقول
يعني انما اختار رفع الايجاب الكلي دون السلب الكلي الدال عليه
قوله لم يكن واحد منهما دالا لان المفهوم من العبارة الاولى يعني
السلب الجزئي ويلزم رفع الايجاب الكلي آخره مدلول عليه بقوله لم
يكن كل واحد دالا فان انتفاء العلم بالوضع يستلزم انتفاء العلم
بالالة الوصفية والملزوم اعم من السلب الكلي والسلب الجزئي
لجواز وجوده في ضمن كل منهما فكذا اللازم اعم منهما وهو ظاهر وفيه
من نوع دقة امر بالتامل فتامل قال مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل اقول العبارة الاولى كناية عن المضياف فانه
ينتقل من كثرة الاكلة ومنها الى كثرة احراق الضفاد ومنها الى
المقصود وهو الوصف بالسخاء وكذا العبارة الثانية فانه ينتقل
من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنها الى كثرة الواردين ومنها الى
كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وكذا الثالثة فانه ينتقل من هزال
الفصيل الى ظلمة ربه اللبن ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى

المقصود

المقصود فامكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض بحسب الواسطة فان ما كثر فيه الواسطة
خفي فيه الدلالة قال كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس الخ
اقول قوله معنى النوع بالبال وما عطف عليه حال من ضمير يخطر
قوله ولم يراع النسبة بينهما اي بين الجنس والنوع باعتبار ان الجنس
جزئه قوله امكن ان نفهم خبر ان الجنس وضمير مصحبه الجنس ومراد
الشارح يفهم من وصفين احدهما قوله ان الجنس ما لم يخطر
بالبال ومعنى النوع بالبال اذ يفهم منه حصول المطابقة متضمن لان
الجنس الخ قوله فنحو زان يخطر النوع بالبال

لاشباقى بالدلالة الوصفيه الى المطابقة وسيفى قوله ولو مراتبه
مختلفة فى الوضوح والخفاء مع ان دلالة مطابقه بحث
لان الدلالة المطابقية انما هى على معانيها الاول الوضعية
والاختلاف مراتبه فى الوضوح والخفاء انما هو بالنظر الى المعانى
الثوانى كما حققناه فى اوايل الكتاب وح يحتمل ماذكره لاماذكره

اليه الشارح

الشارح والعجب ان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل متصلا
بهذا الكلام يفيد فساد ما ذكره وصحة ما ذكرنا فلا تغفل قال
وظاهر هذا التقسيم شامل نحو قولنا الخ اقول قال الفاضل
المحشي فيه بحث لان قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت
المجي لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر في المجي فالمتكلم
ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم ولم يدل به المخاطب على المشاركة
ام لا لم يخرج معنى فلم يندرج في التقسيم المذكور بناء على ما ذكره
من معنى الدلالة فانه لا يتصور الا فيما قصد المتكلم وان قصد به فيتعين
الاندراج فيه لانه بمعنى شارك زيد عمرا في المجي او تشاركا فيه فيكون
تشبيها لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت الفعل
لو قد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة
احدهما للآخر في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان
قصد وجب الاندراج كما لو قيل تشارك احدهما الآخر في القتل و
كذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت وعمرو فان ثبوت القتل

لكل واحد منهما الصريح والتعلق ضمني والاشتراك لازم وما قبل
من ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسيرها باللازم نظير
ذلك من الفرق بين مفهومي تفاعل زيد وعمرو وتشاركا في فعل احدهما
الاخر في زمان واحد ان تحصول الا الكلام من الشارح على ما تقرر
واشتهر بين اهل العربية ان العطف

وقد سبق في ايراد الفصل والوصل والتصريح بذلك

وان

قال الشارح وظاهر هذا التفسير

اذا اعترض على التحرير بعد هذا بالسطر في تحقيق معنى بالتقييد
الالم فقال ولا يخفى عليك ان ايراد امثال هذه التحقيقات في امثال
هذه المقامات مما لا يجدي للمتعلم بعامل راحة الا حرة في تفاصيل
هذه المعاني ودقايق للعبارات والاولى بحال هذا العلوم ان
يقتصر فيها على الامور العرفية ما يقرب منها ثم ان مراد الشارح
بهذا الكلام القدح في المعنى الاصطلاحي للتثنية في اصطلاح

عند

عند الملصق دلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لكن وعلى وجه الاستعارة
الحقيقية او الاستعارة بالكناية والتجريد وقال وعلى هذا ينبغي ان
يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد
عمرا وجاءني زيد وعمرو وهذا دليل واضح على ما ذكرنا فقد ظهر مما
قررنا انه لا وجه لما قال الفاضل المحشي بعد ما نقلنا عنه قد
عرفت مما قررناه انه لا حاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو قاتل
زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو فتدبر قال وفي حكم الخبر اقول
كالمفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا اسد ورايته بحرا
ونحو ذلك قال ويجعل الكلام خلوا الا ان يراد به المفعول عنه والمقول
اليه لدلالة الحال وفحوى الكلام قوله ينبغي لولا القرينة الانعقد على ارادة
المعنى الحقيقي فان قيل لا يجوز ان يراد المنقول اليه لولا القرينة قلنا
بعلم القرينة لوجب عدم الاول وهذا المقدم احتمال اللفظ
بحسبها لما تقرر ان في كل حقيقة احتمال مجاز غاية احتمال

مرجوح غيرها ش عن الذ تنبيه ولا ينافي افادة الحقيقة والقطع
بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول قال اي غير مطابقة الشيء
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على الشاذ كره اقول
لما هذا الى مغلى هذا يجب ان لا يخف شيء من الارادة ولا وجه
لان اشتهار كون الشي استند ذلك الشي لا ان الا انه لا يلزم من الخلاف لاشتهار
فان في الاولى ثبوتا ساكنا بخلاف الثاني قال وهو ادراكاتها
المجردات المقتضية اقول المجردات بالسبب مفعول ادراكاتها
لعقلية بالرفع صفة الادراكات قال والصحة البالي والنجوم اقول
في بعض النسخ والرواية الصحيحة وجاء والضمير في قوله رب ليل قطعته
بصدد او فراق ما كان فيه وداع موحش كالتعليل تقتدي به
العين وتالي جلبتها لاساع كان النجوم البيت اهله والاعراض والبا
فيه للملابسة اي كم من دليل قطعته ملتبسا باعراض الحبيبة عني
او فراق ما كان فيه اي في ذلك الفراق او التعليل وداع

الملال و تفرق البال موحش اي مورث وحشة بالجر صفة
ليلى كالتعقل اي كالرجل الثقيل وكحال انه يعذي به العين
اي يكون وعانح ويرفيه الحي دنر ديته باي تمتع ولا يقبل الاسماع
حديثة الصادر عنه قال واكثر وجود الشاسة اقول الهشاشة
سهوله تفرق وصفه حلاشيه واللزوجه عكسه قال من غير روية
اقول اي من غير تامل وفكر في صدر ذلك الافعال كمن تكلم بكلام
من غير فكر في حرف حرف منه او يكتب شيئا من غير فكر في حرف
حرف منه قال الا ان للاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة اقول
فان بذل المال قد يكون مركوزا في بعض الطبايع ضو غريزة وقد لا يكون
مركوزا منه لكنه بسبب كثرة صدوره عنه يصير ملكة فيكون خلقا
وكذلك سائر الافعال قال كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتبار
اقول هذا مرتبطه بقوله كما يطلق على ما يقابل الاضافي قوله اولى كلها
اي كلا للطلاقين اختار صاحب المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلا
لكل من الاعتباريين والنسبي الاضافي قال وبهذا الشعر لفظ المفتاح

اقول اي يجعل السبعة من امور مختلفة ماهو بمنزلة الواحد يشعر لفظ المفتاح

حيث قال وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد

اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا الى آخره

وفيه اي فيما ذهب اليه صاحب المفتاح نظر استغرقه اشارة الى

ما ذكر في شرح قول المص والمركب الحسي من قوله وبهذا يظهر

ان ما ذكر في المفتاح قال وفي نظر وحاصل النظر ان الحقيقة

انشاء الله تعالى اقول تقرير السوال ان كلام

التقرير قياس مركب من الشكل الاول والثاني فان قوله ان كل

وجه تشبيه الى قوله ان وقع الاشتراك فيه شكل اول وقوله كل وجه

تشبيه فهو كلي بحسبه وهو صغرى قوله لا شيء من الحسي بكلي كبرى الشكل

الثاني قوله لان كل حسي الى قوله ضرورة بيان للكبرى وقوله فلا شيء

وجه التشبيه بحسي نتيجته قال واعلم ان هذا الاصل جوابا عما ذكره

صاحب المفتاح اقول يعني ان ادعى صاحب المفتاح ان وجه

التشبيه لا يكون حسيا في التحقيق ورد بما يلي مع انه [illegible]

في التحقيق

في التحقيق ولم يبينا المص بل اول كرده حستا ومتى كون افراد حينئذ
وهو عدول عن التحقيق الى التسامح والتاويل فلا ينافي ما ذكره
اقول يصير ثمانية وعشرين وذلك لانه واحد او عقلي ومركب
حسي او عقلي ومتعدد حسي او عقلي او مختلف وكل واحد من
هذه السبعة باعتبار الطرفين اربعة فيضرب الاربعة في السبع
صارت ثمانية عشرين قال لكن وجوب كون طرفي الحسي حسين
مسقط الى آخره اقول سقط في الواحد الحسي عقليان المشبه عقلي
والمشبه به حسي والعكس ومن المركب الحسي كذلك ومن المتعدد
الحسي كذلك ومن المختلف كذلك فيصير الساقط اثني عشر قال
وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع اقول بل المسموع هو الخفي وهو
ظاهر قال فان ابيت الا ان تعمل اقول اي ان انفت عن جميع
الاعمال الا عن العمل عن الظاهر قال قلت يجب ان يعلم ان ليس
المراد الخ اقول هذا الى تمام ما سيجي جواب عن قوله ما معنى الافراد
والتركيب ههنا وتقرير الجواب ان معنى الافراد ههنا يعلم من تقابله

وهو الركيب خاص معناه ليس ان يكون حقيقة مركبة من الجز مختلفة
الا لزم ان يكون الطرفان في [illegible] كالاسد مركبين ليس كذلك بل معناه
ان يقصد الي عدة اشياء مختلفة او الي عدة اوصاف الشي واحد
كالثريا وعنقود الملاحية فينتزع هيهنا هيئة وتجعلها مشبها
او مشبها به او وجه تشبيه فيكون معنى الافراد ان لا يقصد الي
عدة اشياء لا الي عدة اوصاف لشي واحد فضلا من انتزاع الهيئة
وبه ظهر ان ليس المراد بالافراد هيهنا ان لا يقصد بالجزء دلالة على جزء
المعنى بالتركيب مقابله ونظهر ايضا ان تركيب وجه الشبه لا يقتضي
تركيب الطرفين لجواز ان يقصد الي عدة اوصاف لشيء واحد الي
واحد الي عدة اوصاف لشيء واحد اخر فينتزع منهما هيئتين
ويجعل احدهما مشبه والاخرى مشابها في الحقيقة بكون المشبه
والمشبه به في الظاهر مفردين كما في الثريا والعنقود فيكون هذا
التقرير على ذكر منك حتى لا تقع غلطا في المباحث الاتية لا سيما في
تعريف التمثيل وقوله وح لا يخفى عليك انه جواب عن قوله ولم يختص

هذا القشير

هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب وتحقيق ان التقسيم علم تنبيه بعض
الاقسام على تقدير افراد وجه المشبه فان تركب الطرفين انما يكون
اذا كان وجه التشبيه مركبا فان تركبهما مستلزم التركيب بلا عكس واما افراده
فيستلزم لافرادهما بلا عكس فلو اعتبر افراده لزم خروج طرفا مركبا
او مختلفان قال الفاضل المحشي هذا كلام محقق لا ريب فيه ونحو
منها ان معاني المصادر كالحتم والاحياء وغيرها معان مفردة وكذلك
ماهو معاني الحروف بنوع استلزام كالاستعلاء والابتداء والانتهاء
معاني مفردة بل ان معاني الافعال والاسماء المتصلة بها والحروف
وحدها مفردات فلا يتصور في الاستعارة التبعية لها ان يكون
بمثله مركبة الطرفين وعساك نطلع فيما تستقبله على ماهو تتمة لهذا الكلام
وما اراده الرد على الشارح حيث جوز اجتماع التمثيلية والتبعية
مردود لان يحصل كلام الشارح على ماسياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى
منع اشتراط التركيب في طرفي التمثيل وتجويز انتزاع الوجه من متعدد
مع افراد الطرفين فلا وجه لجعل مركبة الطرفين بيانا للتمثيلية وتجويز

والفعل

انتزاع الوجه من متعدد كما في اتحاد الطرفين فلا وجه لجعل مركبة الطرفين

بيانا للتمثيلية وتفنيع قوله فلا يتصور الى آخره على ايضاح كون المصادر

والافعال والاسماء المتصلة بها والحروف مفردات قال وبهذا

يظهر اقول اي ببيان ان الحقيقة الملتفتة من اجزاء مختلفة واحدة لا تعدد

الواحد يظهر ان ما في المفتاح محل نظر لانه يدل على ان تلك الحقيقة

غير واحد بل بمنزلة منزلته قال كما ترى اقول الكاف معنا ليس للتشبيه

بل مثل الكاف في قولك كما ترى في جواب كيف زيد والمراد على الحال

التي نراه عليها قال كعنقود ملاحية اقول لعل اختيار عنقودها لزيادة

ظهور الصفات المذكورة فيها قال وقد جاء تشديد اللام

كما في هذا البيت اقول قال ابن قتيبة في ادب الكاتب عنب ملاحي

بتخفيف اللام باخوذ من الملحة وهي البياض وقد جاء في الشعر ملاحي

بتشديد اللام ولا اعلم اهو لغة ام ضرورة وقال شارح الديوان

وليس بفصيح قال فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر

اقول وذلك لانها تستفاد مما يدل على الهيئة فقط كما قال الشارح فيه

على هذا

على هذا التقابق بكلمة واحدة دي قوله تعالى فاذا غير عنه بصيغة المضارع
افادت استحضار الصورة القرينية واذا جيء بالماضي يفوت هذا المعنى فيحصل
الاخلال بتلك اللطائف قال من موجي بفتح الحماء اقول وكسر الواو
وتشديد الياء قال في حال احتدام الجواب اقول يقال احتدم النار
بمعنى التهبت واحتدم وهو خلاف غنطا ويوم محتدم شديد الحر
قال وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر اقول لما قال الشيخ ان اسافنا
في حكم الصلة للمصدر وكان لفظ المثار محتملا لان يكون مصدرا ميميا
توهم بعض الشراح منهم الموفق ان الشيخ حمله على المصدر وليس
كذلك لظهور فساد تشبيه المصدر بالليل بل هو اسم مكان من الاثارة
قال وقد غير المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال الخ اقول
وذلك لان عبارة الشيخ تفيد بيان حال التشبيه ان فاعل يجري
ضمير عائد الى التشبيه وعبارة المص تفيد بيان حال وجه الشبه فان فاعل
يجري ضمير عائد الى ما هو عبارة عن وجه التشبيه وايضا الهيئات
في عبارة الشيخ عبارة عن وجه الشبه لا تكلف كما هو مقتضى نحو

فى مثل هذا المقام حيث خطر التشبيه بين زيد ولاسد فى الجراة
بخلاف عبارة المص فانها لكان عبارة عن وجه التشبيه لم يجز حمل الهيئات
عليه ايض لفساد المعنى كما لا يخفى مع انه بين الموصولين فى سياقى بالهيئة
حيث قال اولا كما فى قوله والشمس كالمراة فى كف الاشل الخ وقال ثانيا
كما فى قوله فى صفة كيف يفنى خلوس البدوى المصطلى من الهيئة الحاصلة
الخ ولعل هذا هو مراد الشارح من تخصيصه بتغير كلام الشيخ الى المص
حفت بسرو كالقيان حفت البيت بالقول اى احطت الرياض
سرهد القيان جمع قينة وهى الامة مغنية كانت اولا لحفت حال
ان جعل اللام لتعريف الجنس او صفة ان يجعل العهد الذهنى كما فى ولقد
امر على اللئيم يسبنى حصر الحرير اى بالحرير الحصر فحذف الجار واوصل الفعل
واضعف الموصوف الى الصفة ولقد احسن فى ايثاره على الميت لان
للحافة باستر المراة من راسها الى قدمها قيناسبها احضار السرو بحيلاتب
ساير اللباس ومرام الشخص تحتج التعاق حصت وحصر طولها وكانها
اى اذا اشبهت السرو هالجواهرى كانت فى امالتها الريح مفتح كباس

جانب

جانب للمجانب بنقى اى طلب المجانبة مع من يحبها يم ينفعها

المخجل بفتح الجيم الخيرة الذاهن من الاستحياء قال كانه عاشق قد صفحه

البيت اقول ضمير كانه راجع الى المصلوب وصفحه كل شيء جانبه والمراد

به منها العنق مرحل اي مجرب مرحل والنعاس ما يتقدم النوم

من الفتور اللاحق بالقم الثقلة واسترخاء الاعضاء والتمطي التمدد

قال كريهان الامتناع بابلغ نافع اقول اى لكونه يحرمه ما من اشفاعه

ما يلغ نافع اى شيء ما يلغ فى الشفع من كل نافع مع تحمل البيت اى

مقارنا وذلك الحرمان تحمل التعب فى استصحابه اى استصحابه وذلك

الا يلغ متعلق بالتعب او التحمل قال وهكا ابرقت السماء اذا سارت

ذا برق اقول قالله جعل الهمزة الصيرورة كما فى لعين البعير وانما لم يرد

الشارح كالوجهين السابقين لانه فى علم الصحة ليس خللها ولم

يقبله كالوجه الثاني لان معنى اللام بهذا المصير الى الحذف والايصال

اظهر على ذلك البعيد كما لا يخفى قال غالدا فى قوله باتصال ليست

التى يدخل الى آخره اقول يعنى ان الباء فى باتصال ليست صلة

للتشبيه لانها ليست بمستعمل الا آلة كما في كتبت بالقلم بالسكين لكن
الباء في بابها متعلق باتصال قال فان قيل هذا يقتضي ان يكون
بعض التشبيهات الخ اقول منشاء السؤال قوله اعلم انه قد ينتزع من متعدد
فيقع الخطاب لوجوب انتزاعه من اكثر تقريره ان ما ذكرته يقتضي
كون بعض قسم من التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها
واحدا بحيث لو اقتصر على احد جزئيه لم يصح التشبيه وليس كذلك بل هو
تشبيهان تشبيه زيد بالماء في الصفاء كما في بعض الاحوال وتشبيه به في
الكدر كما في بعضها ووجه اقتضائه له ان الاقتصار على احد الجزئين
يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف زيد المخبر عنه بانه
يجمع بين صفتي الكدورة والصفاء وان احدهما لا ينفك عنه فلو اقتصر
على البعض لم يحصل ذلك الغرض منه وتقرير الجواب ان الاشكال
انما نشاء من عدم التفرقة بين التشبيه المركب الذي يعتبر ارتباط
اجزاء طرفيه بعضها ببعض ولا يعبر عن جزء من اجزاء طرفيه بانقلاله
من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف وبين التشبيه المعرف الذي

هو

هو عكسه كما سياتي تحقيقها فالفرق بين البيت والمثال ان البيت
من قبيل المركب اذ الغرض فيه ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا باتيها
موئس وظاهر كون الشي ابتداء الآخر زايدا على الجمع بينهما واما المثال فمن
قبيل المفرق اذ لا يقصد فيه الي انتزاح احد الجزئين بالاخر زايدا على
الجمع بينهما نعم لو قيل مكة لو يصدقو كان من قبيل المركب كالبيت قال
ولا يخفى قوله فان لم يصدقوا ليس من التشبيه المصطلح الي آخره اقول ان قيل لا حاجة
لان يكون هذا اعتراضا على المص لان الاستعارة بالكناية تشبيه مصطلح
حتى لان يعرفه بتشبيه مضمر في النفس كما سياتي ان شاء الله تعالى
فوجب حمله على الاعتراض على الشيخ فقط قلنا قد اخذ المص في تعريف التشبيه
المصطلح ان لا يكون على الاوجه الاستعارة بالكناية كما فهيكون اعتراضا
عليه ايضا قال هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام بعرض الزوزني بانه لم
يفهم المقام حيث قال واراد ان قال ان كلا من الضدين تشبيه للاخر
في مضادته له فالاسود تشبيه البياض والبياض السواد في ان كلا منهما
ضد للاخر فالمضادة معنى حاصل لكل منها كالجزاة الاسد والرجل

الشجاع والتضاد لا يختص بكل منهما بل لهما معا كما يشبه الرجل بالاسد

لتناسبهما في الجراءة كذا يشبه نحو السواد بنحو البياض وبالعكس لتناسبهما

في التضاد وتنزيل التضاد بينهما منزلة التناسب بين نحو الرجل والاسد

وهذا معنى قول السكاكي يتنوع تشبيه التضاد وتلحق بتشبيه التناسب

ومعنى الحاقه بتشبيه التناسب انه كما يجعل تناسب بين شيئين وجه

شبه بينهما كذا يجعل تضاد بين شيئين وجه شبه بينهما قال اتاني من

ابي انس وعيد البيت قال قال الامام المرزوقي الضحاك اسم ابي انس يعني

سل فاتت كجسم من به انسلال وهو داء معروف قال لفظه لا اعرابه للملاحة

الواحد قال وهو كثير في كلام المولدين اقول اي استعمال عن الظن ثبوت

الحزن بلا وقصد الى التشبيه كثير في كلام غير البلغاء وقد استعمله البلغاء

ايضا كما في قوله لما رجعه ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على

ابن طريف قال بخلاف نحو كاد ومما تخيل وتشابه اقوى فان الاصل

في كل منهما ان يأكل المشبه والمشبه به كذا فالمنع فيهما ولا اصل فيه التقديم

على معموله فليس لا اصل فيه ان يليها المشبه به قال وهو اي معنى كلامه

فاوقع

فاوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين الى آخره قال حاصله ان الاشكال
انما يرد اذا جعل الظرف اعني بين نحو متعلقا باوقع وليس كذلك بل هو
مستقر حال عن التشبيه يعني كون الحواريين انصار الله بين قول عيسى فيكون
المشبه كون المؤمنين انصار الله قطعا والمشبه به يحتمل ان يكون كون
الحواريين انصاره وان يكون قول عيسى لكن المراد هو الاول قال
وبالناس كالكالديار واهلها بها البيت اقول قوله واهلها بها اي
فيها جملة حالية وقوله يوم حلوها ظرف لقوله بها وقوله غدو بلاقع
عطف على قوله بها وبلاقع جمع بلقع بمعنى الخراب وغدو متعلق
به قال وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال الى قوله بعد سهى سهوا بينا
اقول يريد الرد على الزوزني حيث قال اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه
به من معان غير عن كل منها بلفظ فلا بد ان يدخل الكاف على واحد
من تلك الالفاظ وح لم يدخل على المشبه حيث دخل على خبر من المعاني
التي تركب منها المشبه به والجزء غير الكل فالماء الداخل عليه الكاف
خبر من المشبه به بل هو مضاف مقدر اي كمثل ماء وح ظهر

كونه سهوا امكن قد عرفت من السؤال الاول ان حذف المشبه به
لاينافي ان يلي الكاف تقديرا كما قوله تعالى وكصيب ومن هوا بره وما ذكر
في تحقيقه انه لا حاجة الى تقدير كمثل مراد لان المعتبر هو الكيفية الحاصلة
من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها ماخذ على هذا
التقدير قال لان المعنى لحد تفوق الامام مع اكل واحد منهم فلا يستقيم
الى اخره اقول يشير الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه قال
كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل اقول الطائل الفائدة
وعلى متعلق بلا يحصل وباعتبار دلالة العبارة على اشهر او الشخص
على القائم ومكنه منها جعلت كناية عن عدم حصول القائم الذي انتفى
قال لتقدم الحساب وفرط الف النفس بها اقول وذلك لان النفس
في مبدا الفطرة خالية عن العلوم والادراكات لكن لها الالات
بها تدرك الجزئيات كالحواس الخمس فاذا احسنت بها تنبهت للمشاركات
والمباينات وبذلك يحصل لها علوم كلية هي التعليقات فظهر
ان ادراك الحس مقدم على ادراك العقل وهذا قبيل من هذا حسا

فقد

فقد فقد علما اى علما متعلقا بذلك الحسن فان فاقد البصر لا يعلم
الهو و الظلمة و نحو ذلك و كذا حال ساير الحواس قال ويوم كظل
الرمح قصر طوله البيت اقول كونه كظل الرمح كناية عن الطول والمراد
بدم الدق المحمر دمها حال عن علم الدق تبقد بي وصادير او الزاهر جمع
زاهر وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية چارپاره وا
مسطكا كها مرية بعضها ببعض والمعنى ويوم طويل كابهام القطاة
قصير قال ظللنا عند باب ابي نعيم البيت اقول ظللنا بمعنى دخلنا
في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق قال لم يزل ذلك عن ذكره
اقول هو بكسر الدال ما يكون باللسان وبعضها ما يكون بالقلب و
كلاهما جايز ههنا قال اذا هم القى بين عينيه عزمه البيت اقول اى اذا
قصد شيئا جعله نصب عينيه ويكب بالنشد لمعنى يكب بالتخفيف اى
عدل واعتزل عن ذكر العواقب اى عما يترتب على ما فعله خيرا كان
او شرا جانبا نصب على الظرفية لنكب قال وقد يعود الغرض من
التشبيه الى المشبه به اقول هذا مربوط بقوله في المتن والغرض منه في الاغلب

معود الى المشبه قال فمن شمل ما في الكاس عيني تسكب اقول ذهب بعض الفضلاء
الي ان المثل ههنا ليس النظير بمعنى بل كما في قولك مثلك لا يبخل فهو كقولهم
مثل الامير حمل على الادهم والاسود ولابلق ومانه الرجل بمعنى النظير الناقص
او الكلام آخر لان المثل ينبئ عن التشبيه فما تنبئ عن التشابه اقول
الاصل فاسد لانه تقتضي كون ما يسكب العين ما في الكاس فيخالف السياق قادم
والسياق دليلان على المغايرة كذا المبني عليه اذ لا منافاة لاد لو تقصد به
التشبيه كما يظهر بتامل ولو سلم فلا منا تضمنه ايضا اذ صرح الشارح
اى التساوي بينهما انما هو وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما
مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب
غير القصد الي الزيادة والنقصان فظهر ان المثل ههنا بمعنى النظير
المشاركة في احض الاوصاف قال غير القصد الي الزيادة والنقصان اقول
كما في بيان القلب ولما ورد على الجواب الذي ذكره انه لما جاز التشبيه
ايضا ثم كان ترك التشبيه الي التشابه احسن دفعه بقوله لكن لا الخ
الخ قال فان المشبه وهو الشمس غير مقصد اقول كيف يحث لان المشبه

هو الشمس

اعني الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا اللهم الا ان يقال
الحركة لما كانت لازم وجودها بحيث لا تري منفكة عنها لم تعتبر قيدا
ذيليا قال ان العرب تانها اشياء فرادى الخ اقول هذا الى قوله
نبطا نثرها اشارة الى تشبيه متعدد سماه صاحب الكشاف
تشبيها معرفا كما ذكرناه سابقا قوله وتشبيه كيفية الى قوله باخرى مثلها
اشارة الى تشبيه مركب كسمر وقد مر الفرق بينهما قوله مؤتلفة بالفاف
اى لامعة قوله فى اديم السما اي وجهه قال كانما المريخ والمشترى
البيت اقول ما فى كانما كافة والمريخ مبتدا خبره منصرف المشترى
قدامه جملة اسمية بتقدير حاصل قدامه وقعت حالا والعامل فيها
معنى كان وفي شارح الاعراب اى تحل عالي الرفعة حال من المشترى
فى قدامه الراجع الى المشترى والمراد رفعته فى المنظر بان يكونا مثلا
فى النصف الشرقى من الفلك ويكون المريخ اقرب الى المشترى قيل
استرحت صفة لمنفخ وعن القرآن بسكين الميم فى شمعه ويشمع من
الكلام المولدين قد تحصل منهما الفتح قال وهو قولها النحل ما المذهب الحزر

المراد بالفحل القوي بالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك وهو
اشارة الى ما قال صاحب الكشاف في الصحيح الذي عليه علماء البيان
لا يتخطونه ان التمثيلين جميعا من جملة التمثيلات المركبة دون
المفرقة لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول الفحل
والمذهب الجزل قال وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين
الى آخره اقول لا يخفى على الخبير المنصف انه كان الاحسن ان يجعل تشبيه
المتعدد قسما كالاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بالمتعدد
ثم يجعل هذان القسمين منه كذا الحال فيما يتعدد طرفه الاول او الثاني ولكن
امكن توجيهه بان تشبيه المتعدد تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة على ما قال
صاحب المفتاح ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان قلوب الطير رطبا
الذي ذكرها العناب والحشف البالي فلما ذكره فيما سبق اكتفي
به ههنا قال النشر مسك والوجوه دنانير البيت اقول يعني ان روائح
تلك النساء كالمسك في اللطف والبهاء ووجوههن كالدنانير في
الاشراق والاستدارة والصفا بعضهن كالبعض في اللين واللون فانه

مجرا

نجر احجو لس حتى لو طلب عقلن لا تمكن لغاية السُّكر ولذا يشبه به
الاصابع المخضوبة للنساء ومن قصدته ولذا رغمه والرسوم كما قش
فى ظهور الاديم فلم المرقش الشرهين فيقال انه سمى مرقشا بهذا البيت
واسمه عوف بن سعد قوله بات نديما لى حتى الصباح البيت قوله
اغتيد فاعل والوشاح ما ينسج من اديم عريضا مرصع بالجواهر تنقلدها
المرأة بين عاتقها وارادبا لمكان الوشاح الخاصرة وقيل الصلاة
والمحدول المدمج المطوي غير المسترخى ولعل تذكير فاعل نديما
باعتبار الشخص كما قال الذبياني فى بنبت نعما على النجوان فامسه
سقيا ورعيا الله لك العاتب الذاهي قال نعمى اسم امرأة صرف لكونه
ثلاثيا ساكن الوسط وعتب عليه غضب دهرى تعاتب والمعنى لذلك
الشخص والانسان العاتب قوله يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد البيت
قال يقال عن اصبا به اذا تبسم بحيث يظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب
الحديد المستخرج من الصدف والبرد كما قال الشارح حيث قوله
الغمام ويقال بالفارسية تكرك والطلع ما يظهر من اكمام لاما يطلع من النخل

وهو نوع يبيض للتمر واجمع بعضه الى بعض كانه يفطوم وقوله شبه به

انه اسنان فاذا بقي في العلك زمانا صار طعاما ثم صبرا ثم رطبا ثم يحب

فيصير تمرا والحثث افات التي تهلكه لا انه بالامين اثباته لعلمه نعجي

روح الجنان قال التعليل ينبغي بعد يبيعي الروح طيب العيش من الراحه

كالاستراحة المناسب بفتح اليا من قوله فانه يكون اطيب من نوم الضحى

والامان الامن واللسناق جمع الشيم وعهدا الصابر بانه الزبان جمع فان

مصقوها اي حالصها الخمر والقيان جمع قين وهي الهنزة مغنيه كان

لو لكم امر ورجعا الحانها قال اما تمثيل وهو ما في التشبيه الذي وجهه

وصف منتزع من متعدد قوله ذلك المتعدد الذي انتزع منه وجه الشبه

اعم من ان يكون نفس الطرفين كما في تثبت نشاء وما في قوله تعالي مثل

الذين حملوا التورية الاية وفي قوله كما افرهت البيت والتشبيه الذي

المصطلح اذا وصا فاو نسود العمالكما في تشبيه الثريا والتشبيه النفس

الي ما مر في بيان تركب التشبيه الشمس على ما مر في بيان تركب التشبيه

الحسي مع افراد طرفيه هذا هو الذي مراده الشارح ودل عليه عبارته

وليرد

والمراد كونه مركبا من متعدد وهو اجزاؤه كيف اراد به مما لا يحصل بعضه
عن مميز فضلا عن مميز فان المركب لا يكون الا مركبا من متعدد وهو
اجزاؤه فذلك المركب يغني عن ذكرنا بعده عناء ظاهر فظهر ان مراد
الفاضل المحشي ان المتبادر من انتزاع وجه الشبه من متعدد
انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو
اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد في مثاله التشبيه المفرد بالمفرد قرره
بلا مرية واما قوله او نقول ان المصنف وعلى السكاكي في عدة التمثيل
على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم
التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي قسم من اقسام
المجاز المفرد فلا يصح ان تفسير كلامه هنا بخلاف ما بيناه من
منزلا بنافي ما سيصرح به لان كلامه هنا في التمثيل بمعنى التشبيه
التمثيلي بمعنى الاستعارة التمثيلية ويلزم من القول باستلزام
الاستعارة التمثيلية التركيب القول باستلزام التشبيه التمثيلي
اياه كيف وقد اورد في الايضاح من امثلة التشبيه التمثيلي باطرافها

مفرداً ان قوله لهم كمثل الذي استوقد ناراً كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله
تعالى قوله مما يريد ما ذكرنا ان المصرف فيها بعد المجاز المركب هذا اللفظ
المستعمل فيما يشبه بمعناه الاصلي تشبيه تمثيلي وقال الشارح فيما يحكي
تشبيه التمثيل ما يكون جهة منتزعاً من متعدد واحترز بهذا القيد عن
الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستلزم التركيب
حيث جعله احترازاً عن الاستعارة في المفرد حتى قال احدي الهيئتين
المنتزعين من متعدد بالاخرى فاعجب من الاول قال احترز بهذا
القيد عن الاستعارة في المفرد يلزم من الاعتراف بان التمثيل يستدعي
التركيب في الطرفين يحصل الاحتراز عن المفرد بمجرد وجوب الانتزاع
من متعدد ولو كان اوصافاً في الطرفين المفردين كما مر مولانا فتأمل
واستقم ولا تكن من الغافلين واعلم ان مدعى الفاضل المحشي ان
كل تشبيه تمثيلي وكل استعارة تمثيلية يجب ان يكون من الطرفين
ومراده ههنا لتوليد ما سيذكر لبيان الافراط في الاطناب وسنفصل
ههنا كي يلي ما هو الصواب بعون الملك الوهاب قال يعني

الوصف

الوديقه الذي يكون عنه ايما الى ايماء الى وجه التشبيه قال يشعر بذلك
ذكر الطرفين المبني عن الحيثية فكانه قال وصف اهل الطس في القيصه
من حيثية هو كذلك كما لحال في قوله تعالى يعني الوصف المشعر
توجه التشبيه انما يقال الشجاعة نوع من الفضل فينبغي ان يكون
الفاضل مشعرا بها لانا نقول المراد بالاشعار بها الدلالة عليها
وظاهر ان العام لا دلالة على الخاص اصلا قال قال الشيخ في اسرار
البلاغة الى قوله لابد لك ان تحفظ هذا الكلام لاسيما قوله وان ينظر
في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة وقوله والثاني ان ينظر من
المشبه في امور لتعرفها لحلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه
الثريا الى قوله مثل ذلك فان له انفا كثيرا في المباحث الاتية لاسيما
فيما طول فيه المحشي الكلام ومع ذلك فانه المرام قال ولا منسوج عليها
العناكب قال العناكب جمع عنكبوت والمراد بيوتها لانها المنسوجة
والعناكب ناسجات وهذا الكلام كناية عن المتروكية والمهجورية الكلية
ويحتمل بعدم الظهور في بادي الراي الى اخرها قال هذا مرتبط بقوله

لعدم الظهور اي الخفاء وحبر في بادي الراي والمقصود منه دفع

ما يرد على ظاهر ذلك القول ان الخفاء يورث التعقيد فيخل

بالفصاحة المعتبرة في البلاغة وحاصل الدفع ان مطلق الخفاء غير

مردود بل ربما يورث لطفا وقبولا بل المردود وهو الخفاء الذي

سببه سوء ترتيب الالفاظ المسمى تعقيدا لفظيا واختلال الانتقال

من المعنى المذكور الى المعنى المقصود والمسمى تعقيدا معنويا وقد سبق

تحقيقه في بحث التعقيد قوله وهل اخلى اي هل ترى الذهن المفكر

اذا صادف اي وجد طريقا مستقيما يصل الى المطلوب ويظهر

بالمقصود على صيغة المقام من الاظفار او لتظفير يقال اظفره الله بعدوه

وظفره به تظفيرا قال ان السحاب لتستحي اذا انظرت اليت

الندا بفتح النون والقصر الجود رجل ندا اي جواد والقياس الندى

يقال حسب الشي بغير على غيره اذا فلت على مثاله والمراد فيها

الماء الذي ينزل قطرات ووجه كونه مثل البيت السابق اذ ان

الاول ان تشبيه الندى بالسحاب ايضا قريب مبتذل لكن قصد الاستحياء

على اوجه

على الوجه المذكور اخرجه عن الغرابة الى الغرابة الثاني ان قوله تعالى
ايضا محمل على التشبيه فيظهر ان كونه مثله انما هو باعتبار التوجيه
قال عرفانه مثل النجوم ثواقبا اقول الغربات جمع غريبة يقال كوكب
ثاقب اي مضيء اذا اشتعل ضياءه وتلالؤه كانه يثقب الظلمة فينفذ فيها
وقال وهي بمر من السحاب اقول اي الجبال بمروم الغيم مراكم السحاب
قال فذهب الاصيل صفرته اقول اي صفرة الاصيل وقوله وشعاع
الشمس فيه اي في الاصيل عطف على صفرته بطريق التفسير لا جملة
حالية كما يظهر بالتامل قال ليالينا سحار وفيه اجرا البيت اقول
ضمير لياليه وفيه للربيع والهواجر جمع هاجرة وهي وقت الزوال
يعني ابتلت وحصل لها انتظاره وبياض الشمس بنفسها ليه
يعني ليالي الربيع كالاسحار في اللطافة والاعتدال وفي الربيع
هواجر حصلت كما حصلت الاصال حال قرب الشمس من
الغروب قال هكذا يحسبان نيفذ الذهب واللجين المذكور
ان الا اقول التقدم منزلة الجياد عن الغروب وما ذكره الشارح

مع لطيفا جيد في نفسه متضمن لنفسه بل بيعه وبي طوهم التيطر
اعني الجمع بين الذهب الفضة ومانخل من غيرها من التوجيه
مع يرد دونه في نفسه مزيف فاسد فان قوله من جران الجين انما هو
اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به
وجه الماء كلام الخلخالي وقوله ان الاصل هو الشجر الذي له اصل
وعرق الى آخره كلام الزوزني والاول اخطا في الجين والثاني في الذهب
الاصيل اما فساد الاول فلانه اراد به التشبيه وجه الماء بمطلق
الورق الساقط الشجر وهو ظاهر واما فساد الثاني فلانه لا وجه
الاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ اذ لا اختصاص للموتى المصفر
برد الخريف بالشجر الذي له اصل وعرق قال واعلى مراتب التشبيه
اقول هذا مبتدا خبره محذوف وجهه وينبغي ان يحتمل الاعلى ههنا
على معنى العالي كما في قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه
على
موافق على ظاهره لم يستقيم في قوله الاعلى خلف احدهما اذا لا
بعد بقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الخ قال تفريع على قوله

وبهذا

وهذا هو المقصود في هذا المقام مشيرا بهذا الى الاختلاف باعتبار
ذكر جميع الاركان او بعضه وفيه رد على الزوزني حيث توهم انه متعلق
بقوة المبالغة ولم يدر انه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الاركان لكن
يرد على الشارح انه لا حاجة الى اخذ الاختلاف من سوق الكلام بتقدير
في النظم بل هو متعلق بمراتب على انه ظرف مستقر صفة لها او حال
عنها بمعنى المراتب الحاصلة او حاصلة بذلك الاعتبار والمراتب باعتبار
عتبارها نها تدل على الاختلاف حتى يفيد ذكر بعدها ادى التكرار
اللهم الا ان يقال مراده اظهار تحصيل المعنى لا لتقدير في النظم
قال حذف وجهه واداته فقط او مع حذف المشبه اقول مبنى هذا
الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا واعترض عليه بان حذف
المشبه جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من تشبيه الاسد
فانه تشبيه قطعا اذ معناه تشبيه الاسد زيد فلا نحصر المراتب في
الثماني المذكورة اجيب انه ليس تشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما
في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات

البلغاء ولم يرد مثله فيهما قال على ان للتراخي في بعد الرتبة اقول
لمكان المعنى الحقيقي لثم غير مستقيم ههنا وهو ظاهر فكلامه انما
يجري بان الترتيب في الوجود او التقديم والتاخير في الذكر حملها
الشارح على التراخي في بعد المرتبة لاستقامة قال والخلاف
لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اقول
فان من فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به المشبه مع كون
اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا او تقديرا ومن فسر التشبيه بالدلالة
على مشاركة شي لغيره مع كونهما مذكورين تحقيقا او تقديرا جعله
تشبيها لا استعارة ومن فسرها باعطاء اسم المشبه به المشبه سواء
ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا ولم يذكر وفسره بالدلالة المذكورة مع
كون اداته مذكورة جعله استعارة للتشبيه قال فان لم يكن كذلك نحو
رايت رجلا اسدا او ليغني مناسبه فلا يسمى استعارة بالاتفاق
فيه بحث لان مفهوم قوله فان لم يكن كذلك اعم من ان يذكر اسم المشبه
به والمشبه لكن لم يقع الاول اخراجا عن الثاني من ان يذكر اسم المشبه

قوتها

فقط كما في الاستعارة بالكناية اذ اسم المشبه فقط كما في الاستعارة
التصريحية فكيف يستقيم قوله فلا يسمى استعارة بالاتفاق اللهم الا ان
يقال معناه على ما دل عليه السياق والسياق ان لم يكن اسم المشبه
به خبرا من اسم المشبه به خبرا عن او في حكم بعد ان يكون الاسمان
مذكورين فانهما اذا ذكرا ولم يقع الاول خبرا عن الثاني لم يصح
التسمية بالاستعارة كما يظهر بادنى تامل في الامثلة قوله واما التشبيه
مكنون في الضمير فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون استعارة بالكناية
عند المص على ما سياتي لانها عنده تشبيه مضمر في النفس قلنا
لا بد عنده مع ذلك ان يدل عليه بذكر لازم من لوازمه وادلال
قوله خلافا للسكاكي معلق بقوله ولا يسمى ايض قوله وهذا الخلاف ايض
لفظي فان من قيد الدلالة المذكورة بكونها الاعلى وجه الاستعارة
والتجريد لا يسمي مثل ذلك تشبيها ومن اطلقها وضربه بالدلالة على
المشاركة سواء كانت ضمنا او صريحا تشبيها قال فان ابيت الا ان
تطلق اقول اي ان امتنعت عن جميع الامور الا عن طلاقك اسم

الاستعارة على هذا القسم ويحصل ان اريدت اطلاقه على قوله

فلا يحسن اطلاقه عليه اي اطلاق اسم الاستعارة عليه كما يحسن

دخول اداة التشبيه عليه لان الاستعارة يقتضي تناسي التشبيه

والاداة ولو تقديرا يقتضي تذكره فيتنافيان وانما نفى الحسن والجواز

بناء على انتفاء الاداة صورة قوله وذلك بان يكون اسم المشبه به

معرفة اذ حينئذ يتبادر منه معناه الحقيقي فلا يحسن الاستعارة بل التشبيه

قال شمس مالف والفراق غروبها البيت اقول شمس خبر مبتدا محذوف

ومالف مضارع حذف حرفه يعني تطلع والصد ولا اعراض ولقد

اعجب الشاعر في موضعين الاول اطلاق الغروب على الفراق و

الكسوف على الصد ولان الغروب عبارة عن غيبوبة الشمس

فيناسب الفراق والكسوف موضع الخسوف المناسب للصد

لان النور في الخسوف زائل مسلوب فلا يلايم اطلاقه على الخسوف

قال فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة

اقول لعدم بلد موصوف بانه سكون الارض وعدم شمس موصوف

يكون

بكون المغراق غربها انما نفى الحسن دون الجواز لان المشبه
به لا يجوز ان يكون موجودا كما فى الجانات لاعوالى ونجز من المسك
موجه اللاايب واعلام ياقوت فنزن على رماح من زبرجد الى غير
ذلك مما سبق بيانه قيل فعلى هذا الوجه لنفى الحسن لشبهة فى الامثلة
المذكورة على ما سبق قلنا حسنه بالنظر الى انعدام اداة التشبيه فان
التشبيه بالامور المعدومة خلاف الظاهر وان تضمن اعتبارا لطيفا
فان وجه الاداة ملاحظة قولك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف
الظاهر وتضمن لغايات ليست فى الحقيقة فان وجد القرينة الصارفة
يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا فترك ولا يفيد تضمنه الغاية قوله لا
بتفسير صورة بان يعرف المنكر ويبقى صفة المشبه به قوله ما يحل
تقدير اداة التشبيه اي يجعله محالا فان قيل هذه الاستحالة تقتضى
استحالة اطلاق اسم التشبيه وقوله فيغرب من اطلاق اسم الا
ستعارة يقتضى جوازه فكيف التوفيق قلنا الاقتصار لاول لم نجعله
استحالة تقدير اداة و امكان اطلاق اسم التشبيه كما فى قوله فان

يلحق الامام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال ولو سلم فقوله
بالجبل تقدير اداة التشبيه بالنظر الى اعتبار البليغ وقولهم يعرب من
اطلاق اسم الاستعارة بالنظر الى الاصطلاحي قال سدم لاسد
الهزبر خضلبه البيت اقول الهزبر الاسد والغليظة الضخم والشديد
الطلب كذا في القاموس والمراد ههنا احد الاخيرين وكون رجل
خضاف من كناية عن استعلائه وغلبته عليه وصلبه اياه والفريض
والفريضة اللحم بين الجنب والكتف لا تزال تحرك من الدابة وهو
كناية عن خوف المعرف منه وبلاد اخفاء الارض شرقا ومغربا البيت
قال القضاء متعلق ههنا ولا حق مفعوله اشترقا ومغربا فرس المعقود
كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى
ولهم زيد فهم بكرة وعشيا اى دائما وموضع رحله مقامه ومنزله و
اظلامه وعلم وصول احسانه اليه قوله الى التشبيه البيان فلا يكون
فيه مشابهة استعارة قوله لزم ان يكون تلاحيل البلاد المعرقي وصوفا
بما ليس فيه فيه اشكال لان البلاد اذا طلع تعني شرق الارض وغربها

علامة

٢١٣

بلاء انه فكيف يستقيم قوله هذا اللهم الا ان يقال ذلك مبني على الفرق
بين الاخبار والتشبيه فان العشر انما تورث ذلك ولا يضي بل الضي هو الشمس
او يقال جبان يضم سودا وموضع دحله منه واظلامه الي ما قبله لانه
يخرج من جنس البدر المعروف فانه فيه نوره لا يفرق بين موضع
قوله فظهر اذا اي الفجر ومن قوله من الخروج بياضه وهو طلوع
البدر الموصوف قدمت عليه او تجريدية والمعنى لاراد المبالغة في
التشبيه بالبدر الموصوف قال وكما يمتنع دخول الكاف اقول
اي تقدير دخوله لما سبق ان حقيقة الدخول غير متحققة في هذا
اي قول البحتري ونحوه اي الامثلة السابقة مما فيه اثبات الصفة العربية
قوله ان يكون الجزاي في كان والمفعول الثاني اي في حسبت امرا
ثابتا في الجملة اي بقطع النظر الي الواقع ونفس الامر الا ان كونه متعلقا
بالاسم في كان والمفعول الاول في حسبت اما مشكوك فيه كما في قولك
كان زيدا الاسد يعني في المعرفة وفيه اشارة الي ان كان حين استعمل
للتشبيه يعتبر في معناه الشك ايضا وخلاف الظاهر كما في كان زيدا الاسد

اي فى المنكر لما عرفت انه لا يحسن دخول الاداة فى المنكرة الغير الموصوفة
والحاصل انه يمتنع تقدير دخولهما ايضا على صورتكم المشبه به
فيها موصوفا بصفة عجيبة لاقتضائها ثبوت الخبر والمفعول الثانى
فى الواقع وليس كذلك لما عرفت ان الموصوف بها ممتنع عادة قوله والنكرة
فيما نحن فيه غير ثابتة اى دخول الكاف فى النكرة اذا قصد التشبيه
لو ثبتت فى كلام العرب العرباء قدى لها على ذلك كالقياس على المحول
وفيه اشكال لما سبق ان الزجاج قال كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا
نحو كان زيدا اسد ولا شك اذا كان ممتنعا نحو كانك قايم لان الخبر فى
المعنى هو المشبه نفسه وحله ان كلام الشيخ ههنا فى نكرة موصوفة
بصفة عجيبة وكلام الزجاج فى نكرة غير موصوفة فلا اشكال وايضا هذا
الفن اذا انا ثبت الخ قال هذا دليل ثان على امتناع تقدير
دخول ادوات التشبيه فى هذا الفن اي الشرع من الكلام وهو
ما كان المشبه به فيه موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ان
الاول لم يكن مثبتا ولا نحو علمت والثانى متناول له كما يظهر بالتامل

لان

لانه فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويونث الخ اقول يعني انه كساير المشتقات
التي تذكر في مقام التذكير ويونث في مقام التانيث سواء احدثت
على موصوفها تماما ولا وهو في الاصل صفة كلية فلا بد من التاء قال
ولا يخفى ما فيه من التكليف اقول اي لا يخفى ما في الوجه الثاني من
التكلف فان تقريب نقل الفعل الى الاسمية صفة لمونث غير
مجراه على موصوفها خلاف الظاهر اذ الظاهر في تانيث الصفة
المشتقة اي بجري على موصوف مونث وهذا التكلف يستغني عنه
اذا جعل التاء للفعل فعل و يجعل التكلف ليس بصحيح لان التاء فيه لو كان
لذلك لوجب حذف التاء اذا كان موصوفه مذكرا مذكورا كما اذا
قيل اسناد حقيقة وانت جبير بان منشاء الغفلة عن قول السكاكي
قبل النقل الى الاسمية قال الشارح في شرح المفتاح انما اختار
هذا التكلف جريا على قضية الاصل في التاء بخلاف ما ذهب اليه الجوهري
من ان التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كالاكلة والوجه في
الايضاح فيه نظرا اشارة الى ما ذكرنا من التكلف لا ما قيل ان كونها

غير جراه على الموصوف منافى القول يكون موصوفها الكلمة لانها ظاهر
الفساد هذا كلامه و وجه ظهور فساده ان المراد بقوله موصوفها
الكلمة او موصوفها المعتد هو الكلمة لا موصوفها الملفوظ الصفة التي
لا تجري على الموصوف يكون لها موصوف مقدر البتة قال ولا يخفى
له عند التامل قول لان معنى استعماله الكلمة فى شيء اطلاقها وارادة
ذلك الشيء وفساده منها ظاهر لاقتضائه كون الاصطلاح معنى اللفظ
وانه يرد على الزوزني حيث قال وبالمستعملة تتعلق فى من قوله
فى الاصطلاح ولو قال على اصطلاح لئلا يرد عليه ما ذكر فى النحو ان كان تتعلق
بشيء واحد جاز مقدان لفظا ومعنى لكان اولى قال لان الاستعارة
ان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراة
فى ذلك الهيكل وما ملك الصلد فاذا خرج قيد الوضع الاستعارة التي
فيها الوضع الادعائي ان يخرج المجاز المرسل الذي ليس فيه ذلك الحيا.
اعلم ان هذا الوضع غير الرفع النوع المعتبر فى المجاز مطلقا فان
الوضع النوعي نوعان كما صرح الشارح فى التلويح احدهما ما يكون ثبوت

قاعد

قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفيه كذا فهو متعين الدلالة بنفسه على معنى
مخصوص فيفهم منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل اسم الى ما قبلها و
نون يكتنفاه فهو لفردين من مدلول ما لحق باخره هذا العلامة وكل
اسم ظاهر الحق بنحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجميع من مسميات
ذلك الاسم وكل جمع عرفيه بالهام فهو لجميع ماكثت المسميات الى غير
ذلك ومثل هذا من اثبات الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها
بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب وكاتبه لافعال
والمستفعات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى لعينه
وثانيهما ما يكون ثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه
على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق
بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة هذا التعيين
حتى لو ثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت
دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها وشله مجاز التجاوز المعنى
الاصلي فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه

سواء كان ذلك التعيين بان تفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يندرج في
القاعدة الدالة على المعين وهو المراد بالوضع الماهية في تعريف
الحقيقة والمجاز والاني تعريفه يشمل الوضع الشخصي والقسم الاول
من النوعي فلفظ الاسد في مثل قولنا رايت الاسد من حيث قصد
به الشجاع مستعمل في غير ما وضع له ومن حيث قصد به العموم مستعمل
فيما وضع له فقد بطل ايتوهم الجمع بين الحقيقة والمجاز قال لو سلم اطلاق
الحقيقة على المجموع المركب الى آخره اقول اشار الى منع اطلاقها عليه
لكنه بعد الظهور كونه موضوعا بالوضع النوعي المختص الحقيقة ولعله
هو السر في عدم التصريح بالمنع قال فنقول هذا ابتداء الحقيقة الخ
اي نقول في حل الالفاظ المذكورة ان قول المص والقول بدلالة اللفظ
لذاته اقول ظاهره فاسد بحث مبتدا غير متعلق بتعريف الحقيقة و
الوضع قال فوقف عباده عليها بالوحي اقول تعليما مصلحة من غير
فعله وبالوحي متعلق به المعنى جعل عباده واقفين عليها عالمين
بها بان اوحى الى نبي من انبيائه فعلم الاوضاع وعلمها سائر الاشخاص

قال لما ذكره

قال لما كونه اقول يعني قوله لان ما بالذات لا يزول بالغير قال لانه ممنوع
اقول يعني لا نم ان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او
المتضادين لا بد بعد من دليل كيف ولفظ المفهوم والمعلوم المتصور
وامثالها يناسب النقيضين والون يناسب السواد والبياض مع
ان كلا منهما اسم واحد ولعل مراده ان الشيء الواحد لا يقتضي امرين
بينهما تناف قال كالنزوان والحيدي اقول النزوان وثب ذكر الحيوان
على الشاة والحيدى عماد مثل عن ظله للنشاطه قوله وكذا باب فعل بضم
العين فان الضم لكونه اقوى الحركات تناسب الافعال الطبيعة
التي هي اقوى الافعال قال وزعم المص ان الظاهر الخ اقول وجه الظهور
ان اسم المكان حينئذ باق على معناه الاصلي لانه الطريق والاصل
عدم النقل وانما قال وزعم المص لان التسمية بالمجاز في مقابلة التسمية
بالحقيقة يقتضي رجحان قول الجمهور فان التسمية بالحقيقة لما كانت
باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون
التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها قال واعتبار التناسب في التسمية

شى باسم شى الخ اقول هذا دفع لما يقال هذا الوجه يقتضى ان
يسمى الحقيقة ايض بالمجاز لانها ايضا طريق الى تحصيل معناها
وحاصل الدفع ان المعنى المعتبر فى الاسم مغاير للمعنى المعتبر
فى الصفة فان الاول لترجيح الاسم فلا يلزم جواز اطلاقه على الكوز
الذى تقرب الماء بها بخلاف الاحمر فان كل ما يوجد فيه الحمرة يجب
ان يطلق عليه الاحمر قال وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الاخر فلا
يمكن جمعهما فى تعريف واحد اقول اراد تعريفا واحدا يفيد معرفة حقيقة
كل منهما بخصوصها والا فقد امكن ان يدرجا فى تعريف واحد منهما
بان يقال المجاز اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له مع انه لا يفيد ما
ذكرنا لان فى كل منهما خصوصية وقعت كالفصل لم تقصد هاهنا كما
ستطلع اليه قال مرتجلا كان او منقولا او غيرهما اقول
المرتجل المنقول الذى ليس بينه وبين المنقول عنه مناسبة كالاعلام
المنقولة مثل زيد وخص باسم المنقول ما بينهما مناسبة وخص هذا
باسم المنقول لظهور وجه النقل عنه وغيرهما مثل الحقيقة الخ
لم نظير

لو نظير ارتبيها نقتل قال فاللفظ المستعمل في غيرها وضع له قد يكون
مجازا وقد يكون كناية الى قوله وقد يكون منقولا اقول لا يقال مخالف
لقوله السابق بقوله في غير ما وضع له عن الحقيقة من حيث كان
او منقولا او غيرهما لانا نقول المنقول موضوع للمعنى المنقول عنه
اولا بالقصد وللمنقول اليه ثانيا بالتغليب للمناسبة ففيه جهتا الحقيقة
والمجاز فاذا اعتبر وضعه للاول يكون حقيقة فيه واستعماله في
الثاني استعمالا في غير ما وضع له واذا اعتبر وضعه للثاني يكون
الامر بالعكس وقوله السابق مبني على اعتبار كون المعنى موضوعا
له اي معنى كان وقوله هيهنا مبني على اعتبار كونه فيه ما وضع له فلا
منافاة قال هذا من حيث اللغة الخ اقول اي كون الدابة حقيقة
بالاعتبار الاول ومجازا بالاعتبار الثاني انما هو من حيث
اللغة اما من حيث العرف العام فهي اي الدابة موضوعة
له اي للفرس ابتداء وبرعاية يعني الدبيب ليست لصحة اطلاقها
على ما دب مع خصوصية الفرس بل بمجرد المناسبة في التسمية

بين المنقول عنه واليه بخلاف الحقيقة اي الحقيقة لم يلحظ العادة في
عن اعتبار النقل فيها بخلاف المجاز اي المجاز المطلق المستعمل في
غير ما وضع له لعلاقة ولذا جعلنا مقابلين المنقول فانه حقيقة
من وجه ومجاز من وجه كما عرفت قال والمجاز مرسل ان كانت
العلاقة غير المشابهة اقول انما سمي مرسلا لان الارسال الاطلاق لا
ستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل
مطلق من هذا القيد هذا والسر في اختصاص ما علاقته المشابهة
باسم الاستعارة والاوفق بحسب معناها اللغوي شامله لكل مجازا
فاطلق الاستعارة على كل مجاز قال لكن بين شان النفي ان تفلكا
منها وتصل الى المقصود بها اقول الباء في بها الاستعارة وتعلقه تقبل
فالضمير لليل ويجوز ان يكون الباء صلة للمقصود فالضمير للغة والجار
والمجرور قايم مقام الفاعل وعلى التقدير ين المراد بالمقصود لم يتم عليه
قال بخلاف النعت الذي في المبتدا اقول فان هذا الاشارة الي
المنعم ولعل الفرق انها هي العربية فاذا تتبعت فيه قال المسلمون كلهم

وعاء

ومائة من يسعى بل منهم اي ما بهم قوله الكافوا الطائل من الكفوا هو
المثل اي وما هم متساوية في التشريف بالوضع والكبير بالصغير والعالم بالجاهل
والرجل بالمراد يسعى بأمانتهم او تمامهم اي يعطي امانهم ويسعى ادنى شخص منهم
فاذا اعطي ليس للساعين نقضه قوله في وجوب لاتفاق ملهم متعلق
بقوله مثل السلا الواحد تقدم عليه قال وانواع العلاقة المعتبرة كثير
تم تنتهي ما ذكره الي حقيقة وعشرين اقول حصر هذا العلماء فيما ذكرنا
بالاستعمال بعض الاقسام منها مبتدا فيه الاول استعمال اسم السبب
نحو اي صلوا الثاني عكسه كالاثم للخمر الثالث الكل للجزء كالاصابع للانامل
الربع عكسه كالعين للعربية الخامس الملزوم للازم كالنطق للدلالة
السادس عكسه كشد الازار للاعتزال عن النساء في قوله قوم اذا
جاءوا شدوا ازرهم دون النساء ولو باتت باطهار السابع اطلاق
المتشابهين في صفة شكلا او غيره للآخر كالاسد للشجاع والثامن
المطلق للمقيد كاليوم ليوم القيامة التاسع عكسه كالشعر للمشفر العاشر
العام للخاص المخصوص الحادي عشر عكسه نحو وحسن اولئك رفيقا

والثاني عشر حذف المضاف نحو اسيل القرية ويسمى مجازا بالنقصان

الثالث عشر حذف المضاف اليه نحو انا ابن جلا اي رجل جلا

الرابع عشر المجاز كالميزاب للماء الخامس عشر لاول اليه السادس

عشر لكون عليه السابع عشر المحل للحال كالحادي المنكر العشرون

احد البدلين للآخر نحو الدم للدية الحادي والعشرون النكرة في الاثبات

للعموم نحو علمت نفس الثاني والعشرون الضد للضد الثالث عشر

المعرف للمنكر كقوله تعالى ادخلوا الباب سجدا اي بابا من ابوابها

الرابع والعشرون خلف غير المضاف والمضاف اليه نحو يبين

الله لكم ان تضلوا اي لئلا تضلوا الخامس والعشرون الزيادة نحو ليس

كمثله شيء قال كالبين في الربية اقول الرتبة الطلقة من ربايه

القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال والتاء عليها للمبالغة في غلافة

قال ما ورد في الايضاح في امثلة تسمية المسبب باسم السبب

قولهم فلان اكل الدم ظاهر انه سهو الخ اقول لو لم قبل المضاف الى الوقت عن

الدم لا يمكن توجيه كلام بان في قولهم فلان اكل الدم تجاوز عن احدهما

اذ اكل

اذ الاكل في المفعول غذ كر الاكل و ارادة الاخذ من قبيل ذكر المسبب و ارادة
السبب لان الاكل مسبب عن الاخذ لكن ذلك القول يابى هذا
التوجيه قال قلت تعبير في حجها اللزوم و لو بوجه ما اقول يعني ان معنى
اللزوم ههنا ليس امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل ما صدق
اتصال بعض ببعض في احدهما الى الآخر في الجملة و في بعض الاحيان
هذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة و ارتباط قال بخلاف البدن فانه
لا يجوز اطلاقها على الانسان اقول فيه بحث الاتفاق المحققين
من التفسير كصاحب الكشاف و الامام البيضاوي و غيرهما على
جواز ارادة التضمن في يدا ابي لهب و في و لا تلقوا بايديكم على
تقدير زيادة الباء و الحق ان اطلاق العين على الربيئة كما جاز
لا من حيث انه انسان بل من حيث انه كذلك يجوز اطلاق اليد
على النفس لا من حيث انها انسان بل من حيث صدور معظم
الافعال منه قال وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف اقول يريد
به رد قوله اولا ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على

التخييل على التحقيق وقوله ثانيا وان كان يحتمل عندي ان يحمل على
التحقيق بان عبارته تدل على اختصاص القول بالتحقيق به وليس كذلك
لان صاحب الكشاف ايضا قايل به قال الشارح في شرح المفتاح
لا خفاء في ان كلام صاحب الكشاف في انه في التحقيق اظهر منه في التخييل
لان الحادث الذي يغشى الانسان وليس لا يكون ومما بل حقيقيا
حسيا كا نتقاع اللون ورثاثة الهيئة او عقليا كالضرر الذي يلحقه
عند الخوف والجوع فان قيل بلا قال قال فكساها لباس ثم اللباس
او طعم الجوع او مرادته للملايم الا اذا قه اجيب في الاذاقة من الاشعار
بشدة الاصابة ما ليس في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللمس من غير عكس وفي اللباس من الشمول والاحاطة وبيان
ان اثر الجوع والخوف عم جميع البدن ما ليس في الطعم المراة فكان الجمع
نوع هنا دقيقة لا يلبس التنبيه عليها وهو ان في لباس الجوع والخوف
استعارتين تصريحية هي استعارة اللباس للمغشى الانسان من بعض
الحوادث عند الجوع والخوف لتفع الاضافة فيه نكتة ويبنه على تشبيه ما ادركه

من اثر

من اثر الفرحوا الا لو يميا بلدك من طعم المراتشبع حتى يحسن تقاع
الاذان عليه وحاصله انه شبه ماملكه من اثر الصرمن حيث الشمول
والاحاطة باللباس ومن حيث الكرامة ما يطعم المرا لشبع وبنى على
الاول استعادة تصريحية وعلى الثاني مكنية قال في كفتوله والطير العق
عليها من باكراقول قال ابو الطاهر في مرتبة الشريف الطاهر الموسوي
والطرا لغرلة عليه باسرها فتح العراق وساكنات لصاف لاقرة جمع
غراب وهو طاهر معروف اعتره باكيا اما يجعل لونه لون اهل الحداد
الباكين او يجعل صوته كالبكاة لا يجعله ماخوذا من الغرب وهو الدمع وسيله
من العين لانها حينيد يكون مشتقة لاحامدة باسرها اي ماجمعها وهو
في الاصل قد لا يشد به الاسراو الفتح جمع فتحاء وهي من صفات العقاب
والسلا بسين مفتوحه جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيرها
وما بالشام جبال الشراة بشين محبعة مضمومة ولصاف اسم جبل منه
كقطام وقطاع عند الاصمعي وعند ابي عبيد جار مجرى ما لا ينصرف
قال رايت اسدا في الشجاعة اقول ان اريد بالشجاعة الصفة المحققة

بالانسان كما ذكر الشارح فيما قبله لم يكن المذكور وجه الشبه

بل دالا عليه وان اريد بها معنى الجراة فانه قد يراد بها كما نقل الشارح

عن الشيخ فيما مر كان المذكور نفس وجه الشبه قال ولا خت من بروج

البدر بعد البيت اقول الشعر لابي العلاء في وصف نساء جاليات

المنازل بروج البدر هي التي يحتاد بها في مسيره الاربع عشر التي

اولها الحمل واخرها الحوت وبعد انصب على التمييز والترح اطهار

المراة زينتها ومجلسها للرجال والمها بقر الوحش جمع مهاة شبه

محاليهن ببروج القمر لكونهن في الحسن كالبدر وانهن سفرات وكذا

ومن التشبيه بقوله بعد له اي منازل هو النسوان في بعد الاصال والها

كبروج البدر في العقيد ثم وصف النساء بانهن من جنس المها في

حسن المشي والعيون ثم قال ترحها الكتان يعني انهن مخلدات لما يريدن

الحقد ويهتك نعاقين المها لان المها مترحب بجلد في فان برحهين

اسماء فكان من قبيل قبله بخيطهم ضرب وجميع قال الطاهر ان مثل

هذا ما ترك فيه المشبه بالكلية لكن الى توجه التشبه من باب التشبيه ان المشبه

مقدر

مقدر حقيقة لان المراد يكون مقدرا اعم من ان يكون محذوفا من
كلام او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره وما نحن فيه من قبيل الثاني قوله بل
متعلق من باب التشبيه قال لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة الى ان
الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل قول يعني ان قرينة البيان واله
تقدير في النظم بمنزلة ان يقال الخيط الاسود من سواد اخر الليل حتى كا
ذكر معه هذا اللفظ فخرج الى التشبيه كالخيط الابيض الا انه قرينة على
ان المراد به سواد الليل ليكون استعارة صحيحة مقررة بشرائطها غير خارجة
الى التشبيه والاحسن ان يجعل من الفجر بيانا للخيط الابيض والاسود جميعا
كما اختاره صاحب المفتاح لا للابيض وحده لانه مع لطفه وفيه يغني
عما مدفع به ما يرد على الاول بان توسط من الخيط الاسود ليس فصلا بين
الحال وذيها باجنبي بل هو من متعلقات العامل مثل مررت بهند راكبا
فتدبر وايعلم من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف الخ قال الى بعد
من كون ما ترك المشبه ثمة مقدرا حقيقة كما عرفت وفي الاثنين ليس كذلك
مقدرا لكونه تشبيها في غاية البعد اقول ويمكن التفصي عن هذا الاشكال

قوله يعني التفصي عن الاشكال الاخير بان مجرد حذف المشبه بحيث
لا يقدر اصلاً لا يكفي في كون اللفظ استعارة بل يجب مع ذلك ان يكون
مستعملاً في غير ما وضع له لانها قسم من المجاز وعلامة اي علامة كون
اللفظ استعارة بل يجب ان استعارة ان يصح وقوع اسم المشبه موقعها
وان لا يفوت الا المبالغة في التشبيه هذا قوله تعالى ضرب الله
مثلا الاية ليس كذلك اذ لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول والمؤمن
موقع الثاني اذ لا يناسب ذلك ضرب المثل فان المقصود من ضرب
من حال شي الى حال شي اخر هو المقصود بل معناه جعل الله عبداً مملوكاً
بشركا متخالفين في عبد وقول لو قوع الاهام حبل حبل عبد لسالما لك
واحد في اجتماع شمله وانضباط المراة للموحد وكذا قوله وما يستوي
البحران الاية ليس كذلك اذ لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن و
الكافر لان السوق يمنع من ذلك بل معناه لا يستوي الاسلام والكفر
لان هما كالبحرين الموصوص فذكر المشبه في الايتين مطوي واسم المشبه
به مستعمل في معناه الحقيقي قال ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس

الى قوله

الى قوله ولا يخفى صفه على من يتامل لفظ الكشاف اقول قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى او كصيب من السماء لانه فان قلت هذا التشبيه اشياء باشياء
فاين ذكر المشبهات وهلا صرح به كما في قوله تعالى وما يستوي الاعمى
والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء وفي قوله تعالى كان
قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي قلت
كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج وضرب الله
مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل فتوهم بعض شراحه
ان قوله تعالى الخ تمثيل الاستعارة فخطيه غلطه لان المقصود ليس الا التمثيل
لما جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة لانه المحتاج الى التوضيح دون الا
ستعارة قال اختلفوا ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي اقول لم يرد
بالعقلي ههنا ما مر في احوال الاسناد من عوارض الاسناد وهذا من عوارض
المفرد لهذا قال المص يعني ان التصرف في امر عقلي لا لغوي قال وهذا يدفع
ما قال ان الاطراد الخ اقول يعني بيان ان القرينة مانعة عن ارادة

المعنى المتعارف ليقين المعنى الغير المتعارف فيندفع ما يقال ان الاصرار

على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة

السبع المخصوص لما تبين منه ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل ليس

الا بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة المانعة الا عن ارادة المعنى

المتعارف فلا منافاة قال والاستعارة تفارق الكذب الخ

اقول يرد عليه ان الاستعارة لا تكون الا في اللفظ بل في المفرد والكذب

لا يكون الا في الحكم فلا استعارة بينهما ليحتاج الى بيان الفارق بالوجهين

وجوابه ان اللفظ اوقع في الكلام الخبري لكنا كان او فضلة اذا استعمل

في غير ما وضع له بلا تاويل ولا قرينة كان الكلام كاذبا لاجله فلما

اشبهه به كلام فيه لفظ استعمل في ما وضع له لكن بالتاويل والقرينة

وتوهم انه لزم كذبه فيهما احتيج الى الفرق بينهما فكانه قيل والكلام الذي

فيه الاستعارة يفارق الكذب قال والكذب بما يكون على خلاف

ما في الضمير اقول حيث قال العلامة وهو الاخبار بخلاف ما في ضمير كما

اذا كان في ضميرك ان زيدا ليس بقايم ثم تقول زيد قايم قال وانت تعلم

اذ تقرر

اذ تعريف الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختار السكاكي اي وخلاف
ما اختاره السكاكي هذا رد على الشارح العلامة واما قوله ومع هذا الفاد
جهة الى فايراد على السكاكي والجواب من هذا انه اراد بالدعوي الباطلة
ما لا اصل له بان يتعلق نية المتكلم الا يطابق الواقع اذ ح لا يتصور من
المتكلم قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام
على ظاهره فان التاويل بالنظر الى المتكلم نفسه ونصب القرينة بالنظر
الى السامع وظاهر ان الاعتقاد بانه يطابق الواقع ينافي التاويل
المبني على اعتقاد انه غير مطابق له فكيف ينافي اعلام غيره بانه غير
مطابق له بنصب القرينة واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم
المتكلم بعدم مطابقته وظاهر ان هذا ينافي التاويل بل نصب القرينة
فانه اذا تكلم بشيء مع اعتقاد عدم مطابقته للواقع يكون مجالا في ترويجه
عند السامع ما امكن فينا فيه نصب القرينة دون التاويل فان قيل
يرد على هذا ما يرد على العكسية فان اعتبار عدم المطابقة للواقع و
الاعتقاد جميعا ليس مذهب الجمهور بل مذهب الجاحظ كما سبق في

اول الكتاب قلنا ليس المقصود ههنا تفسير الكذب بل تعيين
مراد السكاكي من لفظ الكذب فانه لما كان مشاولا عند الجمهور
القسمين احدهما ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد انه مطابق له
والثاني ما لا يطابق الواقع ولا لاعتقاد وسمي الاول الدعوي الباطلة
تعين مراده بالكذب القسم الثاني هذا تمام التحقيق لهذا المقام
الحمد لله الملك العلام قال ولا يكون علما لما سبق من انها تقتضي ادخال
المشبه في جنس المشبه الخ اقول قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه وذلك انما
يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة
باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها انباء تاما اما الاعلام الشخصية
فيما اشتهر باوصاف كذلك فلا يقع الاستعارة اما في الاعلام الشخصية
الا نادرا كما اذا تضمنت وصفا اي دلت عليه التزاما بسبب خارج
اي عارض فلا ينافي عروضه نحيفين سيحتمل والعلام فيقال رأيت
اليوم حاتما اي نادرا او قال في حق الاستعارة

٢٩٤

اى يشهد بصحة كل فطرة سليمة فان التشبيه قد يكون

بالاجناس ان يكون بلا انتقاص

جنس المشبه وفيه بحث اما اولا فلان كون المشبه مشتهرا

بوجه الشبه انما هو شرط في الاستعارة هنا كما سياتى بيانه

ان شاء الله تعالى واما ثانيا فلان حال المشبه به فانه مقيد في تحققها لا فى

فى مفهومها حيث قال السكاكى بناء لنهاية الفن لمن الاستعارة هى

ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول
المشبه في جنس المشبه به واما ثانيا فلان قول السكاكي ان الاستعارة
يعتمد ادخال المشبه في جنس المشبه به نص في اعتبار الجنسية ولا دلالة
على اعتبار الوصفية اصلا ولو كان مراد السكاكي ماذكره لوجب ان يقول
والاستعارة يعتمد صيف المشبه به فصرفه عن ظاهره انصراف عن
الحق واتكاب بالباطل المطلق والعجب انه نكك كلاما هو حجة عليه
لا له واما ثالثا فلانك قد عرفت ان الاستعارة على الاطلاق انما
فارقت الدعوى الباطلة باشتراط التاويل فيها وقد تقرر عندهم ان
التاويل عبارة عن جعل مفهوما قسمين متعارفا وغير متعارف
قسمان ليس الا الجنس واما رابعا فلان قولهم ذلك في الاجناس كثير في
الاختصاص بحكم يجب والادعاء عليل الليس عليه برهان ولا دليل
بكاد ان يكون الامر بالعكس واما خامسا فلانه ان قولك رايت
اليوم حاتما مبني على ادعاء ان كان الشخص المشهود بل على ادعاء انه
هيئة بناء على حيثية ان للحاتم مثلا به لا لة على الجود بمعنى الجنسية قوله

قردان

قرد ان متعارف وغير متعارف والجنس ولا دعاء عين الفرد من الخارج
فالتحقيق ان الاستعارة من حيث هي هي تقتضي الوصف الاشتهار
فان يكن المشبه به داخلا تحت الجنس حقيقة تقتصر عليه ويكتفي بجعل
المشبه مثلا لا تحته ادعاء تجنيد فيه ذلك الوصف جامعا للفظ
وان لم يكن يدخل المشبه تحت الجنس الحقيقة بان يكون علما بغير ذلك
مع كونه جامعا ما خلا الجنس ايضا لا جامعا فقط فان بعض من اعلام
خاص قد يشتهر حقيقة مخصوصة كالجود والبخل فيضمن ذلك العلم
تلك الصفة فيضمن عن وصفه الاصلي ويصير اسما لكل من قول الصفة
فيعتبر صادقا حتى كثير من مستفاد كاسم الجنس فتدبر ولا تجاوز
الجمهور فتظهر حطك بينهم فانه بالظهور قال بسبب استعارة
بوصف من الاوصاف اقول سواء كان ذلك الوصف جزءا من
مفهوم العلم نظرا الى معناه الاصلي المنقول عنه باعتبار غلب في
ذلك الشخص حتى صار علما او لم يكن كذلك والاول كامر فانه رجل
من حلال ابن عامر بن صعصعة اسمه محارق وهي انه ابله فيجي

في اسفلها الحوض ماء قليل فيقطر فيه ولله دره حوضه نجلا ان يشرب
من منهله والثاني كحاتم فانه رجل طائي ابن عبد الله سعد بن
الحشرج يضرب به المثل في الجود حكايات غرايب مشهورة عند
العرب وسحبان فانه رجل من اوائل كان لسنا بليغا يضرب
به المثل في البيان وكما قل فانه رجل من العرب معروف بالحمق
والفهاهة اشترى ظبية باحد عشر درهما وجاء بها الى امته
فسالته عن ثمنها فشر يديه واخرج لسانه فخلى الظبية يشير به الى
احد عشر فانفلتت الظبية فضربوا به المثل في الحمق فقالوا اعيا
من معاني قال وح لا يخفى صحة كونه قسما لقوله او اكثر اقول اي حين
اذا اريد بالقيام المعاني ارتباطه بعضها ببعض بحيث يكون الجمع
قرينة لا كل واحد ظهر كون قوله او معان تسلية قسما لقوله او اكثر
بل عرفت ان المراد به كون كل واحد منها قرينة لا المجموع وفيه رد على
الزوزني حيث قال او معان عطف على اكثر وعطفه عليه يا ويشعر
بانه قسم للاكثر مقابل له مع انه ليس كذلك لان ما هو اكثر من امر واحد لا يكون اغيار له

او معان

او معان كقوله فان تعافوا الخ قال والاحياء والهداية مما يمكن

اجتماعهما فی شیء اقول اراد بالشی متعلق الاحياء والهداية وهو

المومن وان جاز ان يراد به مبدأهما وهو رسول الله تعالى قال

وهذا اولي من قول المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما

اقول لان الحيوة ليست من الطرفين اذ المستفاد منه هو الاحيا

ويمكن ان يقال مراد المص الاشارة الي ان الاستعارة فی متعلق

الاحياء والهداية اذ مراده بالحيوة ما هو اقرب للاحياء والهداية

المصدر من البني للمفعول فلا يوجدان الا فی المتعلق وقد

اشار الشارح الي كونه قابلا للتاويل بقوله اولي دون الصواب

قال واما الاستعارة ليست للتصال فليست من هذا القبيل

اقول بل من قبيل العنادية لان الفعال لا يكون الا حيا فيكون

كاستعارة الميت للحي الجاهل والفاجر والقائم كما سيأتي قال

واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا بها كان النقصان

فيه اشد يبه اليه من الحيوة اقول ضميرها وله للحيوان وضمير

فيه للادراك ومن الحيوة صله سعيدا متميز خطه ضدها الحيوة قال

واذا اجبتني مرحوبه اي مقلم سرحيه اقول هو يلي قول الزمخشري في الاسماء

قربوس پيش كاه زين فيقب پس كاه زين واما صاحب القاموس

صور الشرج وهو خشبيه مطلقا قال عن دته فيما انزد وحيا اقول

ما مصدرية والمعنى حعلتيه معنا داني رياحين ان اتركه بلا ربط

وكالزيادة كل امرهم فاتي اهله فيه ايضر قال فقلت له لما بمطي بصلبه

اقول ضميره لليل وبمطي بمعنى بمد والباء في بصلبه للتعدية والاردف

الاتباع والاعجاز جمع عجز بمعنى الآخر ونا معاودت ماي بمعنى بعد

والكلكل بفتح الكافين الصدر والباء فيه للتعدية يعني قلت

الليل لما افرط طوله وتمطا ولت اول آخره بعد ليت اوايله وبعد الصدر

قوله الا ايها الليل الطويل البيت وقدم معناه قال وذلك غاية

اين ربط اقول اوله اعتبرتها البانها ولحومها فقوله على وجه الانكار

والتفريع ثم غيرها البان الابل ولحمها فنشاء الابل مباح غير

محصور لاشتغاع لحومها والبانها مسوغ غير مردود في الدين والعقل

وتعريفها

وتعريضها في المحتاجين اليها احسان ومعروف يجلبان الحمد

والشكر والدعوة قوله وذلك عايد للحال اى والحال ان ذلك

عار منصوب لصاحبه الشاعر والرياء لانه نايل غير ثابت

قال واما على قولهما فانما يح من جهة موضوعة لما بعد في العلاقة

ترتيبا الخ اقول لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التاويل

والتحقيق لطايف بلاغة التنزيل ان يقال المراد بالنهار مجموع

ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق

لكتب اللغة فيكون النهار البيت لحقيقي نظرا الى انتهاء النهار

ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار كما لا يخفى

على اولي الابصار قال وفيه بحث ان الجامع يجب ان يكون

الخ اقول هذا البحث واراد ان يقال الجامع سهولة تاتي البعث

هي في النوم اظهر واعرف قال فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق

عليها مجازا ابتدايا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم اقول قد عرفت

في الاحبث لا انشاء ان مجرد اعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم

لا يكفي تفصيله لا اختصاص الا انه الزمام لا بد منه في كل مجاز استعارة

كان او مجازا مرسلا بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها

قال لم تلق قوما هم شر لا خوتهم اقول من في منا متعلق بشبه والغنيه

ما بين المعرفة والعشا من الوقت هنا متعلق الوقت والاداء

فاعل يجري على طريق اسناد المجازي والمعنى لم تر في زمان حظ

الامر فيه وكثرة الفتن قوما هم اشد لكانه في اخواتهم وعشايهم مناقر

بين ذلك فقوله بعدهم لهذا البيت قال وان في المسامع الا اذن ولت

ثم بيان له وما زايلة وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله او هو

قوله بد قدم عليه على الخلاف البصريين والكوفيين وبيانا مفعول

بان اقري والحروف والشموس دانية يمنع ظهورها والمعنى ان انقطعت

الظهورت مضاينة بطبعها كل مواهر قال والى الجميع اقول هكذا نعت

العامة في النسخ وفي ملابسة اخبار ده المفتاح والصواب ههنا او على

الجميع قال تعتري الرياح رياض الحزن موفوره اقول رياض مفعول اول

لتعتري ايقا مفعول ثان والحزن بكذا الشوب وهو في الاصل ما غلظ

من الارض

٢٩

من الارض وتزهره حال من الرياض من الارض من هو حال من في
الرياض يقال ازهر صار ذا زهر والظاهر ظرف لغوي وفي الاجفان
متعلق السري وحاصل الاعتراض ان المجرد ههنا لا يصلح ان يكون ملائما
لكون تقوى استعارة لان الجار متعلق بسري لا بتقري فلا يبقى
متعلق المجرور سوى فلا يدل على كونه استعارة معرفة واجاب عنه
الشارح العلامة بان حقيقة السري السير بالليل فاستعارة الي
اليوم وكذا تعلقه بالاجفان قرينة استعارة لمجرد الظهور الحصول
في الليل بلفظ الجميع محمول على حقيقته لازم التبعية الي المجرور وقرينة
للاستعارة واحدة لا الاستعارات متعددة وذكر في شرح المفتاح
من نسبتها الفعل الي المجرور ارتباط بحسب المعنى بحيث

والطرياه اباها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقوى الرياض
مفعولا اولا له وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنايم معين ان يراد
بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان
الرياض قرينة على ان تقوي استعارة بمعنى تفتح وكانه قيل وتفتح
الرياح اعين الرياض اذا سرى فيها النوم ان الغفلة عن مراد السكاكي
انما نشات من الغفلة عن مراد الشارح الذي تنبه له السكاكي
او بنى عليه مراده قال حاورت النوم بجوان اذا اقول هو بالحاء المهملة
من المحاورة بمعنى المكالمة وقد يروى بالجيم والظاهر انه تصحيف قال
ويصعد حتى يظن الجهول اقول اللام في يظن لام الابتداء دخلت
على الماضي بتقدير يرعى بظن اجلاء صفة الجهول وصلا الى زياده

المبالغة

المبالغة فی المدح بان ظن کونه محتاجا انما یصلح من المتناهی فی
الجهل اذ الغافل یعرف ان الله تعالی لغناه عن غیره فلا حاجة له فی
السماء فلا یظن به ذلک الظن وبه یندفع ما توهم ان فی البیت تقصیرا
فی وصف علو حیث اثبت هذا الظن الکامل الجهل بمبادی الاشیاء
قال وما ذکرنا صریح فی الایضاح اقول حیث قال واذا احاط النهاء
علی المشبه به مع الاعتراف بالمشبه ووجه دلالة لفظ المفتاح علی
ما ذکره ان مراده بالاصل لو کان التشبیه لکان المعنی واذا کان نوامع
للتشبیه ولا اعتراف بالتشبیه وفساده ظاهر قال واحترز بهذا عن
الاستعارة فی المفرد اقول ای بقوله تشبیه التمثیل ووجه الاحتراز به
ان یقتضی التمثیل ما یکون وجهه منتزعا من متعدد هذا لا یوجد فی الا
ستعارة فی المفرد الا اقتضائه جواز ترکیب الطرفین وجواز الترکیب
ینافی وجوب الافراد المعتبر فی الاستعارة فی المفرد لما کان فیه نوع
دقة وغموض لا یناسب التعریف ومع ذلک لا یدل علی وجوب
ترکیب الطرفین فی المجاز المرکب قال فی الایضاح واما المجاز المرکب

فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل فا
لاستعارة في المستعمل يخرج بتوصيف اللفظ المركب فلم يحتج الي
اسناد الاخراج لمكان المتبادر من الظاهر ان يكون اخرى رجلا
اتمهل ثم قال هاهنا هكذا وقال في شرح المفتاح نسبتها بحالة رجل
من يريد تارة الذهاب في امر فيقدم رجلا لا يريد تارة فيوخر اخرى
ثم قال وينبغي ان يريد به ترجيل الخطوة الي قدام وخطوة الى خلف
وذلك ان تصرف العبارة عن الظاهر فيقول المعنى اذ تقدم رجلا
تارة وتوخرها اخرى وفان هيئة المتردد في الذهاب وهكذا اقول
وهاهنا بحث وهو ان المجاز المركب الخ اقول اجيب عنه بان
عدم التعريض لغير الاستعارة في المجاز المركب كعدم التعريض في
باب الانشاء لغير الطلب لاندراج قليل ليس له كثير دخل في مسايل
المعاني كذلك المجاز المركب بعينه فان المعين منه قسم الاستعارة
وهي المشتملة على اللطائف المباحث النفيسة والمسايل الدقيقة بخلاف
غير الاستعارة وايضا لا يظهر فرق يمكن بين المعنى الحقيقي وغيره مخلاف

الاستعارة فانه ليس فيه شائبة من اثار المعنى الحقيقي كقوله تعالى
وقالت اليهود يد الله مغلولة وكقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
قوله هواي مع الركب اليمانين مصعد فانه لا يحترق في الفظ اصلا
قال فالصيف ضيعت اللبن اقول هكذا وقعت العبارة في نسخ
والعبارة الصحيحة في الصيف ولهذا اوردتها في كتب مثال في باب
العادو اصلها ان دخنوس بنت لقيط في العبارة كانت تحت عمرو
بن عمرو بن عدس كان شيخا كبيرا ففتنته مطلقا ثم تزوجها فتى مستحل
اللبن فحصل لها حاجة اللبن فبعث الى عمرو فالبيت منه حلوبة فقال
عمرو في الصيف ضيعت اللبن فصار مثلا يضرب لمن فرط في الطلب
الحاجة وقت امكانها ثم طلبها طلبا بعد فيه انها قال اودى بنى
واعقبوني حسرة اقول اودى بمعنى لك واعقبوني حسرة اي اورثوني
اياها وللاقاما لعتوم والقرم بفتح العين تحلب الدمع وتقلع من
اقلع المطر اذا انقطع ولم ينزل قال وعداه يحتمل كشفت اقول
الواو بمعنى رب اضافه العداة الى الريح المانق ملابسة وكشفت بمعنى

اذ كنت او مفعول له محذوف والقرة بكسر القاف وتشديد الراء البرد
عطف على علاة او ريح وضمير اصبحت مما وزمامها القرة والشمال
بالكسر ريح تقابل الجنوب مشهورة لشدة البرد والمعنى كم من غداة
كريهة هبوب الريح والبرد الشديد لتصرف الشمال فيه قد كشفت فلازما
عن الناس بالاطعام وايقاد النار وكلا لباس قال ولما كان هذا القبيل
بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب الخ اقول يعني ان قوله مستعملا في
الغير بالنسبة الي نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب في
الاحتراز عما يجب الاحتراز عنه مع ان اي قولنا في اصطلاح به التخاطب
اوضح وادل على المقصود من ذلك القيد وخفاء دلالته على المقصود قال
وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة اقول قد وقع الشارح
هذا الفساد في شرح المفتاح بتجويزه ان يكون المعنى اطراد تقييد ليلا
تخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن قال واجيب
بانا نم الخ اقول هذا جواب عن اعتراض المص قال ولا يخفى عليك ضعف هذا
الكلام اقول وذلك ان قوله لا نم ان الوضع ان الاطلاق لا يتناول الوضع

بالتاويل

بالتاويل مكابره مخصصه نشات عن الغفلة عن القاعدة المقررة

وهي ان المطلق ينصرف الي الكامل وبه يعرف ضعف قوله والتقييد

بقولنا بنفسه الي آخره لان قوله بنفسه الي اخره لان قوله بنفسه

اذا اطلق لا يتناول ما هو بحسب الادعاء على انه لا يوافق كلام المفتاح

وهو بعيد دتوجيهه حيث قال وقولي بنفسها احتراز عن المجاز اذا

عينه بازاء ما اريد به بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا فان المجاز

الذي ذكر متناول للمرسل وللاستعارة واما قوله ونصبها القرينة انما

هو التعيين الدلالة الي آخره فاضعف من الاول لما تقرر في الاصول ان

قرينة المجاز لاصل الدلالة اذ لا حصر للمعاني المجازية وقرينة المشترك

لتعيين الدلالة لانضباط المعاني الموضوع لها قال ولا يخفى اعتبار

هذا القيد في تعريفها الخ اقول اي اعتبار ما يخرج هذا اللفظ في تعريف

الحقيقة انما يكون بهذه العبارة وهي في اصطلاح النحاطين لا بعا

المفتاح وهي استعمالا فيه بالنسبة الي نوع حقيقتها وان كان ما لهما في

المعنى واحدا كما سبق قال لزم الدور اقول اراد به توقف الشي على نفسه

سواء كان بلا واسطة كما في الاول او بها كما في الثاني فانه قد يسمى دورا
والمشهور انه توقف الشي على ما يتوقف عليه غيره بمرتبة او بمراتب قوله
وبما بحال اى في الجواب عن اعتراض المصـ قال وجوابه انه على التمثيل
قسما من مطلق الاستعارة اقول هذا الكلام مبنى على تجويز كون القسم
اعم من مقسمه من وجه واخص من وجه وهو ضعيف الى المحققون
وصرحوا بان معنى قولهم الابيض اما حيوان او غيره ان الابيض اما حيوان
ابيض او غيره بل الجواب ما قال في المختصر ان لفظ المفتاح صريح في
ان المجاز الذى جعله مستقيما الى اقسام ليس هو مجازا في المفرد المفسر
بالكلمة المستعملة في غيرها وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز عند
السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى
الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة
ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة فظاهر
ان المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى
المذكور فيجب ان يريد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب

لتصحيح الحصر في القسمين قال الثاني انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب
الخ اقول وقد سبق في بيان تعريف التمثيل بمعنى التشبيه التمثيلي ما
يناسب هذا المقام من بيان مراد الشارح المحقق ودفع ايراد الفاضل
المحشي عليه فلا حاجة الى الاعادة واعلم ان الفاضل المحشي قد اتيت هنا
غاية الاطناب ومع ذلك لم تأت بما هو الصواب وقد شنع في مواضع
على الشارح المحقق بما لا يليق ان يصدر مثله في التقدير فضلا عن التحرير
وكان اعتراضاته عليه غير واردة عن القواعد القويمة ولا ذهان السليمة
شاردة وقد وفقني الله تعالى لرفعها عن اصلها ودفعها لكن ما لم
يتيسر الجواب عن ذلك الطنب بلا اطناب ادلكعت تهذا من الاسهاب
فقلت مستعينا بالملك الوهاب قال صاحب الكشاف ومعنى
الاستعلاء في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم مثل لتمكنهم من الهدى
واستقرارهم عليه وتمسكهم به حيث شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء
وركبه قال الشارح المحقق يعني ان هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما
التبعية فلجريانها اولا في متعلق معنى الحرف في الحرف واما التمثيل

فلكون كل من طرفي التشبيه حالة مستبرعة من عدة امور لانه شبهت
حالهم في اتصافهم بالهدى على سبيل التمكن والاستقرار بحال من
اعتلى الشي وركبه فيكون الصفة بمنزلة المركوب واعترض عليه الفاضل
المحشي بان انتزاع كل طرفيه من امور عدة يستلزم تركبه من معان
متعدده من التعين او متعلق كلمه على وهو الاستعلاء معنى مفرد
كالظرف فلا يكون شبها به في التشبيه الذي تركب طرفاه وان انضم
اليه معنى اخر وجعل المجموع مشبها به لم يكن معنى الاستعلاء مشبها
في هذا التركيب فكيف يسري التشبيه والاستعارة منه الى معنى الحرف
فاجاب عنه المحرر بان انتزاع كل من طرفيه من عدة امور لا يوجب
تركبه بل يقتضي تعددا في ماخذه وهو لا ينافي كونه متعلق الحرف
ورده المحشي بوجوه الاول ان المشبه مثلا اذا كان منتزعا من اشيا
متعدده فاما ان ينتزع بتمامه من كل واحد منها وهو باطل فانه
اذا اخذ كذلك من واحد منها كان اخذه مرة ثانية من واحد اخر
لتحصيل تحصيلا للحاصل واما ان ينتزع من كل واحد منها بعض منه

فيكون

فيكون مركبا بالضرورة واما ان يكون هناك لا هذا ولا ذلك
وهو انما باطل اذ امعنى ح لا تشعر من تلك الامور المتعددة والثاني
انهم قد اوقعوا على ان وجه الشبه في التمثيل لا يكون الا مركبا وليس هناك
ما يوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة قوله امور ثم فانهم عرفوا
التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فاذا كان وجه التشبيه من امور المتعددة
مستلزما لتركيبه كان انتزاعه من امور متعدده وخصوصيه كون المنتزع
وجه شبه او مشبها به او مشبها ملغاة في ذلك لا اقتضاء خرها الثالث
انه قد صرح في تفسير قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا بانه لا يبعد
للتشبيه المركب ان ينتزع كيفيته من امور متعدده نفس يكتفيه اخرى
كذلك فتنع في كل من الطرفين عدة امور ربما يكون التشبيه فيها بينها
ظاهرا لكن لا يلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما في
قوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق هذا
عبارته وهي مصرحة بان كل واحد من طرفي التشبيه اذا كان حاله
منتزعة من استعارة متعدده كان مركبا اقول الجواب عن الاول انها

الثاني نظرا الى بعض المراد قوله فيكون مركبا بالضرورة قلنا ان اردت
التركيب اللفظي فلا نم لزومه وان اردت التعدد المعنوي سلمنا
لكنه لا يفيد مطلوبك ونختار الثالث نظرا الى بعضها ونقول
المنتزع صورة وحدانية ماخوذة من تلك الاشياء المتعددة قوله
وهو ايضا باطل قلنا ممنوع قوله لا معنى حينئذ لانتزاعه من تلك الاشياء
المتعددة قلنا ممنوع بل فيه فائدة جليلة كما يلوح بادنى تامل مع كونه خلافا
لما سينقل من كلام الكشاف ومما هو نص فيما ذكرنا قول صاحب المفتاح
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من
امور لوصف الاخرى ومثل ان تجد انسانا استفتي في مسئلة فاطلق
اللسان بجنس ولا بهم اخرى فتاخذ صورة تردده هذا فتشبهها
بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى هذا عبارته انظر كيف عبر عن
الطرفين المنتزعين من امور المتعددة بمفرد هو التردد عن التاني
الاطلاق على تركيبه اللفظي ممنوع ولو سلم في ذكره قياس لا يفيد نفي

البحث

المباحث البيانية كما لا يفيد في اللغة ولو سلم فانما يفيد اذا كان طله
تركيب وجه الشبه تركيب لما يتوهم لجواز تركيب وجه الشبه مع افراد احد
اعني الطرفين كما قال المص وسائر ارباب الفن ان المركب الحسي من
وجه الشبه فيما يكون طرفاه مفردان كما في قوله وقد لاح في الصبح الثريا
كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا قال صاحب المفتاح ومن شان
بعد وجزانه ان يكون وجه التشبيه اسراء كثيرة كما في تشبيه سقط النهار
بعين الديك او تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور وقد علم من التشبيهين
في القسم الثاني من تشبيه المفرد عن الثالث ان التشبيه المركب غير
التشبيه التمثيلي كما عرفت في مباحث التشبيه ان الاول تشبيه طرفاه
هيئتان حاصلتان من عدة امور والثاني تشبيه وجه منتزع من عدة
امور لتنازع في طرفي الثاني دون الاول على انه لم يقصد في هذه العبارة
الى ما ذكره فضلا عن التصريح فان قوله فيقع في كل من الطرفين عدة
امور معناه فيقع في ماخذ كل من الطرفين بدلالة قوله عقيبه ربما
يكون التشبيه فيما من ظاهر لكن لا يلتفت اليها بل الى الهيئة الحاصلة

من المجموع فانه يدل على ان التعدد معتبر في ماخذ الطرفين لانهما
لانهما كيفيتان حاصلتان من المجموع والحصول منه لا يقتضي التركيب
على ما مرها علم ان المعترض لما اعتبر في طرفي التشبيه التمثيلي والاستعارة
التمثيلية التركيب بمعنى دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى ورد عليه
قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا
مع ان طرفيه مفردان فاجاب عنه بانه انما جعل تشبيها تمثيليا
فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم
من الاباب والمشبه به قصة المستوقد المخصوصية المذكورة عقيبه
ليس شيء من هاتين القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظي المثلين
اما في المشبه به فظاهر واما في المشبه فلان المعنى مثلهم في اظهارهم
الايمان وابطان الكفر الى اخر قصتهم فتلك الالفاظ هي ندية في
الارادة اقول حاصل ما ذكره ان المثلين ليسا طرفي التشبيه حقيقة
وهو مخالف الكشاف حيث قال اولا فان قلت ما معنى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا وما مثل المنافقين الذي استوقد نارا

حتى

حتى يشبه احد المثلين بصاحبه وقال ثانيا قلت قد استقر المثل
استعارة الاسد المقدم للحال او القصة او الصفة اذا كان لها شان
فيها غرابة كانه قيل حالهم العجيبة كحال الذي استوقد نارا وقال
ثالثا على ان المنافقين وذاتهم لم يشبهو بذات المستوقد حتى يلزم
منه تشبيه الجماعة بالواحد وانما شبهت قصتهم بقصة المستوقد
وقال رابعا قد شبهت حالهم بحال المستوقد وقال خامسا الغرض
تشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشيا قد تضامت وتلاصقت حتى
عادة شيا واحدا باخرى في مثلها كقوله مثل الذين حملوا التورية الاية
جميع ذلك يقتضي ان المثلين المذكورين في نظم التشبيه التمثيلي طرفا
حقيقة افرادها وكلام المعترض مخالف لجميع ذلك ثم قال بناء على
ذلك صاحب الكشاف جوز ان يكون هذه الاية من التشبيه المفرق
وجعل ذكر الاشيا المشبه مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه
بما لا مزيد عليه ولا شك انه لا فرق بين المفرق والمركب الا بان تلك
الصورة للاشيا في المفرق يعتبر كل واحد منها على افراده وتشبيها

يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها
من حيث هو ويشبه بمجموع اخر يناسبه فيكون هناك تشبيهات
متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع
اخر يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد ولما كانت تلك الاشياء المفرق
معتوية لا محالة كانت ايضا في المركب كذلك اقول اولا ذلك التفريق
وما ذكر بعده فاسد حيث سمى صاحب الكشاف مقابله صحيحا اذ قال
والصحيح الذي عليه علما البيان لا يتخطونه ان التمثيلين جميعا من
جملة التمثيلات المركبة دون المفرقة لا تتكلف لواحد واحد شيء
يقدر شبهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل والمبني على القايل
وثانيا ان قوله ولما كان تلك الاشياء في المفرق متوية لا محالة كانت
ايضا في المركب كذلك قياس مع الفارق اذ يجب في التشبيه المفرق
وتعدد التشبيهات كما اعترف به المعترض فاذا لم يوجد في الظاهر ما يدل
على ذلك التعدد وجب اعتبار الفردية بخلاف التمثيل فانه تشبيه
واحد فيمكن الدلالة على طرفيه واحدهما مفرد فيه فنية التعدد كما سيأتي

بحقيقة

بحقيقة ثم قال فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله كمثل
الذي استوقد نارا او كمثل الحمار يحمل اسفارا داخلة على المشبه به
حقيقة كما لم يدخل عليه في قوله تعالى كماء انزلناه من السماء قلت نعم وقال
انها في الاسين والاولين داخلة على المشبه دون الاية الاخيرة فقد توسع
نظرا الى المثل فيهم محل بالنصب من حيث الذات غالبة الا ان المائين
لا تحد بقصد اصلا اقول لا يخفى ان حمل العبارات الكثيرة المنقولة عن
الكشاف على التوسع من ضعيف الفطن كما لا يخفى على اصحاب الذكاء
وارباب الفطن فان قيل قد ذكر ان هناك ضرورة تدعو اليه فان
وجه التشبيه التمثيلي يجب ان تنتزع من متعدد معتبر في طرفيه لا من
متعدد هو اجزاؤه وذلك يستلزم ان يلاحظ كل منها قصدا فلا
يصح ان يكون تلك العدة يعتبر اعتبارا باطلا فان الذهن انما ينتقل من
اللفظ الواحد الى تلك العدة اجمالا بحيث لا يكون شيء منها مقصودا
متوجها اليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة الاجمالية فكيف يتصور
انتزاع وجه التشبيه منها بحيث يكون مخصوص كل واحد منها مدخل

فيتقلنا اولا ان ما ذكره منقوض بالمركب الحسي من وجه التشبيه اذا كان
طرفاه مفردين كما سبق والعجب ان هذا مع غاية وضوحه كيف خفي عليه
وثانيا ان الضرورة انما توجب لو اوجب كون الامور العدمية المنتزع
منها وجه الشبه نفس الطرفين وتوهم لجواز ان يكون باحدهما كما
يدل قول صاحب المفتاح اذا اخذت تنزع وجه التمثيل من قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة فحسب نزلت عن غرض الشاعر من تشبيه بمراحل
فان مفردان يصل ابتداء مطمعا بانتهاء موئس وذلك موجب انتزاع
وجه التشبيه من مجموع البيت فان من الظاهر ان مجموع البيت
ليس نفس الطرف بل هو ماخذه فالتحقيق ان القوم لما اعتبروا في طرفي
التمثيل الوحدة في الجملة حيث قالوا هو تشبيه صورة منتزعة فيه متعدد
باخرى مثلها صرح به صاحب الكشاف وبالغ فيه حتى اعتبر الوحدة
في احدها ايضا حيث قال وتشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها وحيل
في كل منها جهتا الوحدة والتعدد فلا جرم عبر عنه بمادة بمركب اعتبر فيها اخذه

وهو

وحل ما واخرى بمفرد اعتبر في معناه فعدد ما اماني نفسه كالمثل
والقصة والحال وغوذلك او بسبب القرينة كالناس والروايت لسان
الناس واما الهاء الرياء واهلها بهايوم حلوها وغلدوا بلاقع حيث قال
صاحب الكشاف لم سه الناس بالرياء وانما شبه وجودهم في الدنيا ثم تغير
حالهم وفنايهم بحلول اهل الديار فيها ثم سكن نهوضهم عنها وتركها خالية
فاذا اعتبر بالمفرد يكتفي تارة في الاشارة الى جهة التعدد بذكر التركيب
الدال على ماذكر كما في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية وبالجملة اذا اعتبر
بالمفرد لا بتركيب سدي بل يضم اليه ما يفيد تعدد ماخذه حتى اذا اريد
انتزاع ولو التشبيه انتزاعا بالنظر الى ذلك التعدد فتدبر ولا تقنع بما هو
تقتصر ولا تخل بالانصاف ان الحق ما ذهب اليه القوم من الاجتماع
التبعية والتمثيلة او قد صرح به العلماء الثقات وهو من تقريرات كل
طائفة اما الاول فلتصريح الفاضل اليمني وبعض المتاخرين من
شراح المفتاح بجواز اجتماعهما كما اعترف المعترض وتصريح صاحب
البسيط به ايضا حيث قال في هذا الموضع وهي استعارة تمثيلية لفقه

على سبيل التبعية وقال يدل عليه قوله شبهت نقالهم قال من اهتلى

الشي ذركيه ثم قال تقريره ان يقال اشبهت حالهم وهي تمكنهم من

العدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به بحال من علي الشي وركبه ثم

استعير الحال التي هي المشبه المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه

وانما كانت تبعية لانها في الحرف واما الثاني فليشهد به عبارات الكشاف

فضلها والمفتاح والامام البيضاوي في مواضع عديدة اما عبارة

الكشاف فمنها ما قال في تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب

مثلا ما بعوضة هو خارج على سبيل التمثيل تركه يخيب العبد وانه لا يرد

صفرا من عطاء لكرمه من ترك رد المحتاج اليه حياء منه وكذلك قوله

قوله ان الله لا يستحيي ان لا يترك ضرب المثل بالتعرضة ترك من يستحيي ان يمثل

بها لحقارتها فانه بين التشبيه في المصدر تنبيها على انها استعارة تبعية

وبه نظهر ان المستعار في الاستعارة التمثيلية قد يكون لفظا مفردا دالا على

معنى مركب ومنها ما يقال فان قلت ما معنى الختم على القلوب والاسماع

وتغشية الابصار قلت لا ختم ولا تغشية ثمة على الحقيقة فانما هو من باب المجاز

ويحتمل

٣٧١

ويحتمل ان يكون من كلا نوعيه ومما الاستعارة التمثيل ثم بين كلامه
بما لا مزيد عليه واراد بالتمثيل الاستعارة التمثيلية كما اعترف به المعترض
وظاهر انه استعارة تبعية في الفعل فتفهم منه اجتماعهما قال المعترض
اذا حمل ما نحن فيه على الاستعارة كان المستعار لفظا مفردا كالحقيقة و
اذا حمل على التمثيل كان المستعار لفظا مركبا بعضه ملفوظا وبعضه معنى
في الارادة ومستغطلك ان ملاحظ المعاني قصدا اما بالفاظ مذكورة او
مقدرة في نظم الكلام او مقوية بلا ذكر ولا تقدير فيه انما صرح بالختم
وحده بالغشاوة وحدها لانهما اصل في تلك الحالة المركبة فبلاحظة باقي
الاجزاء قصدا بالفاظ متخيلة اذ لا بد في التركيب من ملاحظة قصدية
متعلقة بتلك الاجزاء ولا سبيل الى ذلك الا بتخيل الفاظ بازائها اقول
ان الشرح لا يطابق المشروح فان المفهوم من الكشاف جريان كل من
الاستعارة والتمثيل في الختم والغشاوة المفردين والمفهوم من الشروح و
بالمعنى بل لا بد فيهما وحدها وجريان الثاني فيهما مركبتين مع الالفاظ
تخييلية وثانيا ان حصول التركيب باعتبار الالفاظ المتخيلة بلا ذكر ولا تقدير

سيما يأباه قوله حال القرينة كما سيأتي به صحة فمن ادعى عدم المنافاة فعليه
التعليل من كلام الثقات والعجب ان يقول ذلك بان في التركيب من
ملاحظة قصدته الي اخره والحاصل ان اصل النزاع في التركيب ماهو لا مضايقة
على المطلوب واما عبارات المفتاح فمنها ما قال في تحقيق الاستعارة
في لعل اذا اردت استعارة لعل لغير معناها قدرت الاستعارة في
معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل وساق الكلام الي ان قال في الاخر
فتشبه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه
ان يطيع باختياره بحال المرتجى المخير بين ان يفعل وان لا يفعل ثم يستعير
لجانب المشبه لعل فان اول كلامه يفيد التبعية واخره ثبوت التمثيل
بل الاجتماع بينهما ايضا فان التعدد انما يفهم في الاول من قوله الممكن من
فعل الطاعة والمعصية وفي الثاني من قوله المخير بين ان يفعل وان لا
يفعل لا من قوله مع الارادة منه ان يطيع في الاول حتى يقع جعله
متعلقا بالممكن دون قوله فتشبه كما فعل المعترض واما عبارات الامام
البيضاوي فمنها ما قال وقد عبر عن احداث هذه الهيئة بالطبع في قوله تعالى

اوليك الذين

اولئك الذين طبع الله على قلوبهم وعلى سمعهم الى غير ذلك مما يدل على
اجتماعهما بخلاف ما اختاره المعترض فانه توهم لو يصرح بواحد سواه وهو ما
يفهم من تقرير احد ممن عداه لا تاصد عن صاحب الايضاح في شرح كلام
صاحب المفتاح حيث قال وبرهان التمثيل يستلزم التركيب المنافي
للافراد وقد قال المعترض ومن المتاخرين من جوز ان يكون طرفاه
من دين وتوسل بذلك الى تجويز للافراط الطرفين في الاستعارة
التمثيلة على ان كل تشبيها بمثل اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة
التمثيلة ودفع ذلك الاعتراض ثم قال ونحن نقول التجويز الثاني يخالف
للمفتاح فانه حصر الاستعارة التمثيلة فيما ذكر الطرفين حيث قال
من الامثلة استعاره وصف احدى صورتين منتزعتين صفة الاخرى
مثل انه نحلا انسانا استغنى في مثله وسرد الكلام الى ان قال وهذا
بهذا الذي تسميه التمثيل على سبيل الاستعارة واما التجويز الاول
اوجهان الى آخر قال اقول لفظه الاول فقد هو تحقيقه بلا منزع عليه
واما التقرير انك في عاشاه ان يخالف المفتاح بل هو افق حيث ذكر

الجمع الی الافراد اعتبارا جذی صورتین منترعین ولم یقل صورت
یعنی ان السکاکی ذکرنا موضوع فی حیث اعترض الطرفین صورة التردد
کما قبلناه سابقا واذ قد تبینت مما اوردنا ثانیا من تحقیقه تحریرا کانه
ان شیئا من طرفی التشبیه التمثیلی والاستعارة التمثیلیة لا یجب ان
یکون قولا لا اللفظ مرکب یجوز ان یکون مدلولا لمفرد فیه مدلول متعدد
بالاجمال اعتبر دلالة علیه بقرینة من قراین الاحوال ثم اوردت ان
یعتبر علی الحق الابلج ویضمحل عن خلدک خیال ان التخییل اللجاج فاسمع
لما یبلی علیک هذا وتلق لما یلقی الیک فاقول وبالله التوفیق فی سلوک
سواء الطریق ان قوله تعالی اولیک علی هدی یجوز یعتبر التقیید حیدها
وان یعتبر معها التمثیل وذلک لانه لما شبه حال تمسکهم بالهوی بالعلاء
الراکب فحصلت التبعیة جاز ان نترع هیئة من المنفی والهوی وتمسکه
به فشبه بهیئة مترعة من الراکب والمرکوب واعتلائه علیه مفهومه
من حرف الاستعلاء المقارن ذلک کما ینترع منه الطرف الآخر فحصلت
بالتمثیل ایضا بلا ترکیب فی طرف المستعار لان دلالة علی الاستعلاء اطلاقا

علی البدا

على البدل فى التراكيب واللفظ لا يكون مركبا باعتبار المدلول الالتزامي الذي
دل اعتباره بالقرينة الخارجية بل غاية ما يلزم من ذلك تعدد في الطرف
بحسب المعنى اذ تركيب في ما خذ بحسب اللفظ وشى منها لا يقتضي وجوب
تركيب الطرفين بحسب اللفظ فان قيل فهم المعنى عليه من الاعتلال
انما يكون تبعا لا اصالة وقصدا وذلك لا يكتفي في اعتبار الهيئة بل لا بد ان
يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا كالاعتلال ليعتبر هيئة مركبة عنهما وبما
من حيث انهما ملاحظان قصدا مدلولا لفظين اخرين فلا بد ان يكونا
متعددين في الافادة واما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل
ربما كان تقديرهما موجبا القصر نظمه قلنا سلمنا ان فيهما منه بالتبع
لا اصالة لكن لا نم انه لا يكفي في اعتبار الهيئة المركبة لا بد من ليل يكون حجة على
العالمين واحد ملك الحبة من الحمرة عين اوليك باعتبار ما يفهم منهما بالتبع
لا اصالة كما سبق سلمناه لكن لا نم ان الملاحظة القصدية للمعنى تقتضي كونه
بلا لفظ مقدر في الارادة لجواز ان يكون مستعارا من القرينة الخارجية
بلا اعتبار تقدير اللفظ في الارادة سلمناه لكن لا نم انه يجوز التقدير في

الا اذا مرادة اذا كان موجبا ليعتبر النظم كما فيهما عن فيه يقتضي المركب

اللفظي فان التركيب اللفظي مكان اجتماع الاجزاء ولو بحسب التقدير

في الجملة المعتبر في طرفي المجملة لا ان الدال عليه هل يجب ان يكون

لفظا بعضها لحقق بعضها كخيل منوي في الارادة بما ذكروا تقدير لان

التقدير موجب لتعزيز نظمه ومع ذلك يسمى مركبا ام يكفي ان يكون لفظا متعذر

بغير في مدلوله التعلق ولو بحسب الخارج والحق هو الثاني لان الاول

مع كونه مخالفا الكلام الائمة غير موافق لاصطلاح اهل القرينة فقد

تلخص من جميع ما مر من التحرير ان الحق في هذا المقام ما ذهب اليه

التجوز لكن هذا الفكر في هذا المقام فان القول ما قالت خلام قال

ولا مجاز في المفردين من مفرداته بل هو في نفس الكلام اي فيه بحث

لان شيئا من مفرداته لم يستعمل في نفس الموضوع له اذ المريد بالتقدم

والرحل والناصر معانيها الحقيقية بل التحقيق ان التجوز كما هو حاصل في

نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته كما يظهرها بالتامل التحقيق التجوز

في الاسناد قد يوجد في الكلام مع تجوز في طرفيه كقولنا احيى الارض شباب

الزمان

الزمان وبهذا يعلم ان قوله الاتي ان لفظ تقدم رجلا ويوخر اخرى مستعمل
في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في معناه الاصلي
على بحث وان لم يتنبه المجيب بالوجه الثالث ان غرضه حصر المجاز في
المفرد وهو غير حاصل قال والحاصل انه لم يستلزم الخ اقول
يعني ان المثل كما لم يستلزم التركيب لم يستلزم الافراد ايضا فجاز
كونه مركبا جواز التركيب ينافي وجوب الافراد المعتبر في المجاز
المفرد لكن يصح عده قسما منه قال وان كان صادرا ممن هو غاية في الحقيقة
والاستعارة اقول قيل المراد به صدر الشريعة رحمهما الله تعالى قال
قال المص انه يحتمل ان نظيره الخ اقول يعني ان المص رد باتعليم البصري في
كلام البلغاء وتارة الاعتبارات انما اخذت من استعمالاتهم ولما رد
عليه ان ابا تمام قد اعتبر في البيت المثل غير تابعة للمكنى عنها حتى ان
السكاكي افرده بطريق الاستدلال لذلك فكيف يصح نفي الاستعارة
اجاب عنه بان المص زعم انه لا دليل له فيه لعدم القطع بان مراد الشاعر
ما ذكره لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة

بالكناية ثم اضاف اليه الماء استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام
بماء مكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء ان يكون من التشبيه
اصلا فان كلامهما يحتمل في استدلال السكاكي وان كان مستحبا
ايضا لان الشاعر ان كان اراد الاعتبار الاول كان ينبغي ان يشبه بظرف
شراب مكروه وان كان اراد اعتبار الثاني كان ينبغي او شبه بشراب مكروه
ولا دلالة للفظ على تقييد المشبه بالكراهة لانها يوجد اذا ذكر لازم
من لوازم المشبه به المفيد لينتقل منه الى الملزوم فليس هذا معنى قول
المص في الايضاح وكلا ستهجان على الوجهين فظهر ان قول الشارح
وعلى التقديرين يكون مستهجنان ايضا من تتمة كلام المص لا رد عليه كما
توهم وتمام البيت لا يستعذب ماء الملزوم فانني صب قد استعذبت
ماء بكائي الملام اللوم والصب العاشق المشتاق يقال استعذبت
الشيء بمعنى وجدته عذبا طيبا يعني لا تكثر من الملام فاني باشواق
الوصال عن سهم الرقيب فلا اسمع لوم اللائمين ولا اصغي الى عذل العاذلين
حكي ان بعض ظرفاء زمان ابي تمام ارسل اليه قارورة وقال ابعث الي شيئا

من ماء

٣١٢٠

لمن وما واللام فارسل اليه ابو تمام قال اذا بعثت الى ريشمن
جناح الذل ارسلت اليك شيئًا من ماء الملام وفعلاء المحققون
بالتفرقة بينه وبين جناح الذل بان الطاير عند تعطفه على اولاده يخفض
جناحه بلغبه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه
يطاطا راسه ويخفض يديه فيشبه ولته وتواضعه باحدى حالتي الطاير
الي سبيل الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه
من الامور الملابسة الي المشبه بها ولا يخفى ان في ماء الملام لا يمكن اجرا
مثل هذا الكلام قال وهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف
في ان اليد استعارة اقول هذا حجة عليه لانه فان كون اللفظ استعارة
كونه ينافي كونه حقيقة لقرينة فكيف يصح الاستظهار به ويمكن يقال
مراد الشيخ باليد في قوله ان اليد استعارة اليد من حيث اضافتها
الشمال وباليد في قوله ان لفظ اليد قد نقل اليه من تلك الحقيقة فكانه
قال لا خلاف في ان اليد من حيث اضافتها الي الشمال استعارة اما باعتبار
انه يزعم ان لفظ اليد قد نقل عن معناه الي معنى اخر بان يشبه بشيء بالذي يكون

استعارة بالتحقيق كما اختاره السكاكي او باعتبار ان يثبت ابتداء
للشمال بلا نقله عن معنى الى معنى فيكون حقيقة لغوية كما اختاره
القوم ثم لا نستطيع بغير الاول فتعين الثاني قال لانا نقول ما ذكره
من معنى الاستعارة الخ اقول حاصل الجواب اختيار الاول بحسب
التفسير المذكور بغير التحليل فان استعارة شي للشي عبارة عن
جعل عارية للثاني فاستعارة اللفظ بهذا المعنى يكون على وجهين
احدهما ان يستعار وحده معناه الاصلي لما يشابه ذلك المعنى
وهو الاستعارة المعدودة من اقسام المجاز المفرد الثاني ان يستعار
مع معناه الاصلي لشي آخر بان ينسب اليه ويثبت له مع عراء ذلك
الشي عنه في نفس الامر كما في يد الشمال واطلاق الاستعارة عليه ليس
بالمعنى الاول وهو الموجود في التخييل قوله يصير النزاع لفظيا قلنا
ممنوع فان النزاع انما هو في ان لفظ الاظفار مستعمل في
الحقيقي ليكون حقيقة لبيان انه النقل والاستعارة انما هو على
اللفظ والمعنى جميعا لا للفظ وحده ليكون مجازا وفي غيره لكن المغني

ليكون

